



كرامة الوطن والمواطن فوق كل اعتبار

قاسيون

اسبوعية - 24 صفحة • الثمن (1500) ل.س • دمشق ص.ب (35033) • تليفاكس (00963 11 3321775) • بريد الكتروني: general@kassioun.org

الافتتاحية

القمة العربية الإسلامية نتيجتان!

انتهت القمة العربية الإسلامية الطارئة التي عُقدت في مدينة الرياض السعودية يوم السبت 2023/11/11 تحت عنوان «بحث العدوان الإسرائيلي على الشعب الفلسطيني»، إلى إصدار بيان ختامي تضمن واحداً وثلاثين بنداً، معظمها تركز في «الشجب والتنديد»، دون أن يترافق ذلك مع إجراءات ملموسة، إلا ضمن حدود ضيقة.

إذا أراد المرء أن يكون منصفاً اتجاه ما أنتجته هذه القمة، فإنه لا يستطيع القول: إن البيان الختامي الناتج عنها هو «بيان سيئ»، فالبيان يتركز حول المطالبة والضغط من أجل وقف إطلاق نار فوري ومن أجل إدخال المساعدات، ويدين ممارسات الكيان ويطالب بوضعه أمام العدالة الدولية والخ، وهذه مطالبات محقة وضرورية، ولكنها بالتأكيد غير كافية...

أي إن البيان الختامي، وإن لم يكن سيئاً، فإنه ما يزال بعيداً عن أن يكون جيداً، وتنقصه أمور عديدة كي يرتقي إلى مستوى اللحظة التاريخية الراهنة، وإلى تطلعات ورغبات شعوب الدول العربية والإسلامية، وتطلعات الشعوب عبر العالم التي تظاهرت وتظاهرت نصرته لفلسطين وللشعب الفلسطيني، ورفضاً للإجرام الصهيوني.

إن أضعف الإيمان الذي كان مطلوباً من هذه القمة العربية-الإسلامية، هو أن تفرض عملية فتح معبر رفح أمام المساعدات، ولم تتمكن من القيام بذلك، بل ولم تلوح بهكذا احتمال حتى...

يكفي النظر أيضاً إلى بعض المقترحات التي قيل إنه تم طرحها ولم يتم تمريرها ضمن هذه القمة، «علماً أنه ليست هناك أية تأكيدات واضحة من جهات رسمية حول هذه النقطة حتى الآن»، مع ذلك يكفي النظر إلى هذه المقترحات المفترضة لتبين بعض ما ينقص هذا البيان ليكون جيداً، وما ينقص هذه القمة لتكون على مستوى اللحظة، وبينها على الخصوص 4 مقترحات:

- 1- منع القواعد الأمريكية الموجودة على أراضيها [أي الدول الموقعة] من تزويد «إسرائيل» بالأسلحة والذخيرة.
- 2- تجميد العلاقات الدبلوماسية والاقتصادية والأمنية والعسكرية مع «إسرائيل».
- 3- التهديد باستخدام العقوبات النخفية والعقوبات الاقتصادية الأخرى.
- 4- منع الطيران المدني «الإسرائيلي» من المرور عبر أجوائها.

وعلى المستوى نفسه من الأهمية، وربما أهم، تحميل الأمريكي بشكل مباشر المسؤولية الكاملة عن العدوان الصهيوني، ليس باعتباره راعياً للكيان فحسب، بل وباعتباره صاحب قراره في الحرب والسلم. وضمناً كان ينبغي لهذه القمة أن تعلن أن الولايات المتحدة الأمريكية فقدت مرة وإلى الأبد أي إمكانية للعب دور «الوسيط» في حل القضية الفلسطينية.

بكل الأحوال، فإن النتيجة الأساسية لهذه القمة، تتمثلان فيما نعتقد بما يلي:

أولاً: القمة مؤشرٌ على محاولات أنظمة عديدة ضمن بلدان الجنوب العالمي، التكيف مع الوقائع العالمية الجديدة، التي لم يعد الغرب فيها سيد الخارطة العالمية والمتحكم باتجاهاتها، ولذلك فقد سمعنا بالإجمال مستوى من الكلام هو أعلى نسبياً من السابق، وسمعنا على مستوى دول بعينها خطاباً أعلى بشكل ملحوظ من خطابها السابق.

ثانياً: رغم ذلك، فإن هذه القمة نفسها، هي مؤشرٌ على مدى تخلف الأنظمة عن حركة الشعوب ومطالبها. فمحاولات التكيف التي تقوم بها الأنظمة بمعظمها هي محاولات بطيئة ومتردة، ناهيك عن كونها متأخرة وغير كافية.

بالمجمل، فليست فلسطين والقضية الفلسطينية هي من كانت تحت الاختبار ضمن القمة، بل الأنظمة المشاركة فيها؛ فباب التغيير على المستوى الإقليمي والعالمي، والذي ساهم في فتحه طوفان الأقصى، لا يمكن سده ببيانٍ من هنا أو بيانٍ من هناك!

هل سياسة التجويع قضاء لا راد له؟

[02]

شؤون عربية ودولية



تغطية شاملة لأعمال «القمة العربية الإسلامية المشتركة غير العادية»

18

شؤون اقتصادية



«إياكم والصين»: كيف يحاول الغرب استغلال شعوب العالم؟

12

شؤون محلية



أرباح وأسعار سيريتل

09

فلسطين



دولة الاحتلال... «الدفاع عن النفس».. والقانون الدولي

06

مبدأ التشاركية المزاجي



تعتمد وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل مبدأ التشاركية في خطة عملها حسب زعمها وهي الشراكة بين القطاع الخاص والقطاع الحكومي والمنظمات غير الحكومية، والهدف منها استمرار النهج التشاركي الذي تعتمده الوزارة حسب زعمها لتطوير الشراكات ومد جسور التواصل والحوار مع كافة شرائح المجتمع لاستقطابهم وإشراكهم بالقرارات والأنظمة والسير الإجراءات التي تتعلق بواقع العمل الأهلي وعمله للنهوض به، وقد تحدث وزير العمل عن البدء بورشات العمل لاعتماد فلسفة الوزارة حول التشاركية مع القطاع الخاص والمجتمع الأهلي للنظر إلى هذا القطاع لتحديد دوره في المجتمع والشراكة مع الحكومة لتنفيذ السياسات العامة على الأرض ليكون منتجاً وشفافاً أكثر.

الاقتصادية المطبقة بالمجمل.

الطريقة الأمثل

لكي يكون قانون العمل متوازناً يجب أن يكون أولاً دستورياً حيث يجب أن يتوافق مع نصوص الدستور بغض النظر عن الواقع الموضوعي والميزان الطبقي في المجتمع، لأن الدستور أسمى القوانين ومن الأولى تطبيقه، ومن هذه الناحية يجب أن نبدأ الكلام عن أي تعديل لقانون العمل وإذا كانت الحكومة السورية مصرة على السير بنفس العقبة السابقة فنحن نطلب منها أن تقيم توازناً حقيقياً في علاقة العمل كما في الدول الليبرالية المتقدمة حيث وعدتنا بأمتلتها من خلال منح الحرية والاستقلالية التامة لمنظمات العمال لتفرض رأيها وليكون مستقلاً عن إرادة الحكومة وتوجهاتها، وقتها يمكن طرح قانون العمل للنقاش المتساوي بين منظمات أرباب العمل والاتحاد العام لنقابات العمال الذي يجب أن يكون أعضاؤه ممثلين حقيقيين ومناضلين عماليين، وليسوا مجرد موظفين عند الحكومة، حيث تكون الدولة وقتها راعية لمثل هذا الحوار دون تدخل منها إلا فيما يخص النظام العام، وإعطاء القضاء الصلاحية الكاملة في حل نزاعات العمل وتعديل كفة ميزان العلاقة العمالية ورفع الظلم والإجحاف عن الطرف الضعيف في علاقة العمل.

اعتراف الكثير من المراقبين والحقوقيين وبعض المسؤولين في الوزارة بضرورة تعديله إلا أن الوزارة تتحدث كل فترة عن إعداد مشروع جديد لتعديل قانون العمل دون توضيح أي تفاصيل أخرى، وكأنها يجب أن تبقى تلك التعديلات سرّاً وبعبدة عن الإعلام وبحرم إفشاؤها ولا يجب مشاركتها مع أصحاب المصلحة الحقيقيين.

إغلاق الأبواب لتكسيم الأفواه

فقانون العمل المعمول به حالياً جاء لبيتماشي والسياسات الاقتصادية الليبرالية التي تنتهجها الحكومات السورية المتعاقبة منذ عام 2005 وقد جاء تنويجاً لهذه السياسات الجديدة التي راكمت اليأس والفقر والبطالة في الطبقة العاملة، لذلك يجب أن يبقى هذا القانون مطبقاً بجوهره وبعيداً عن النقاش العام، لأنه يمثل بالجوهر مصالح أرباب العمل والمستثمرين حيث تعتبر الحكومة هضم حقوق العمل من عوامل جذب الاستثمار وتشجيعه، لذلك لا تسعى وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل إلى طرح هذا القانون للنقاش العام لأنها تعرف مسبقاً رأي كل أصحاب المصلحة به، من حيث يحتاج إلى تغيير جذري وليس إلى تجميل كما يحصل عادة وهو ما يفتح الباب لإظهار مدى الاستياء الشعبي والعمالي من السياسات

أديب خالد

حديث الوزارة هذا جيد جداً، وحبذا لو تم اعتماد التشاركية مع جميع شرائح المجتمع وإشراكهم في دراسة وإصدار جميع القوانين التي تهمهم وليس فقط المتعلقة بالعمل الأهلي، خاصة أن وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل معنية بدراسة ووضع أهم القوانين الاجتماعية وهو قانون العمل الذي يهيم غالبية الشعب السوري ويحدد أهم تفاصيل حياتهم، فوزارة العمل والحكومة من ورائها تعمدت دائماً دراسة قوانين العمل وإقرارها من دون إجراء تشاور مع أصحاب المصلحة الحقيقيين والمباشرين وهم العمال، ودائماً ما تفرض قوانين العمل من فوق على العمال دون أخذ رأيهم رغم أهمية قانون العمل لحياتهم لتعلقها بأدق تفاصيلها.

أهمية قانون العمل

فأهمية قانون العمل أكثر أهمية بكثير من العمل الأهلي ويحتاج إلى نقاش واسع خاصة أنه بات يحتاج إلى تعديل، لمخالفته نصوص الدستور عام 2012 ولأن القانون الحالي بات معيقاً لتطوير علاقات الإنتاج وعلاقة العمل وأثبت فشله بسبب الإجحاف الذي لحق بالعمال ولأن قوانين العمل تحدد أسس علاقات الإنتاج وعلاقة العامل برب العامل ورغم

بصراحة

■ محمد عادل اللحام



هل سياسة التجويع قضاء لا راد له؟

يعرف من يتبنون ويطبّقون السياسات المضرة بمصالح وحقوق شعبنا وكذلك العمال منهم في بلدنا أن العدو الحقيقي لسياساتهم، والقوة الأكثر قدرة على الوقوف في وجههم وفضح برامجهم، ولجم سياساتهم إن أتاحت لهم الفرصة وتوفر لهم المناخ المناسب، هي الطبقة العاملة، لذلك يبذل هؤلاء كل ما بوسعهم في سبيل عدم امتلاكها لناصرية الأمور، وإبقائها مفتتة، مشتتة غير قادرة على القيام بأي فعل حاسم للدفاع عن نفسها وحقوقها.

وفي هذا الإطار يبذل هؤلاء الليبراليون الجدد جهوداً كبيرة في سبيل تشديد القيود على الحركة النقابية وقياداتها، في محاولة لتهميش دورها وتقليص فاعليتها، وذلك من أجل توسيع الهوة بينها وبين من تهمهم، أي العمال، فراضين عليها معادلات وحسابات تتناقض مع مصالحها وحقوقها الأساسية.

لذلك فالرهان اليوم، وهو رهان كبير، أن تكسر الحركة العمالية هذه القيود، وأن تجد لنفسها مخرجاً من المعادلات السابقة التي أنهكتها وأضعفت دورها، وأن تتمتع بنفس نضالي جريء لتقول كلمتها المعبرة عن مصالحها، ومصالح الفقراء، وهذا يقتضي إحداث طلاق بائن مع أي رهان على السياسات الحكومية التي اختبرها العمال وعموم فقراء شعبنا. لقد أثبتت الأحداث في كل مناطق العالم ودوله، أن جشع قوى السوق لا حد له، وأن منطلقها وهدفها الأساسي هو زيادة ومراكمة أرباحها دون أية مراعاة لحقوق العمال الاقتصادية والسياسية وخاصة معيشتهم ومكاسبهم التي انتزعوها في سياق نضالهم الأولي قبل أن يتم الاستيلاء على قرارها المستقل، كما أثبتت الاحتجاجات والمظاهرات المتزايدة في كل مكان، أن هذه القوى المعولمة ستتمادى وتتمادى إلى الحد الأقصى إن لم ينهض الشعب، وعلى رأسه الطبقة العاملة والقوى الوطنية والثورية، ويقول لها كفى!

لقد وصلت أحوال الشعب السوري عموماً والطبقة العاملة خصوصاً إلى مستوى عال من التردّي والسوء، وهو ما يحدث تراكمات كبيرة في الصدور والنفوس قد ينفجر في أية لحظة، ويأخذ مساراً اعتباطياً إن لم يجد من يوجهه وينظم خطواته ويصوب بوصلته نحو العدو الحقيقي الطبقي والوطني.. والحقيقة أن هذا الدور الوطني الإستراتيجي لن يقوم به بالشكل الصحيح إلا أناس شرفاء متضامنون، ومخلصون للوطن وللطبقة العاملة، وهذا كما هو برسم القوى والتيارات الوطنية، هو أيضاً برسم الحركة النقابية التي يمكن أن تكون في هذه الحالة ضامناً حقيقياً لوحدة الوطن، ووحدة إرادة شعبه المتطلع إلى تحقيق أهدافه الوطنية الكبرى والحفاظ على كرامته وإنسانيته.

القطاع الصناعي.. هل مازال صناعياً؟

القطاع العام والخاص الصناعي أكثر القطاعات الاقتصادية التي أثارت وما زالت تثير جدلاً واسعاً في الأوساط النقابية والاقتصادية، وهذا طبيعي كون هذا القطاع الهام هو الدرينة التي تجري ويجري تصويب النيران الغزيرة عليها من جانب قوى السوق، ومن داخل جهاز الدولة، وذلك عبر إجراءات جديدة اتخذتها بحقه الحكومات السابقة والحالية والفرق الاقتصادية الملحقة بها.

■ محرر الشؤون العمالية

والحجج بهذا الموقف بأنه قطاع يشكل عبئاً على الدولة ومواردها والهجوم عليه خير وسيلة للدفاع عن تلك الموارد التي يمكن تحسينها عبر أشكال أخرى من الاستثمارات «السياسية» مثلاً، التي يمكن أن تكون عائديتها سريعة ولا تحملنا الأعباء التي تتحملها الدولة، وتصب في هذا السياق جملة القوانين التي صدرت مثل قانون التشاركية وقانون الاستثمار بتعديلاته الأخيرة حيث تمنى الدولة نفسها بأن يتزاحم المستثمرون على جلب أموالهم وتشغيلها وتساعدنا بذلك جملة التسهيلات الكبيرة التي ستقدمها الحكومة للمستثمرين، ولا ندرى إن كانت تعلم الحكومة بأن رأس المال يحتاج إلى سوق مستقر سياسياً وأمنياً هذا في حال سمح لرأس المال بالقدوم والاستثمار لأن هذا المدعو مستمراً ليس حراً في حركته الاستثمارية بل يخضع للمراكز المالية الإمبريالية وهي من توجه بالحركة طالما هذه الحركة تفيد سياسياً واقتصادياً تلك المراكز.

المشاريع الإصلاحية

«المشاريع الإصلاحية، إعادة الهيكلة» كثرت وتعددت أشكالها ومضامينها، وهي ليست بريئة من حيث موقفها «الإصلاحية»، بل هي كسابقاتها



فيه «وهذا لم يتم لحظه في ميزانية 2024» لكي يستعيد عافيته ثانية، وانتزاع حق الرقابة على شركات القطاع العام الصناعي والزراعي من خلال الرقابة العمالية والنقابية على أداء هذا القطاع، وهذا يكون بتثبيت حقوق الرقابة دستورياً وكيف ستمارس الرقابة دورها، الأمر الذي سيقطع الطريق على كل العائنين من قوى السوق وحلفائهم في الحكومة، لكيلا يبقى قطاع الدولة الصناعي مُسخرًا لتحقيق مصالحهم الاقتصادية والسياسية وبعدها يرمى عظاماً، وهذا على نقبض من مصالح الشعب السوري، الذي يريد أن يعيش بكرامته وحريته في وطنه.

وخطتها المختلفة في الدفاع عن قطاع الدولة والخاص الصناعي دفاعاً حقيقياً، وهي تعبر عن شراكتها مع الحكومة في كل قراراتها ومسؤولية مثلها عن النتائج المترتبة عن تلك القرارات «هكذا تقول الحكومة»، فلماذا الموافقة على إجراءات الحكومة بما يخص الواقع الصناعي بدلاً من مواجهة تلك المشاريع، وطرح بدائل حقيقية تعبر عن المصالح الوطنية للطبقة العاملة والشعب السوري، والتي من مصلحتها الحفاظ على قطاع الدولة الصناعي قطاعاً رائداً ومتطوراً، وهذا ممكن عبر إعادة تأميم القطاع العام الصناعي من ناهيه وضخ الاستثمارات الضرورية

الصناعات السورية في هذه الدول من الأوائل على صعيد الاستثمار الصناعي وغيره من الاستثمارات، ومع هذا فإنه ضمن إمكاناته المتاحة التي وضع فيها - وجرده من إمكانية تطوره الطبيعي - فإنه يمكن أن يؤدي دوراً مهماً من خلال مساهمته الفعالة في تأمين الموارد اللازمة لخزينة الدولة، ومع هذا أيضاً ما زال الهجوم مستمراً على دوره.

الرقابة العمالية والنقابية

إن الحركة النقابية في خضم الجدل الدائر حول المشاريع «الإصلاحية» المطروحة تتحمل مسؤولية من موقع الشريك للحكومة في قراراتها

من المشاريع التي طُرحت في عهد الحكومات السابقة جميعها تؤدي إلى نتيجة واحدة وهي إضعاف القطاع الصناعي والزراعي لحساب القطاعات الأخرى المسماة بالاقتصاد الربيعي وفي هذا خير لقوى النهب والفساد الكبيرين.

إن واقع القطاع الصناعي الآن ليس في أحسن حالاته من حيث الدور الاجتماعي والصناعي وتلبية حاجات الشعب السوري الأساسية، بسبب كل ما تعرض له من نهب وإهمال وتخريب بالإضافة إلى ما جرى من هجرة لكثير من الصناعات - وخاصة النسيجية منها - إلى دول الجوار وإلى مصر وتركيا والأردن حتى بات

الطبقة العاملة



بنغلادش النقابات تطالب برفع الحد الأدنى للأجر الشهري للعمال

رفعت بنغلادش الحد الأدنى للأجر الشهري لعمال مصانع النسيج بنسبة تجاوزت 56% بقليل، بعد التظاهرات التي قام العمال. لكن النقابات رفضت هذه الزيادة على الفور لعدم تلبية ذلك لمطالبها بزيادة قدرها ثلاثة أضعاف. هذا ويطالب المتظاهرون بزيادة الحد الأدنى للأجور ثلاثة أضعاف تقريباً، لمواجهة الارتفاع في تكاليف المعيشة وتوفير احتياجات أسرهم. وقالت رئيسة اتحاد عمال الصناعة والملابس في بنغلادش «يجب أن يكون الحد الأدنى للأجر لا يقل عن 15 ألف تاكا». وكانت الشرطة استخدمت الغاز المسيل للدموع يوم الثلاثاء 7 تشرين الثاني لتفريق آلاف عمال مصانع النسيج الغاضبين المضربين عن العمل للمطالبة برفع الحد الأدنى لأجورهم الشهرية. وتعد صناعة المنسوجات في بنغلادش، ثاني أكبر مصدر للملابس في العالم بعد الصين.



كوريا العمال في شركة مترو سينول ينظمون إضراباً بدأ العمال بدعوة من النقابة في الشركة المشغلة لشبكة مترو الأنفاق في العاصمة الك، بعد سيئول، إضراباً لمدة يومين اعتباراً من يوم الخميس التاسع من الشهر الجاري، بعد فشل المفاوضات في الوصول إلى اتفاق مع إدارة الشركة المشغلة بشأن الخلاف المتعلق بخطة الإدارة تخفيض اليد العاملة بنسبة تتجاوز 13% حتى عام 2026 لكن النقابيين يقولون إن الإفراط في تخفيض العمالة يؤدي إلى مشكلات تتعلق بالسلامة وجودة الخدمة. ونتيجة لذلك، ستنتظم النقابة إضراباً تحذيرياً عن العمل. وكانت النقابة قد نفذت إضراباً عن العمل واسع النطاق في وقت سابق. وقالت نقابة العمال إنها منفتحة لإجراء المزيد من المفاوضات خلال الإضراب.



بريطانيا اتفاق قد يؤدي إلى وقف إضرابات عمال السكك الحديدية

يعتزم عمال السكك الحديدية في بريطانيا التصويت على اتفاق يتعلق برفع الأجور قد يوقف في حال الموافقة عليه بعد سلسلة من الإضرابات المستمرة منذ أكثر من عام في هذا القطاع، حسب ما أفادت به نقابة عمالية الأربعماء التاسع من الشهر الجاري، ومن المقرر أن يصوت أعضاء «النقابة الوطنية لعمال السكك الحديدية والبحرية والنقل» على الاتفاق الذي تم التوصل إليه مع شركات تشغيل القطارات. وفي حال الموافقة عليه، فإن ذلك يوقف تنفيذ الإضرابات المقررة في كانون الأول من هذا العام. ويتضمن الاتفاق زيادة في الرواتب بأثر رجعي لعام 2022 وضمانات للأمن الوظيفي بحسب النقابة. وكانت بريطانيا قد شهدت إضرابات عمالية في قطاعات عامة وخاصة مختلفة، للمطالبة للحد من التضخم المرتفع وزيادة الأجور.



إضراب عمال تيسلا في السويد

بدأ عمال تيسلا في السويد إضراباً عن العمل بعد فشل مفاوضات اتحاد نقابات العمال السويدي في الوصول إلى اتفاق عادل ومجز بشأن الأجور. وقام عمال الموانئ في السويد بوقف تحميل المركبات من شركة السيارات الأمريكية يوم الثلاثاء 7 تشرين الثاني، هذا وقد كانت نقابة العمال «أي إف ميتال» قد أضربت عن العمل الأسبوع الماضي، كما أضربت مرافق الخدمة التابعة للشركة في السويد، وكذلك ما يزيد عن 20 ورشة عمل. بحسب التلفزيون السويدي «إس في تي» وقال سكرتير النقابة «عندما ترفض تيسلا التوقيع على اتفاقية جماعية، فإن ذلك يشكل تهديداً لاستقرار سوق العمل السويدية، يجب أن يكون كل من يعمل في السويد مشمولاً بأجور البلاد وشروطها».

الاستخدام المؤقت تعني بطالة بعد حين



نص قانون العاملين الأساسي في الدولة رقم 50 لعام 2004 على أحكام الاستخدام المؤقت وذلك في المادة 146 منه وقد أورد ما يلي: يجوز للجهة العامة وضمن حدود الاعتمادات المرصدة لها في الموازنة لهذا الغرض استخدام عمال مؤقتين «على أعمال مؤقتة بطبيعتها» أو موسمييين أو عرضيين ويحدد النظام الداخلي للجهة العامة الحالات والأعمال التي يجوز فيها استخدام هؤلاء العمال. الحكومة تخالف القانون

العامة، إلا أن الحكومة لا تقوم بتثبيت العمال المؤقتين إلا قليلاً الذين هم في حاجة إليهم وخصوصاً بعد اكتسابهم الخبرة في أعمالهم، كما لا تقوم المؤسسات الحكومية بالإعلان عن مسابقات للتوظيف لتلاني النقص في الكوادر، وإن قامت فإنها تعلن عن مسابقات للتعاقد بعقود سنوية ولعدد محدود جداً لا يتجاوز العشرات كما جرى في المسابقة الأخيرة والتي لم تسد النقص الكبير في اليد العاملة التي تحتاجها المعامل وأماكن أخرى. ونتيجة لذلك تتراكم مسألة تثبيت هؤلاء العمال سنة بعد سنة وتتزايد المطالب بشأن تثبيتهم وتقوم الحكومة كل فترة بإصدار مشروع قانون لتثبيت العمال، ولكنها لا تثبت سوى عدد قليل منهم فقط وذلك بربطها لمرسوم التثبيت بعبارة «يجوز بدلاً من يجب» وهو ما يترك العمال لمزاجية الإدارات التابعين لها ولمزاجية وزرائهم عدا عن حالات الفساد والمحسوبيات. مشروع قانون التثبيت الأخير هذا ما حدث في مشروع القانون الأخير الذي اعتمده مجلس الوزراء منذ فترة بجواز تثبيت العاملين المؤقتين الجاري استخدامهم بموجب عقود سنوية وفقاً لأحكام المادة 146/ من القانون الأساسي للعاملين في الدولة رقم 50/ لعام 2004 وتعديلاته، وذلك بقرار من الوزير المختص من خلال الشواغر المتوفرة في كل وزارة وإمكانية الاستعانة بشواغر الوزارات الأخرى. كيف يمكن حسب مشروع قانون الحكومة ربط التثبيت بحسب الشواغر المتوفرة

المادة 146 من القانون حصرت استخدام العمال المؤقتين أو بعقود سنوية لأعمال مؤقتة بطبيعتها، ولكن الحكومة قامت باعتماد هذا النموذج من التعاقد وبتوصيات من البنك الدولي على جميع مسابقاتها، فأغلب المسابقات الحكومية التي يتم الإعلان عنها اليوم تقوم على مبدأ التعاقد وفق عقود سنوية ووفق المادة 146 مع العلم أن الوظائف التي تسند إليهم لا تحقق شرط المادة 146 أي، ليست مؤقتة بطبيعتها بل تدخل في أساس العمل داخل المؤسسات، وبالتالي هي أعمال دائمة، وقد منعت المادة 148 استخدام العمالة المؤقتة في ملاك الجهة العامة حيث نصت على «عدم جواز أن يجري الاستخدام المؤقت على الوظائف التي عرفتها المادة الأولى من القانون» والمادة الأولى عرفت الوظيفة «بأنها كل عمل دائم وردت تسميته في ملاك الجهة العامة...» وبالتالي مطالبة العمال بتثبيتهم بناء على ذلك هي مطالب محقة، وما يتم هو استغلال لهم ولجهودهم وللضغط عليهم فهم مهددون بالتسريح في أي وقت وحرمان لهم من الحقوق التي يحفظها القانون للعامل المثبت فهؤلاء العمال لا يخضعون لقانون العاملين الأساسي بل لما جاء في صكوك استخدامهم

الحكومة مسؤولة

عن أزمة العمال المؤقتين

بالرغم من معاناة القطاع الحكومي من نقص في الأيدي العاملة وهو الآن نقص كبير في اليد

عمال المياومة أكثر ظلماً عمال المياومة ما زالوا مياومين بسبب طبيعة عملهم المؤقتة أيضاً والتي استمرت لسنوات طويلة!! والحكومة ما زالت تعمل على وعدهم بتحويل عقودهم إلى سنوية بدلاً من تثبيتهم وإعطائهم حقوقهم مع أنها بحاجة إليهم، فهؤلاء العمال لا يستفيدون لا من زيادة الأجور ولا من التأمينات الاجتماعية ولا من إجازات، فهم لا يتقاضون سوى أجره اليوم الذي يعملون فيه فقط دون أية حقوق أخرى ويعملون في وضع استغلالي جداً.

في كل وزارة مع العلم أن هؤلاء العمال على رأس عملهم ويقومون بأعمالهم أي: الشواغر تعتبر متوافرة حكماً. أي: إننا سنواجه أيضاً مشكلة تثبيت العمال المؤقتين بعد فترة وذلك لأن الحكومة نفسها تخلق المشكلات وتتركها تتراكم ثم تقف عاجزة عن حلها بعد ذلك، فلماذا لا تقوم الحكومة بإلغاء التوظيف المؤقت وبطريقة العقود السنوية وتجري مسابقاتها للتثبيت، وبالتالي تنتهي من هذه المشكلة التي تتفاقم سنة بعد أخرى.

البطالة خطر على المجتمع



والأرباح ورفع القوة الشرائية بما يتناسب مع ارتفاعات الأسعار. أما الحركة النقابية فتتجلى مسؤوليتها في الدفاع عن حقوق هؤلاء العمال والعمل على تأمين مطالبهم وحقوقهم التشريعية والديمقراطية وذلك بالمساهمة في تأمين البيئة القانونية التي تؤمن حقوق العمال المختلفة من حماية حق العمل وأمن صناعي بما فيها الحق بالإضراب. وهذا لا يستقيم إلا بالتعبير الشامل والجذري لتلك العلاقات الاقتصادية والاجتماعية السائدة اليوم التي أنتجت الفساد والأزمة.

من الاستثمار الحكومي الكبير في المشاريع الخدمية من فنادق ومدن سياحية وما شابهها وتوفير رؤوس الأموال هذه لإقامة مشاريع إنتاجية توفر فرص عمل جديدة وحقيقية. وأن تعمل على ضبط سوق العمل من خلال خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي تُعنى بمستوى التطوير العلمي والتقني في كافة الفروع، ومتابعة معدل النمو السكاني وعلاقته بمعدل نمو قوة العمل لاستيعاب قوة العمل في السوق، وإعادة النظر بتوزيع الثروة أي العلاقة بين الأجور

بمسؤولية الحكومة هي أن تتبنى سياسات اقتصادية تعمل على تنمية قطاع الدولة وتوسيعه وفك القيود المكبلة له ودعمه باستمرار، من خلال زيادة وتوسيع الاستثمارات الإنتاجية في قطاعي الزراعة والصناعة مما يساهم في زيادة معدلات النمو الاقتصادي وذلك عبر تأمين مستلزمات الإنتاج والمواد الأولية اللازمة لعملية الإنتاج في المعامل والمصانع بما فيها القطاع الخاص الإنتاجي الذي يضمن عودة عجلة الإنتاج إلى الدوران لرفع معدلات النمو، والحد

نسبة البطالة نتيجة السير بتلك السياسات الاقتصادية الليبرالية وفق تعليمات صندوق النقد والبنك الدولي التي اتبعتها الحكومات المختلفة وما زالت متبعة حتى اليوم، وهي لا تلبى مصالح المجتمع وسوق قوة العمل بل ساهمت في انتشار الفساد وتركزه في الكثير من مواقع القرارات الاقتصادية، وانتشرت الفوضى في سوق العمل نتيجة غياب دور تلك المؤسسات الاجتماعية من « مكاتب العمل - مكاتب التشغيل» وعدم ربط مخرجات التعليم في كافة مراحلها المختلفة المتوسط والجامعي والمهني بما يتناسب مع احتياجات المجتمع لسوق العمل. وقدرت نسبة الشباب العاطلين عن العمل بحدود 35% وتجاوزت معدلات البطالة خلال سنين انفجار الأزمة الـ 40%.

ومن المعروف أن مشكلة البطالة مزمنة في الاقتصاد السوري، والبطالة في بلادنا تعني انعدام الدخل وبالتالي الفقر بشكل عام، ولكن مشكلة الفقر في البلاد ليست عند العاطلين عن العمل فقط، بل هي مشكلة فقر اجتماعي عام مرتبط بسوء توزيع الثروة الوطنية. إذ، البطالة مشكلة وطنية بامتياز وتقع مسؤولية مكافحتها الأكبر على عاتق الحكومة. ونقص

لا شك أن من أخطر الأمراض الاقتصادية الاجتماعية في أي مجتمع هي ظاهرة البطالة. حيث ينجم عن هذه الظاهرة الكثير من الآثار السلبية على المجتمع اقتصادياً واجتماعياً وسياسية، وينتج عنها الكثير من المشكلات الاجتماعية نتيجة زيادة عدد المهمشين في البلاد، تنعكس على مجمل المجتمع وفي المقدمة منها ضعف روابط الانتماء إلى الوطن لتظهر تلك الروابط ما قبل الدولة الوطنية من طائفية وقبلية وكذلك أيضاً الهجرة الجماعية وخاصة في صفوف اليد العاملة الفتية بمختلف اختصاصاتها المتنوعة من مهندسين وكوادر فنية وعمال مهرة، وغيرها.

■ نبيك عكام

هذا عدا عن ارتفاع معدل الجريمة بأشكالها المختلفة إضافة إلى الأمراض الاجتماعية الأخرى النفسية والصحية التي قد تصل إلى الأوبئة. وتعتبر سورية في المركز الأول في دول المنطقة في معدلات البطالة المرتفعة وخاصة خلال انفجار الأزمة التي ما زالت حتى اليوم. وقد تجاوزت معدلات البطالة خلال سنين انفجار الأزمة حسب بعض الدراسات والإحصاءات غير الحكومية 40% من قوة العمل. ويشكل العمال الذين هم على رأس عملهم أكثر من 70% في القطاع الخاص. لقد كانت سورية قبل انفجار الأزمة تعاني من ازدياد

دمج المؤسسات... أول خطوات التنمية الإدارية أم مؤامرة لتصفية القطاع العام ولصالح من؟!



انطلاقاً من توجيهات الحكومة نحو سياسة دمج المؤسسات ذات الاختصاص المتقارب، الذي أكدته رئيس مجلس الوزراء حسين عرنوس خلال الجلسة الأسبوعية، حيث شدد على ضرورة الإسراع بإعداد صكوك تشريعية لهذه العملية، بهدف تطوير هذه الجهات، وتعزيز دورها الخدمي والتنموي والاقتصادي، لكن البداية لم تكن هنا.

ولدت الفكرة بظهور مصطلح «اقتصاد السوق الاجتماعي» منذ ذلك الحين، وبدأت عملية إعدام القطاع العام بخطوات خجولة، كتشجيع القطاع الخاص، والإدعاء بأن مؤسسات القطاع العام خاسرة، وصولاً لبدء مرحلة اللاخجل، وبخطة متسارعة، فأولاً: كانت شركة الكرنك، ثم الشركة العامة للكبريت والخشب المضغوط وأقسام الرصاص لتتوالى نفس المصير.

تبعها إعلان رئيس الوزراء رسمياً عن نية الحكومة في عدم التوسع أفقياً في شركات القطاع العام، والبدء بطرح شركاتها للاستثمار، كشركة حديد حماه، وشركة الأحذية «ولديها ثلاثة معامل في السويداء، النيبك، مصيف»، ومعمل الدباغة في دمشق، ومعمل الكبريت وأقسام الرصاص في دمشق، والمؤسسة العامة للصناعات الهندسية، والشركة السورية للطائرات والغازات السائلة في حلب، وشركة الكونسرو في درعا.

كذلك قامت الحكومة بإغلاق وإيقاف بعض المعامل والشركات نهائياً كمعمل سكر الغاب.

كل هذا تحت مسمى الإصلاح الاقتصادي آنذاك. وإلى الآن، وتحت المسمى ذاته ظهر مفهوم الدمج. فهل هذا فعلاً خطة تنموية وترشيق اقتصادي، أم شعار آخر براق لتحطيم ما تبقى للمواطن المفقر من مؤسسات يرتكز عليها؟

معنى كلمة دمج وما يتوقف عليها من تداعيات

الدمج، أكثر المصطلحات الفضفاضة التي شابها الغموض، علمياً، فإن للدمج ثلاثة مفاهيم أساسية، تتمثل بإعادة الهيكلة، الدمج والاستحواذ.

وتعرف عملية الدمج بين المؤسسات والشركات على أنها عملية قانونية تتوحد بموجبها شركتان أو أكثر، لهما هدف مشترك

يعبر عنه من قبل مجالس إدارة الشركتين، وبموجب عملية الدمج تنتقل أصول كلتا الشركتين إلى الشركة الجديدة. أما عن معايير عملية الدمج، فهي التماثل، التشابه، والتكامل. بتلخيص بسيط، فالتماثل بأن تقوم شركتان تنتجان نفس المنتج بالتحول إلى شركة واحدة، مثل: بسكويت غراوي وكاميليا.

أما التشابه، فيتضمن وجود نوع من الاختلاف في منتجات الشركتين، كشركة السجاد، وشركة خطوط النايلون التي تستخدم في صناعة السجاد. والتكامل هو وجود عدد من المراحل الإنتاجية بحيث يكمل كل منها الآخر.

حسب آراء الباحثين، غالباً ما يكون الهدف من دمج وتوحيد المؤسسات هو تخفيض تكاليف الإنتاج، وزيادة القدرة التنافسية في الأسواق، مع تحسين جودة السلع والخدمات المقدمة.

والسؤال هنا: هل تحقق شيء من هذه الأهداف في واقعنا الحالي؟؟ سواء بالنسبة للوزارات أو مؤسسات!

عند ملاحظة عدد حالات الدمج مجهولة الأهداف، كالمؤسسة العامة لمياه الشرب والصرف الصحي في دمشق مع المؤسسة العامة لمياه الشرب والصرف الصحي في ريف دمشق، وكذلك الدمج الذي حصل بين الشركة السورية لتخزين الغاز مع الشركة السورية لتوزيع وتخزين المواد البترولية، ودمج وزارة الشؤون الاجتماعية مع وزارة العمل لتتحول إلى وزارة واحدة هي وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل.

نلاحظ عدم جدوى الدمج وعدم تحقيقه لأي هدف أو غاية لذلك

من الملح، أن نعيد تقييم عمليات الدمج والفصل قبل البدء بها، للتأكد من جدوى المعادلة التسويقية التي ستضمن تأمين السلعة الأكثر جودة بالسعر الأقل، والتكاليف الأخفض. كمثال آخر لاعتباطية القرارات، نجد مشروع

دمج المؤسسة العامة لنقل الكهرباء مع مؤسسة توزيع الكهرباء، بحيث تصبح مؤسسة واحدة تحت اسم المؤسسة العامة لنقل وتوزيع الكهرباء، تجدر الإشارة إلى أن المؤسستين كانتا مندمجتين سابقاً، وتم فصلهما ليعاد دمجهما.

نلاحظ التخطيط واضحاً بين الدمج تارة، والفصل تارة، وهذا إن دل على شيء، فهو عدم وجود بحث علمي وجدوى اقتصادية تركز عليها القرارات الحكومية، إضافة لبنية المؤسسات غير المؤهلة والفقر القانوني بما يخص بروتوكولات الدمج.

إعادة هيكلة المصارف العامة

تحت مسمى إعادة هيكلة المصارف العامة، تم تشكيل لجنة لدمج مصرفي التسليف الشعبي والتوفير، ومن المتوقع أن الخطة المقبلة في الدمج ستكون من نصيب المصرف العقاري والصناعي.

فما هي مبررات الدمج؟ خاصة أن الكثير من التجارب التي شهدتها المؤسسات الحكومية لم تكن موفقة؟!

الحجة هنا، هي اختلاف مدخلات الدمج في القطاع المصرفي عن المؤسسات، إذ أن مؤشرات المصارف جيدة ومتطورة، وحكماً ستؤدي لظهور كيان ناجح، أو منظمة مصرفية ناجحة حسب الأقاويل.

أما بالنسبة للمراقبين والخبراء، فاتخاذ قرار الدمج المصرفي ليس بالسهل، لما ينطوي عليه من مخاطر كبيرة وصعوبات جمة، كون العملية يلزمها خبرات مصرفية عالية المستوى في التشغيل وإدارة أموال المودعين، إضافة أن الدمج بالوضع الحالي دون إحداث إعادة هيكلة جديدة تحدد فيه المسؤوليات والصلاحيات، سيكون دمجا شكلياً دون مضمون، وسيولد مشكلة أكبر وأكثر تعقيداً، في ظل الوضع الاقتصادي والمالي المنهك. الخطوة غير معروفة النتائج والتبعات وتأثيراتها شديدة الخطورة، فهل المعنيين على دراية بهذه المخاطر؟؟ أم أنه قرار اعتباطي آخر؟

فالدمج غير المدروس هنا سيؤدي لا محالة إلى منع محاسبة من تسبب بالضرر نتيجة سوء الإدارة المصرفية، كما أن عملية الدمج هنا

ستفضي لإعادة هيكلة القطاع المصرفي وتقليص حجمه - بهدف تقليص التكاليف - في حين أن المصارف الخاصة تمتد وتتوسع أكثر فأكثر.

فهل هناك أزمات تعاني منها مصارف القطاع العام تستدعي دمجها؟ أم الغاية إفساح المجال للقطاع الخاص للنمو على حساب القطاع العام؟

من جهة أخرى، بالنسبة للعمال، فالقلق سيد الموقف، كيف سيكون حالهم بعد الدمج؟ وهل ستتغير وظائفهم؟ وهل سيسهم ذلك في تسرب الكفاءات التي يعاني منها القطاع المصرفي الحكومي أصلاً؟

نحن لسنا ضد الدمج بوصفه جزءاً من التنمية الإدارية، التي تحتاجها كل دولة للنمو والاستمرار، ولكن نحن نتساءل عن صدق الجهات المعنية وقدرتها الفعلية بعد كل تلك التجارب الفاشلة.

شعار إيجابي بأليات تنفيذ كارثية

مما لا شك فيه، أن جميع خطوات الدمج التي قامت بها الحكومة، وعلى مدار العشرين عام الأخيرة، كانت فاشلة وعاجزة عن تحقيق أي هدف يذكر، سواء للمؤسسات المدمجة أو للمواطن السوري، ولم تتعد كونها بأية حال من الأحوال هروب للحكومة من المسؤوليات الملقاة على عاتقها، ومحاولات لتجميع المشاكل وتجربتها للإدارات الجديدة، بحجة التطوير وتخفيض التكاليف، إلا أن العبء الإداري يبقى ذاته، إضافة لكونها إحدى وصفات صندوق النقد الدولي في تقليص القطاع العام أمام الخاص، وتخفيض الاعتمادات الحكومية لدعم هذا القطاع.

في حين أن تحسين دور المؤسسات ومركزها المالي يتحقق بدعم هذه المؤسسات والشركات لتجديد إنتاجها، بما يتوافق مع حاجة المستهلكين، وتكليف إدارات كفاءة لهذه المؤسسات، تتم محاسبتها بدقة على النتائج، فالقطاع العام يجب أن يبقى منافساً قوياً للقطاع الخاص، ويتحكم بألية العرض والطلب في السوق، وعدم ترك القطاع الخاص سيد الموقف، يحتكر السلع والخدمات ويبيعها بأرباح خيالية.

لسنا ضد الدمج بوصفه جزءاً من التنمية الإدارية التي تحتاجها كل دولة للنمو والاستمرار ولكن نحن نتساءل عن صدق الجهات المعنية وقدرتها الفعلية بعد كل تلك التجارب الفاشلة

دولة الاحتلال... «الدفاع عن النفس».. والقانون الدولي



مندوب روسيا في الأمم المتحدة، في إحدى الجلسات العديدة التي عقدها مجلس الأمن خلال الأسابيع الماضية حول العدوان «الإسرائيلي» على غزة، ورداً على تكرار المحاكمة الغربية لدعمها غير المشروط لوحشية الكيان الصهيوني القائمة على أساس حق «إسرائيل» في الدفاع عن النفس، قال المندوب الروسي: «ليس من حق إسرائيل الدفاع عن نفسها لأنها دولة احتلال».

مركز دراسات قاسيون

يكشف هذا التصريح أساساً مهماً ضمن القانون الدولي، يعتمد الغرب التغافل عنه وإهماله في إطار التعامل مع القضية الفلسطينية، وفيما يلي لمحة مختصرة حول الخلفية القانونية لهذا الأساس والاستنتاجات القائمة عليه.

غزة خاضعة للاحتلال «الإسرائيلي»

يعرف القانون الدولي «الاحتلال» بممارسة دولة ما سيطرة غير مقبول بها على أرض لا تملك حق السيادة عليها، حيث ورد تعريف للاحتلال في اللائحة المتعلقة بقوانين وأعراف الحرب البرية، والمعروفة باسم «لائحة لاهاي لعام 1907»، حيث تعرف المادة 42 للاحتلال كما يلي: «تعتبر أرض الدولة محتلة حين تكون تحت السلطة الفعلية لجيش العدو. ولا يشمل الاحتلال سوى الأراضي التي يمكن أن تمارس فيها هذه السلطة بعد قيامها».

كما ينظم القانون الدولي أيضاً حدود وضوابط ممارسات السلطات المحتلة، والتي تؤطرها قانونياً مجموعة من الأحكام في لائحة لاهاي لعام 1907 واتفاقيات جنيف الأربع لعام 1949 والبروتوكول الإضافي الأول لعام 1977. علاوة على ذلك، تنص المادة الثانية المشتركة من اتفاقيات جنيف الأربع لعام 1949 على أن

هذه الاتفاقيات تسري على أي أرض يتم احتلالها أثناء عمليات عدائية دولية، وكذلك تسري حتى في الحالات التي لا يواجه فيها احتلال أرض دولة ما أي مقاومة مسلحة، حيث ورد في المادة الثانية المشتركة: «تنطبق الاتفاقية أيضاً في جميع حالات الاحتلال الجزئي أو الكلي لإقليم أحد الأطراف السامية المتعاقدة، حتى لو لم يواجه هذا الاحتلال مقاومة مسلحة». بكلام آخر، حين يرقى الواقع إلى مستوى الاحتلال، يتوجب تطبيق قانون الاحتلال، سواء كان الاحتلال «شرعياً أم لا»، حتى إن حظي الاحتلال - على سبيل المثال - بموافقة مجلس الأمن.

وفق القانون الدولي، تعتبر غزة خاضعة للاحتلال «الإسرائيلي»، الأمر الذي أكدته عدة جهات دولية بما فيها الأمم المتحدة، حيث ورد في «تقرير لجنة التحقيق الدولية المستقلة المعنية بالأرض الفلسطينية المحتلة - بما فيها القدس الشرقية - وإسرائيل» رقم A/21/50/HCR المؤرخ 9 أيار 2022، في الفقرة 16: «الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية وغزة، والجولان السوري المحتل تخضع حالياً لاحتلال حربي من جانب إسرائيل، وهو احتلال ينطبق عليه القانون الدولي الإنساني. وعلى الرغم من ادعاء إسرائيل أنها انسحبت من غزة عام

2005، تحيط اللجنة علماً بمواقف مجلس الأمن والجمعية العامة، وبالإعلان المؤرخ 17 كانون الأول/ديسمبر 2014 الذي اعتمده مؤتمر الأطراف المتعاقدة السامية في اتفاقية جنيف المتعلقة بحماية المدنيين في وقت الحرب «اتفاقية جنيف الرابعة»، وبالتقييم الذي أجرته اللجنة الدولية للصليب الأحمر، وبمواقف لجان التحقيق السابقة، إلى جانب عدم وجود استنتاجات ذات حجة تبين عكس ذلك، ومفادها أن إسرائيل لا تزال تحتل الأرض بحكم السيطرة التي تمارسها، في جملة الأمور، على مجالها الجوي ومياهها الإقليمية، والمعابر البرية على الحدود، وعلى توفير الهياكل الأساسية المدنية، بما في ذلك المياه والكهرباء، وعلى الوظائف الحكومية الرئيسية، مثل: إدارة سجل السكان الفلسطينيين». وأضاف التقرير في الفقرة 22: «دولة فلسطين تشمل الضفة الغربية... وكل القدس الشرقية، وقطاع غزة. وترى اللجنة كذلك أن إسرائيل لا تزال تحتل جميع هذه الأراضي احتلالاً حربيًا، ومن ثم فهي الجهة الرئيسية المسؤولة داخل هذه الأراضي، إلى جانب الجولان السوري المحتل».

تطرق التقرير المذكور أنفاً إلى قرار مجلس الأمن 242 (1967)، والذي دعا... إلى انسحاب القوات المسلحة الإسرائيلية من «الأراضي التي احتلتها في الصراع الأخير»... وعلى الرغم من ذلك، لم تضع إسرائيل حداً للاحتلال، بحيث يتسنى للشعب الفلسطيني التمتع بحقه في تقرير مصيره. وقد وصف المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ عام 1967 الوضع بأنه احتلال إلى الأبد، مشدداً على أن القانون الدولي يشترط بوضوح أن يكون الاحتلال الإسرائيلي مؤقتاً. كما ورد في تقرير اللجنة رقم 328/77/A

المؤرخ 14 أيلول 2022، في الفقرة 75: «تخلص اللجنة إلى أن هناك أسباباً معقولة للاستنتاج بأن الاحتلال الإسرائيلي للأرض الفلسطينية بات الآن غير قانوني بموجب القانون الدولي، بسبب ديمومته والإجراءات التي اتخذتها إسرائيل لضم أجزاء من الأرض بحكم الواقع، وبحكم القانون».

من لديه حق الدفاع عن النفس في القانون الدولي؟

تنص المادة 51 من الفصل السابع في ميثاق الأمم المتحدة على حق الدفاع عن النفس، وتقول المادة: «ليس في هذا الميثاق ما يضعف أو ينتقص الحق الطبيعي للدول، فرادى أو جماعات، في الدفاع عن أنفسهم إذا اعتدت قوة مسلحة على أحد أعضاء «الأمم المتحدة» وذلك إلى أن يتخذ مجلس الأمن التدابير اللازمة لحفظ السلم والأمن الدولي، والتدابير التي اتخذها الأعضاء استمعالاً لحق الدفاع عن النفس تبلغ إلى المجلس فوراً، ولا تؤثر تلك التدابير بأي حال فيما للمجلس - بمقتضى سلطته ومسؤولياته المستمرة من أحكام هذا الميثاق - من الحق في أن يتخذ في أي وقت ما يرى ضرورة لاتخاذ من الأعمال لحفظ السلم والأمن الدولي، أو إعادته إلى نصابه».

وفق هذا النص، يتم تفعيل «حق الدفاع عن النفس» في حال كان هناك اعتداء مسلح على أحد أعضاء الأمم المتحدة، أي بكلام آخر عند وجود عدوان مسلح، والذي عرفته لجنة القانون الدولي عام 1951 بأنه «كل استخدام للقوة أو التهديد بها من قبل دولة أو حكومة ضد دولة أخرى... وذلك في غير حالات الدفاع الشرعي الفردي أو الجماعي». كما عرفت الجمعية العامة للأمم المتحدة العدوان في قرارها رقم 3314/29 الصادر في

وقف القانون الدولي تعتبر غزة خاضعة للاحتلال «الإسرائيلي» الذي أكدته عدة جهات دولية بما فيها الأمم المتحدة



الدولي يوجب تطبيق المبادئ والقوانين الدولية عليه فيما يتعلق بالحروب بين دولتين، وذلك لأنه كان من قبل مجموعة وليس دولة أو حكومة دولة، ويمكن اعتبار تصنيف بعض الدول لحماس أو الجناح العسكري منها «إرهاباً»، اعترافاً ضمناً بأنها بالمعنى القانوني لا تمثل الدولة الفلسطينية أو حكومتها.

ثانياً: «إسرائيل» كدولة احتلال وبموجب احتلالها الحربي والدائم وغير القانوني للأرض الفلسطينية، بما فيها غزة، ينطبق عليها تعريف العدوان، ما يجعلها الجانب المعتدي وفي حالة دائمة من العدوان على الدولة الفلسطينية والشعب الفلسطيني.

ثالثاً: وفقاً لكل ما سبق، ليس فقط ليس لـ «إسرائيل» حق الدفاع عن النفس لعدم توفر الشروط اللازمة لتفعيل هذا الحق، كما ورد في ميثاق الأمم المتحدة، ولكن الشعب الفلسطيني - أفراداً وجماعة - هو الذي لديه حق الدفاع عن النفس، وبشكل دائم، طالما «إسرائيل» قائمة ومعرفة كدولة احتلال، كما هو الحال.

يمكن هنا أيضاً التنويه إلى أن المقررة الخاصة المعنية بحالة حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة فرانكيسكا ألبانيز، صرحت وشرحت في سلسلة من **التفريجات** على حسابها على منصة X «تويتر سابقاً» أنه «بموجب القانون الدولي، لا يمكن وصف تصرفات إسرائيل في غزة بأنها دفاع عن النفس».

14 كانون الأول 1974، حيث نصت المادة 1 من القرار على أن «العدوان هو استعمال القوة المسلحة من قبل دولة ما ضد سيادة دولة أخرى، أو سلامتها الإقليمية واستقلالها السياسي»، وأضاف القرار في المادة 3: «تنطبق صفة العمل العدوانية على أي من الأعمال التالية، سواء بإعلان حرب أو بدونها...» («قيام القوات المسلحة لدولة ما بغزو إقليم دولة أخرى أو الهجوم عليه، أو أي احتلال عسكري، ولو كان مؤقتاً، ينجم عن مثل هذا الغزو أو الهجوم، أو أي ضم لإقليم دولة أخرى أو لجزء منه باستعمال القوة».

كما يضيف القرار في المادة 7 منه: «ليس في هذا التعريف عامة، ولا في المادة 3 خاصة، ما يمكن أن يمس على أي نحو بما هو مستقلى من الميثاق، من حق في تقرير المصير والحرية والاستقلال للشعوب المحرومة من هذا الحق بالقوة، والمشار إليها في إعلان مبادئ القانون الدولي المتصلة بالعلاقات الودية والتعاون بين الدول، وفقاً لميثاق الأمم المتحدة، ولا سيما الشعوب الخاضعة لنظم استعمارية، أو عنصرية، أو لأشكال أخرى من السيطرة الأجنبية، أو بحق هذه الشعوب في الكفاح من أجل ذلك الهدف، وفي التماس الدعم وتلقيه».

استنتاجات

وفق كل ما ورد أعلاه، يمكن استنتاج التالي: أولاً: الهجوم الذي قامت به حماس في 7 تشرين الأول 2023، ليس عدواناً بالمعنى

«الأمل» هو كلمة السر في الحراك العالمي المناصر لفلسطين!



عن السيطرة، وباتت المظاهرات تعم فرنسا وبالآلاف وعشرات الألوف، بما في ذلك في باريس، ورغم عن الحكومة وانحيازها الكامل للفاشية الصهيونية. كذلك الأمر، خرجت تظاهرات ضخمة في نيويورك وواشنطن وغيرها من المدن الأمريكية، وفي معظم الدول الأوروبية وخاصة إسبانيا، وفي الدول الإسلامية والعربية بطبيعة الحال، وكذلك في أمريكا اللاتينية، وفي إفريقيا.

كيف يمكن تفسير ذلك كله؟

لا جدال في أن القضية الفلسطينية تكاد تكون أوضح قضية على وجه الأرض في عدالتها. ولا جدال في أن حجم الإجرام الوحشي المتعرج الذي يمارسه الصهيوني وفقاً للأعين، ويستنفر قلوب الناس قاطبة، ويدفعهم نحو التحرك. ولكن هذا وحده لا يمكنه أن يفسر كل شيء...

في إطار التفسير، تبرز العوامل التالية:

أولاً: شعوب العالم قاطبة، سئمت بكل ما للكلمة من معنى، من الاستعلاء والكذب الغربي، والأمريكي خاصة. وباتت القسم الأعظم من البشرية، يتعامل مع أي موقف تتخذه الحكومات الغربية، ومع أي موقف يدعمه الإعلام الغربي، بوصفه موقفاً شريراً وخاطئاً ومعادياً لمصالح الشعوب. وهذا ينطبق ليس على شعوب الجنوب العالمي فحسب، بل وعلى الشعوب الغربية أيضاً، وربما أكثر مما ينطبق على الشعوب الأخرى.

ثانياً: معارضة الشعوب للإجرام الصهيوني، هو ضمناً معارضة للحكومات والسلطات التي تحكم تلك الشعوب، وهو موقف من تلك الحكومات، موقف داخلي وليس مجرد تعاطف إنساني عابر للحدود. وهذا في جوهره يعني أن الناس في مختلف أصقاع العالم، تمارس تدريباً مكثفاً على الاحتجاج، بالاستناد إلى القضية

بات من المتفق عليه، أن حجم وامتداد المظاهرات الشعبية حول المناصرة لفلسطين، هما حجم وامتداد غير مسبوقين تقريباً. ونجري مقارنة بينهما بحالة واحدة فقط خلال القرن العشرين، هي حالة المناصرة الشعبية العارمة للشعب الفيتنامي خلال مقاومته البطولية ضد الاحتلال الأمريكي وعملائه.

على سبيل المثال لا الحصر، فقد شهدت لندن مظاهرات بمئات الآلاف، قالت شرطة لندن: إنها الأكبر ضمن كل التاريخ المسجل لأعداد المشاركين في أي مظاهرة في لندن. في ألمانيا، ورغم السلوك الفاشي المعلن للحكومة الألمانية، التي وصلت بها الأمور حد اعتبار رفع علم عضو في الأمم المتحدة «أي علم فلسطين»، خرقاً للقانون يستوجب العقاب، بوصفه «معاداة للسامية» و«تهديداً للسلم الأهلي»! رغم ذلك، فإن المظاهرات المناصرة لفلسطين وللشعب الفلسطيني والمناهضة للمجازر الصهيونية، لا تتوقف، وتنتشر في كل المدن الألمانية تقريباً، وعلى أساس يومي، وبالآلاف وعشرات الآلاف من المشاركين.

في فرنسا، وخلال الأيام الأولى من الحملة الانتقامية الهمجية التي شنتها «إسرائيل» ضد غزة، كان عدد غير قليل من المتعاطفين من الشعب الفلسطيني، وخاصة في المناطق القريبة من سويسرا، يقطعون الطريق نحو جنيف للمشاركة في التظاهرات هرباً من القمع الحكومي الفرنسي، لكن سرعان ما انفجرت الأمور وخرجت

السابقة، يوصلنا إلى فكرة إضافية: الشعوب حول العالم، وخاصة في الغرب، فقدت الثقة نهائياً بأنظمتها، وتراها معادية لها نفسها قبل أن تكون معادية لفلسطين والشعب الفلسطيني، وهي في إطار احتجاجها على العدوان الصهيوني الإجرامي، تحتج أيضاً على حكوماتها، وتستلهم الأمل من صمود ومقاومة الشعب الفلسطيني في القدرة على التغيير، ليس فقط على مستوى دولها منفردة، بل على المستوى العالمي... أي أن الحراك المناصر للشعب الفلسطيني حول العالم، لا يمكن أن يفهم بشكل صحيح إذا لم نره كجزء من صعود جماهيري عالمي في مواجهة المنظومة العالمية السائدة بأسرها، وبمركزها الأمريكي-الصهيوني.

بشيء من الإحساس الضمني بالعلو على الإنسان الآخر موضع الشفقة، بل وبشيء من الأنفة اتجاهه. المثال الفلسطيني مختلف تماماً، فالتعاطف ليس شفقة بحال من الأحوال، بل هو اقتداءً بمثل أعلى، في القوة وفي الصلابة وفي الصبر وفي القدرة على الإنجاز. التعاطف الشعبي العالمي مع فلسطين، كما كان الأمر وقت فيتنام، هو تعاطف مع أبطال حقيقيين لمساعدتهم في الوصول إلى النصر المؤكد، وللانضمام في نيل شرف ذلك النصر. مرة أخرى، وللتذكير، فإن حجم التعاطف العالمي مع المقاومة الفيتنامية، كان يصعد تدريجياً مع ازدياد قوة المقاومة وازدياد حجم الألم والخسائر الذي توقعه بالمحتلين. رابعاً: تكثيف النقاط الثلاث

الفلسطينية، ومن أجلها، ولكن أيضاً من أجل الجماهير نفسها في دولها، ومن أجل التغيير في تلك الدول... وبكلمة، فإن الفيضانات الجماهيرية المناصرة لفلسطين حول العالم هي تدريب ثوري للجماهير، استعداداً لجولات قادمة ذات عناوين محلية ودولية على السواء. ثالثاً: الأمر الذي يمر كثيرون عليه مرور الكرام، وخاصة منهم أولئك «المفرطون في حساسيتهم الإنسانية»، هو أن حجم التعاطف مع الشعب الفلسطيني يتناسب طردياً مع صلابته وإرادة ذلك الشعب، ومع صلابته وقوة مقاومته وقدرتها على إيلاء المحتل وإذلاله. فالتعاطف الإنساني مع الضعيف الذي بلا حيلة، هو ضرب من ضروب الشفقة؛ ولطالما اقترنت الشفقة عند الإنسان

زيت الزيتون ما بين القيل والقال... الحكومة تصرح واتحاد الفلاحين يكذب



استهجاناً كبيراً من المواطنين خاصة مع غلاء المادة، فسعر تنكة زيت يعادل راتب موظف على مدار سبعة أشهر.

اتحاد الفلاحين Vs وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية

وفي هذا السياق، أكد رئيس اتحاد الفلاحين في سورية أحمد صالح إبراهيم بأنه لم يتم رفع أي مقترح على الإطلاق سواء للجنة الاقتصادية أم لوزارة الاقتصاد لفتح باب تصدير زيت الزيتون، وأن ما يتم تداوله حول هذا الموضوع مجرد أحاديث وإشاعات تتناقلها وسائل التواصل الاجتماعي. وقال إبراهيم في تصريح خاص لموقع «غلوبال» في التاسع من الشهر الحالي «موسم الزيتون هذا العام معاوم، وتالياً إنتاج الزيت سيكون منخفضاً، ونأمل أن يكفي حاجة السوق المحلية»، مؤكداً بأن الاتحاد العام للفلاحين «ضد أي قرار بفتح باب التصدير لزيت الزيتون في ظل انخفاض كمية إنتاج الموسم لهذا العام، ولا سيما أن فتح باب التصدير سيسهم برفع سعر مادة الزيت».

كما ونشر الموقع ذاته نقلاً عن مصدر مطلع في وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية «أكد ورود أكثر من طلب حول إعادة فتح باب تصدير زيت الزيتون من أكثر من جهة معنية بالزراعة، مشيراً إلى أن المعنيين بين نارين، الأول أن زيت الزيتون السوري حجز مكانة مرموقة في السوق العالمية خلال السنوات الماضية، كما أن ارتفاع الأسعار في الأسواق المحلية يعود أصلاً إلى ارتفاع تكاليف إنتاج الزيت».

السلطات هنا أن أقاويل وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية تصب في مصلحة التاجر المحتكر والمصدر دون مصلحة الفلاح أو المواطن المفكر فهل أصبحت الوزارة لساناً للسماسرة والتجار لتمير مصالحهم على الفلاح والمواطن؟ أم إن الفاسدين والمحتكرين باتوا أداة ضغط بحسب حسابها والحكومة لا حول لها ولا قوة؟ وكل هذا تحت بند مصلحة الفلاح ولقمة المواطن المعدم؟؟ أسئلة كثيرة واستفسارات تنتظر الجواب.

وحسب ما نشرته جريدة الوطن على لسان رئيس مكتب الشؤون الزراعية بالاتحاد العام للفلاحين محمد خليف الذي أكد «أن ارتفاع التكاليف وأجور الأيدي العاملة بقطف الثمار وأجور المحروقات في النقل والشحن وعصر الزيتون، قد أدى إلى غلاء الزيتون وزيتته، مشيراً إلى أن التصدير لا يعتبر سبباً رئيسياً في ارتفاع أسعار مادة زيت الزيتون، مبيناً أن القرار الأخير بعدم التصدير أتى لمنع ارتفاع أسعار الزيت أكثر بسبب عدم وجود فائض بالمادة خلال الموسم حسب التقديرات». بدوره أوضح الخبير الزراعي عبد الرحمن قرنفل «لو الوطن» أن هناك عوامل عدة أدت إلى ارتفاع أسعار زيت الزيتون بشكل كبير منها ارتفاع أسعار حوامل الطاقة وعلى رأسها المازوت وأجور النقل، أجور عصر الزيتون، اليد العاملة، ولفت إلى أن هناك تكاليف عالية جداً تدفع هذا الموسم عند إنتاج زيت الزيتون وأصفاً هذا السعر بالمنطقي في ظل ارتفاع تكاليف الإنتاج، مضيفاً «لو أنه لم يصدر قرار بمنع تصدير زيت الزيتون خلال الموسم الحالي لكان سعر مبيع العبوة سعة 16 كيلو وصل لحدود 4 ملايين ليرة».

لكن بالنسبة للمواطن السوري ومع انخفاض قدرته الشرائية، هذه العوامل جميعها لا تبرر الارتفاعات الشديدة التي شهدتها هذا المنتج المحلي. وغير المنطقي أكثر هو إنكار دور التجار الذين ساهموا باحتكار زيت الزيتون خلال موسم إنتاجه عبر شرائه بكميات كبيرة وأسعار قليلة من الفلاح أو المعاصر مباشرة وتخزينه بكميات كبيرة بغية تصديره وتحقيق المزيد من الأرباح لكن القرار الحكومي جاء بمثابة الضربة القاضية وهذا ما لم يسمح به حيطان السوق.

ولعل هذا ما يبرر كثرة الآراء حول فشل قرار منع التصدير بالحد من الارتفاع الجنوني لزيت الزيتون. ويبرر أيضاً ما تم تناقله مؤخراً وبكثرة سواء رسمياً أو عبر وسائل التواصل الاجتماعي حول وجود مقترح قدمته الاتحاد العام للفلاحين إلى وزارة الاقتصاد لفتح باب تصدير زيت الزيتون، هذه الأخبار التي لاقت

وافق مجلس الوزراء خلاله جلسته الدورية بتاريخ 23-08-2023 على توصية اللجنة الاقتصادية المتضمنة تكليف وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية بإصدار القرار اللازم لإيقاف تصدير مادة زيت الزيتون اعتباراً من 1/2023 /9

ضرورة خاصة عند إجرائه في سنة الحمل العزيز إضافة إلى اتباع برنامج تسميد مناسب للحد من ظاهرة المعاومة من خلال كميات منتظمة من الأسمدة المعدنية خاصة الأسمدة النتروجينية والفسفورية، كما أن الجني المبكر للثمار يؤدي إلى ضمان بعض الحاصل للسنة المقبلة وبالتالي التقليل من ظاهرة المعاومة. والسؤال هنا هل تقوم الجهات المسؤولة عن دعم الفلاحين بممارسة دورها بالشكل الكامل؟ هل يلاقي الفلاح الدعم المادي والمعنوي والتوجيه اللازم للتعامل مع ظواهر الطبيعة؟ أم الأمر متروك على ليلاه؟

تكاليف الإنتاج

هل هي السبب أم تجربة للتجار

في الجانب الآخر تعددت أسباب انخفاض الإنتاج، كالجفاف وقلة الحصص المائية التي يحصل عليها الفلاح والتي لا تسعفه بعمله، فضلاً عن قلة الخدمات وارتفاع تكاليف الإنتاج بشكل كبير مثل القطف والعصر والتعبئة والسماد وغيرها، فحراثة دونم واحد لا تقل عن 100 ألف ليرة، والتسميد أيضاً لا يقل عن 800 ألف للدونم وقس على ذلك.

كل هذا انعكس سلباً على إنتاج الزيتون هذا العام، والذي بلغ نحو 380 ألف طن وينتج عنها 49 ألف طن من مادة زيت الزيتون للاستهلاك المحلي، بحسب ماورد في صحيفة البعث

حيث أكد الخبير الاقتصادي محمد القاسمي لـ«البعث» «أن الإنتاج هذا الموسم من زيت الزيتون لن يكون كالموسم السابق. موضحاً أنه رغم الإنتاج الجيد، إلا أن كيلو الزيت لم يهبط، بل ازداد ارتفاعاً، ما يدل على أن هذا الموسم ستكون الأسعار مرتفعة كون ظاهرة المعاومة على موسم الزيتون في أغلب المناطق هذا العام أكثر مما سبق، ليشكل ذلك تراجعاً في إنتاج المحصول بشكل ملاحظ».

في سياق الإجراءات المتخذة لتلبية احتياجات السوق المحلية من مادة زيت الزيتون بأسعار مناسبة، ونتيجة دراسة واقع الإنتاج والكميات المتوقع إنتاجها مقارنة مع الاحتياج الفعلي. رغم مرور أكثر من شهرين على وقف تصدير زيت الزيتون ما زالت أسعاره تحافظ على وتيرتها التصاعدية، حيث تجاوز سعر تنكة الزيت سعة 16 كيلو 1,5 مليون ليرة، في حين كانت تباع الموسم الماضي بسعر يتراوح بين 300 و600 ألف ليرة أي أن سعرها ازداد ثلاثة أضعاف.

وكثرت التصاريح والأقاويل حول جدوى وقف التصدير وأثرها وأسباب ارتفاع زيت الزيتون بهذه الوتيرة الجنونية رغم أنه منتج محلي.

فما سبب ارتفاع الأسعار؟ هل القرارات الحكومية باتت اعتباطية وغير مجدية؟ أم هناك جهات تتقصد تفشيل المساعي الهادفة لتخفيف الأعباء عن المواطن؟ وهل يعقل أن إيقاف التصدير لم يكن ذا أثر ولو بسيط على سوق العرض والطلب؟

السنة المعاومة.. هل الطبيعة هي العدو الفلاح الوحيد!

يعاني إنتاج الزيتون هذا العام انخفاضاً بنحو 28% مقارنة مع العام الماضي نتيجة ظاهرة المعاومة أي التبدل بين المواسم، بين موسم وفير يليه آخر أقل وفرة.

كما هو متعارف فإن ظاهرة المعاومة تتعلق بعدة عوامل منها العوامل البيئية كالبرد والحرارة والرطوبة والرياح، إضافة إلى صفات التربة السيئة المتمثلة بسوء التهوية والصرف والملوحة.

الجدير بالذكر هنا هو وجود بعض الإجراءات التي تحد من انتشار ظاهرة المعاومة وتقلل من أثارها السلبية حسب ما أكده لنا العديد من المهندسين الزراعيين كالتقليم الذي يعد

هل أصبحت الوزارة لساناً للسماسرة والتجار لتمير مصالحهم على الفلاح والمواطن أم إن الفاسدين والمحتكرين باتوا أداة ضغط بحسب حسابها والحكومة لا حول لها ولا قوة

أرباح وأسعار سيريتل



ترفع الهيئة الناظمة للاتصالات بين الحين والآخر تعرفه خدمة الاتصالات الخليوية وخدمة الإنترنت وكذلك الاتصالات الأرضية، والذريعة دائماً هي استمرار الخدمة وتحسينها وبرغم الارتفاعات فإن خدمات الاتصالات الخليوية وشبكة الإنترنت بتراجع وتردّ مستمر.

وتستمر خلف ذلك مطالبات شركات الخليوي غير المنتهية بزيادة التعرفة بذريعة التكاليف المرتفعة ومن أجل الحفاظ على الخدمة المقدمة للمشاركين طبعاً لضمان حصاد المزيد والمزيد من الأرباح السهلة والسريعة على حساب هؤلاء ومن جيوبهم.

إيرادات ضخمة وأرباح متراكمة
أفصحت شركة سيريتل و MTN لخدمات الاتصالات الخليوية في سورية عن البيانات المالية الموحدة للفترة المنتهية في 30 حزيران، عند القراءة الأولية لهذه البيانات يلفت النظر نسب الأرباح المتضخمة عموماً في وقت تتدعي شركتا الاتصالات ضرورة رفع الأسعار لاستمرار الخدمة!

بلغت إيرادات شركة سيريتل 580,5 مليار ليرة سورية عن 6 أشهر الأولى من عام 2023 بالمقارنة مع 271,6 ملياراً عن نفس الفترة من عام 2022 بنسبة نمو 113,7% في حين بلغت إيرادات شركة MTN 314 مليار ليرة سورية بالمقارنة مع 161,2 مليار بنسبة

نمو 95%

بلغت الأرباح الصافية بدون حساب فروقات تقييم القطع غير المحققة لسيريتل 116,6 مليار ليرة حتى حزيران 2023 بالمقارنة مع 56,7 مليار لنفس الفترة من عام 2022 أي إن نسبة النمو 105% لأرباح سيريتل ولشركة MTN بلغت الأرباح عن نفس الفترة 45,3 ملياراً بالمقارنة مع 16,4 ملياراً في عام 2022 أي بنسبة نمو 176%

بالنظر أيضاً إلى نسب الربح الصافي من الإيرادات فإن شركة سيريتل تحقق 20% بينما تحقق MTN 14,4% في عام 2023

بينما كانت النسب في عام 2022 20,8% لشركة سيريتل و 10,1% لشركة MTN وإذا أردنا أن نكون أكثر دقة وإذا أردنا حساب ذات الأرباح مقومة بسعر صرف الليرة السورية الذي كان بحدود 4000 ليرة للدولار في نهاية شهر حزيران 2022 وأصبح بحدود 9000 ليرة في نهاية حزيران 2023

فإن إيرادات سيريتل للنصف الأول من 2023 تساوي حوالي 64,4 مليون دولار مقارنة مع 67,7 مليون دولار في 2022 وتكون إيرادات شركة MTN لنفس الفترة من 2023 بحدود 34,8 مليون دولار مقارنة مع 40,3 مليون دولار في عام 2022 والأرباح الصافية لشركة سيريتل 13 مليون دولار في عام 2023 مقارنة مع 14 مليون دولار في عام 2022 ولشركة MTN كانت الأرباح بحدود 4 ملايين دولار في 2022 أصبحت 5 ملايين دولار في 2023

مع الأخذ بعين الاعتبار أن الكثير من التكاليف التشغيلية لا تخضع لتغير سعر صرف الليرة على سبيل المثال الرواتب

والأجور التي انخفضت قيمتها من 6,1 ملايين دولار في 2022 إلى 4,9 ملايين دولار في 2023 بالإضافة إلى أن سياسة العمل من المنزل التي اتبعتها سيريتل بهدف خفض التكاليف تظهر بوضوح في بندي الحماية والنظافة والقرطاسية والمطبوعات ضمن المصاريف الإدارية التي انخفضت من 83,6 ألف دولار في 2022 إلى 18 ألف دولار وبند نقل الموظفين انخفض من حدود 1,3 مليون دولار إلى 1 مليون دولار بين عامي 2022 و 2023 هذا على سبيل المثال لا الحصر

بالنظر إلى الأرقام الإيجابية المذكورة لا بد من التساؤل، إذا كانت الشركات المذكورة لا تزال تحقق أرباحاً متنامية أو بأسوأ الأحوال نفس نسب الأرباح من عام إلى آخر فهل هي تعاني كما يعاني الاقتصاد السوري والمواطن السوري؟ هل تعاني فعلاً من نقص السيولة وارتفاع سعر الصرف والتكاليف التشغيلية وصعوبة الاستيراد؟ أم إن هذه الذرائع تظهر فقط عند تبرير رفع أسعار الخدمات وتختفي في البيانات المالية للشركتين.

هل الشركات تلك بحاجة إلى زيادة أسعار الخدمات للحفاظ على «جودة الخدمة واستمراريتها» أم للحفاظ على «نمو الأرباح واستمراريتها»؟

رفع الأسعار وتدني الخدمات

تذرت شركتا الاتصالات بارتفاع التكاليف التشغيلية وارتفاع تكاليف استيراد التجهيزات اللازمة لأبراجها للمطالبة برفع أسعار المكالمات والإنترنت التي تقدمها واستجابات وزارة الاتصالات حيث ارتفعت أسعار الاتصالات في بداية شهر أيار من

العام 2023 بنسبة تتراوح بين 30% - 35% بعد أن ارتفعت في حزيران 2022 بنسب وصلت إلى 50% ومؤخراً ارتفعت الأسعار 35% إضافية بالمقابل انخفضت جودة الخدمة المقدمة من شركات الخليوي بشكل ملحوظ في السنوات الثلاثة الأخيرة والحجة دائماً كانت انقطاع الكهرباء وصعوبة تأمين المحروقات.

إذا كان جزء من هذه المطالبات مشروعاً نظراً لارتفاع الحقيقي في التكاليف فلماذا لا تقوم شركتا الاتصالات بالتنازل عن جزء من أرباحها بدل من الرفع المستمر للأسعار؟ هل سنصل إلى حدود أن تصبح الأسعار توازي الأسعار العالمية في قطاع الاتصالات ونحن نحصل على خدمات دون المستوى المقبول؟ وإذا كانت التكاليف ترتفع فلماذا ما زلنا نجد نسب نمو الأرباح في هذه الشركات في صعود؟

السورية للاتصالات ليست أحسن حالا

انتقلت السورية للاتصالات من كونها مؤسسة خدمية إلى أن أصبحت شركة ربحية في عام 2010 فأصبحت تجاري الأسعار في السوق في الصعود فقط دون الهبوط حيث ارتفعت أسعار خدماتها لتتجاوز 100% كما ارتفعت أسعار الخدمات المقدمة في شركتي الخليوي خلال السنوات القليلة الماضية دون أي تحسن ملحوظ في الخدمات المقدمة إذ لا تزال معظم مناطق الريف وضواحي المدن تعاني من عدم وجود خطوط الهواتف الأرضية وعدم توفر بوابات الإنترنت بالإضافة إلى سوء الخدمات وتراجع سرعة الإنترنت وعدم إجراء الصيانات اللازمة.



تذرت شركتا الاتصالات بارتفاع التكاليف التشغيلية وارتفاع تكاليف استيراد التجهيزات اللازمة لأبراجها للمطالبة برفع أسعار المكالمات والإنترنت التي تقدمها

إنه الشتاء السوري مرة أخرى.. يا للمفاجأة!



عمق الأزمة ويؤكد على أن الحل ليس في تغيير أدوات التوزيع فقط، بل في التغيير الجذري للنظام ولطريقة إدارة جهاز الدولة بما يوفر للسوريين ما يستحقونه من خدمات أساسية ومن بينها التدفئة الكافية خلال فصول الشتاء القاسية.

لا شتاء دافئ دون اجتناب الفساد

تقع المسؤولية الأساسية لهذه الأزمة على عاتق أصحاب القرار في البلاد الذين لم يتمكنوا من توفير حلول جذرية لأزمة المحروقات والتدفئة بل زادوها سوءاً ووبالاً على طول الطريق.

لينعم الشعب السوري بالدفء والأمان خلال فصول الشتاء القاسية، فإن ذلك يتطلب توفير دعم مستدام وتأمين موارد كافية. هذه الموارد، المفتاح الأساسي لحل أزمة التدفئة، يمكن العثور عليها في مكان واحد يُغفل عنه غالباً، جيوب الفساد الكبير الذي ينخر في جسد الدولة ويسلب الشعب السوري.

يعيب الفساد الكبير في مختلف مفاصل الدولة، حيث يتم تحويل الأموال المخصصة للمشروعات العامة والخدمات الأساسية (وهي مخصصات هزيلة أساساً وتتناقض قيمتها سنوياً)، بما فيها تلك الموجهة لمعالجة مسألة التدفئة، إلى جيوب الفاسدين الكبار عبر أبنية عدة.

لا يسرق هذا الاستغلال والنهب الممنهج الشعب السوري ويحرمه من حقه في حياة كريمة فقط، بل يعرقل أية إمكانية لتوفير الحلول الفعالة لمشكلات مثل التدفئة. لهذا فإن الوضع يتطلب بالضرورة اجتناب هذا الفساد وتوجيه الموارد المستردة نحو تعزيز البنية التحتية للطاقة، وتوفير المحروقات بشكل عادل وفعال. ومن خلال توجيه هذه الأموال المنهوبة وتوظيفها في مشروعات حيوية، يمكن تحقيق خطوات ملموسة نحو توفير شتاء دافئ وأكثر أماناً لجميع السوريين.

البحث عن الدفء والضوء في الشتاء إلى نضال مستمر، يستهلك جزءاً كبيراً من مدخراتهم ويضعهم في موقف صعب للتعامل مع الاحتياجات الأساسية الأخرى.

الوقود الحيوي ومحدودية دوره

يُعد الوقود الحيوي، مثل البيليت، حلاً صديقاً للبيئة وأقل تكلفة من المحروقات التقليدية، ولكنه لا يزال غير قادر على سد الفجوة الكبيرة في احتياجات التدفئة للعديد من السوريين. حيث تركز العائلات السورية تحت ضغط الصعوبات في تحمل تكاليف هذه البدائل، وخاصة في المناطق التي تشهد درجات حرارة شديدة الانخفاض.

فوق ذلك، تتسم سوق الوقود الحيوي في بعض المناطق السورية بعدم الاستقرار وبتقلب الأسعار، ما يجعل إمكانية تأمينها والوصول إليها أمراً غير مؤكد وغير مضمون. «البطاقة الذكية» التي زادت النهب نهياً

عندما اتخذت الحكومة السورية قرار تحويل عملية توزيع المازوت إلى نظام البطاقة الذكية، وعدت الحكومة بأن هذه الخطوة ستضع حداً لازمة المازوت وتضمن التوزيع العادل له. كانت الفكرة تدور حول أن «البطاقة الذكية» ستساعد في ضمان توزيع المازوت بكميات كافية لكل أسرة، بما ينهي معاناة السنوات الطويلة من النقص وعدم العدالة في التوزيع. مع ذلك، لم يمض وقت طويل قبل أن يدرك السوريون أن هذه الوعود كانت مجرد سراب. وبدلاً من تحسين الوضع، اكتشفوا أن الفساد قد تفشى أكثر، حيث باتت البطاقة الذكية وسيلة جديدة للتلاعب والنهب.

المشكلة الأساسية لم تكن أبداً في آلية التوزيع بحد ذاتها فقط، بل في الطريقة التي يتم بها إدارة جهاز الدولة نفسه. حيث أدى تسلط الفاسدين على مقدرات الدولة واستغلالهم لمواردها إلى استمرار حرمان الشعب السوري من حقوقه الأساسية. هذا الواقع يكشف عن

كل عام، مع اقتراب فصل الشتاء، يواجه السوريون سيناريو متكرر لم يعد يثير الدهشة، حيث يستحضر أصحاب القرار في البلاد باستمرار نفس الحجج والمبررات الواهية لتبرير تقاعسهم في مواجهة أزمة التدفئة والمحروقات. تتعامل الحكومة مع فصل الشتاء وكأنه ظاهرة غير متوقعة، تفاقمت سنوياً دون أي استعداد أو خطة واضحة لمواجهتها. هذا النمط من الإهمال والتبريرات السطحية لا يعكس فقط ضعفاً في الإدارة والتخطيط، بل يشير إلى عدم الاكتراث بمعاناة الملايين من السوريين الذين يواجهون البرد القارس كل شتاء.

الشتاء القارس. حيث تعكس هذه «الحلول» التي تستنزف الناس وجيوبهم دون أن تسد حاجتهم فعلياً، الحاجة الشديدة لتوفير حلول دائمة لمشكلة التدفئة، حيث ترتفع تكاليف هذه البدائل بشكل ملحوظ، وغالباً ما تكون خارج متناول العائلات الفقيرة والمتوسطة.

الاستنزاف المستمر والمتواصل بحثاً عن بدائل

خلال الشتاء، يجد السوريون في العديد من مناطق البلاد أنفسهم في دوامة مستمرة من الاستنزاف المالي، فنتيجة للضرورة الملحة لتبديل مصادر التدفئة باستمرار بحسب توفر المادة الأولية. تتأرجح خياراتهم ما بين الحطب، والمازوت، والكهرباء، وأنواع التدفئة الهجينة الأخرى، مما يتطلب كلفة جديدة لشراء مدافئ جديدة. وهذا التنقل الدائم بين مصادر الوقود ليس مكلفاً فقط من الناحية المادية، بل يتطلب أيضاً جهداً ووقتاً كبيرين للحصول على هذه المواد في ظل النقص الشديد والأسعار المرتفعة.

وهو استنزاف يتعرض له السوريون في موضوع بدائل الكهرباء أيضاً. فمع الانقطاعات المتكررة للتيار الكهربائي، يضطرون لاستثمار مبالغ طائلة في شراء وتجريب بطاريات مختلفة وأنواع شمسية ومصابيح LED، وغيرها من البدائل لتأمين الطاقة علماً أن جزءاً كبيراً من هذه البضاعة في السوق رديئة الإنتاج. ما يؤكد على أن غياب الحل الحقيقي الجذري يؤدي إلى استنزاف موارد الأسر السورية بشكل لا يطاق، حيث يتحول

قاسيون

الأزمة الخائفة التي تواجه الشعب السوري في فصل الشتاء تكمن في النقص الحاد في المحروقات، وبالأخص المازوت والكهرباء، اللذان يعدان عنصريين حيويين في تدفئة المنازل. هذا النقص، الذي يزداد حدة مع كل شتاء يمر، يعود في جزء كبير منه إلى أبنية الفساد الكبير التي تستخدم ملف المحروقات بوصفه واحداً من مواضع النهب الممكن.

على هذا الأساس، تبقى الوعود الحكومية بتوزيع المازوت حبراً على ورق في أغلب الأحيان، حيث تبقى الكميات الموزعة غير كافية لتغطية ربع احتياجات الأسرة من المازوت خلال الشتاء. ولا تصل في كثير من الأحيان إلى العائلات الأكثر احتياجاً في المناطق النائية والأكثر برودة. هذا النقص المتكرر يكشف عن عمق الأزمة ويعكس الحاجة الماسة لإجراءات عملية وفعالة تتجاوز الحلول الترفيحية الحالية.

البدائل الترفيحية ومحدودية فعاليتها

في ظل هذه اللامبالاة الرسمية إزاء الناس، يجد السوريون أنفسهم مضطربين للبحث عن بدائل ترفيحية للتدفئة، مثل استخدام الحطب، البيليت «وقود حيوي مصنوع من مخلفات الأشجار وبقايا المحاصيل الزراعية»، التمز «مزيج من قشور الزيتون والبنور»، ومدافئ الكهرباء. وعلى الرغم من أهمية هذه البدائل في توفير بعض الدفء للعائلات، إلا أنها تظل حلاً غير كاملة وغير كافية لمواجهة برد



التنقل الدائم بين مصادر الوقود ليس مكلفاً فقط من الناحية المادية بل يتطلب أيضاً جهداً ووقتاً كبيرين للحصول على هذه المواد في ظل النقص الشديد والأسعار المرتفعة

إنقاذ «إسرائيل» اقتصادياً يثقل كاهل الصهيونية العالمية



من المهم اليوم، أن نقف على الوضع الاقتصادي لدولة «إسرائيل»، فالأزمات الاقتصادية والسياسية التي تعصف بالغرب، جعلت هامش حركة إنقاذ الدولة الوكيلة أصعب، حتى قبل أن تأتي الحرب الحالية. لهذا نورد لكم بيانات وتحليلات من المصادر المسيطر عليها بشكل كلي من صانعي السياسة الغربيين، لفهم الوضع الاقتصادي في دولة الاحتلال اليوم.

■ عدد من الكتاب
ترجمة: فاسيون

اقتصاد مهترئ

نشر مركز الأبحاث الأمريكي «Foreign Policy» مقالاً بحثياً بعنوان: «لا يمكن لاقتصاد إسرائيل أن يصمد للأبد». إليكم أبرز ما جاء فيه: في جنوب «إسرائيل» تنتظر المحاصيل الآن تحت أشعة الشمس، وتذبل أكثر مع مرور كل دقيقة، وترتعش قليلاً عندما تمر مركبات الجيش. أصبحت المزارع منطقة واسعة لاحتشاد الجيش، مليئة بالخيام الخضراء والدبابات. عمال المزارع ليسوا هناك. في 7 أكتوبر/ تشرين الأول، فرّ ما يصل إلى 7000 مواطن تاييلندي، الذين كانوا يشكلون الجزء الأكبر من القوى العاملة الزراعية، من «إسرائيل»، والبقية في طريقهم إلى الهرب.

أوقفت العديد من شركات الطيران رحلاتها إلى «إسرائيل»، بينما طلبت الحكومة وقف الأنشطة في أحد حقول الغاز لتقليل مخاطر وقوع هجوم مستهدف. انخفضت قيمة الشيك «الإسرائيلي» بالفعل إلى أدنى مستوى له منذ 14 عاماً، وخفض البنك المركزي توقعات النمو الاقتصادي هذا العام من 3% إلى 2,3%، وتواجه الصناعات البارزة اضطرابات.

دخلت «إسرائيل» الحرب باحتياطات بقيمة 200 مليار دولار، ومساعدات بقيمة 14 مليار دولار، من الولايات المتحدة. يعمل المؤيدون للصهيونية خارج «إسرائيل» على توفير عمالة إضافية ومساعدات اقتصادية، ولكنها غير كافية لتعويض النقص الاقتصادي. قال ميشيل سترافشيسكي، الخبير الاقتصادي في الجامعة العبرية في القدس، والمدير السابق لقسم الأبحاث في البنك المركزي «الإسرائيلي»: «

إن تكلفة المواجهتين السابقتين - حرب لبنان في 2006 وغزة عام 2014 - كلفت ما يصل إلى 0,5% من الناتج المحلي الإجمالي، وأثرت بشكل رئيسي على قطاع السياحة. لكن هذه المرة، تشير التقديرات إلى انخفاض بنسبة 3,5% إلى 15% على أساس سنوي. هناك أيضاً مشكلة جنود الاحتياط. إذا طالت الحرب، فإن تأثير نقص الموارد البشرية سيؤدي إلى تكلفة باهظة على الاقتصاد «الإسرائيلي».

كما تعرضت السياحة، وهي القطاع الذي يشكل 3% من الناتج المحلي الإجمالي في «إسرائيل»، ويوفر بشكل غير مباشر 6% من إجمالي الوظائف، لضربة قاتلة. النشاط في تل أبيب والممرات المرصوفة بالحصى في المدينة القديمة في القدس، مناطق الجذب السياحي الرئيسية، فارغة. إنه موسم الذروة السياحية، لكن المطاعم والحانات في الأحياء التاريخية في باب يافا تخدم عدداً قليلاً من الزوار، معظمهم من الصحفيين. وبينما تستضيف الفنادق النازحين داخلياً، مع بعض الدعم من الحكومة، فهي لا تزال تتعرض لخسارة فادحة. يقول أحد مالكي الفنادق عن هؤلاء: «نحن نستضيفهم بخسارة قدرها 50%، بالإضافة إلى وجبات مجانية».

كان مجال الشركات الناشئة يعاني قبل الحرب حتى، حيث انخفضت الاستثمارات في القطاع إلى النصف العام الماضي، بسبب المظاهرات وعدم الاستقرار. قامت مجموعة من أصحاب رؤوس الأموال العالمية بتقديم المساعدة للشركات الناشئة «الإسرائيلية»، وهي تحاول جمع ملايين الدولارات لإنقاذها من الإفلاس. لقد أطلقوا مبادرة تسمى «الأمّة الحديدية» لحماية الشركات واقتصاد البلاد من الانهيار تحت الضغط». طالبت 150 شركة مؤسسي المبادرة بالحصول على فرصة لتلقي ما بين

500 ألف و1,5 مليون دولار للاستمرار في العمل.

لكن حتى مع انخفاض قيمة الشيك، قررت لجنة مكونة من خمسة أعضاء في بنك «إسرائيل»، والتي تشرف على السياسة النقدية، الحفاظ على سعر الفائدة عند 4,75%. وأكد حاكم البنك المركزي على مرونة الاقتصاد. وقال محافظ بنك إسرائيل أمير يارون: «لا ينبغي أن تكون هناك تغييرات كبيرة في وضعنا المالي الأساسي».

50 مليار مع حماس فقط!

نشرت صحيفة Calcalist المالية العبرية مقالاً قدّرت فيه الأموال اللازمة كي تتمكن «إسرائيل» من الاستمرار في حربها ضد المقاومة في قطاع غزة بالقول: نقلاً عن أرقام أولية لوزارة المالية، ستكلف الحرب التي تخوضها «إسرائيل» مع حماس في قطاع غزة ما يصل إلى 51 مليار دولار «200 مليار شيكل».

وقالت الصحيفة: إن التقدير، الذي يعادل 10% من الناتج المحلي الإجمالي، استند إلى التقديرات بأن الحرب قد تستمر ما بين ثمانية إلى 12 شهراً. لكن هذه التقديرات مشروطة بأن تقتصر الحرب على غزة فقط، وألا تمتد إلى لبنان ولا اليمن ولا إيران. كما أن الشرط الآخر لا يزيد الرقم، ألا يزيد عدد الذين سيتمّ تجنيدهم عن 350 ألف، وأن يعودوا إلى أعمالهم المدنية في وقت مبكر!

لكن بالرغم من ذلك، شككت الصحيفة العبرية بالبيانات الصادرة عن وزارة المالية، واعتبرتها شديدة التفاؤل وغير متوافقة مع بيانات الصحيفة. وأشارت الصحيفة أيضاً إلى قيام وكالة ستاندرد أند بورز بتخفيض تصنيف «إسرائيل» الائتماني من مستقر إلى سلبي، في حين وضعت وكالة موديز وفينتش تصنيفات «إسرائيل» قيد المراجعة على طريق خفضها، وأن هذا سيزيد دون شك من التكاليف تبعاً لأسعار الاقتراض الأعلى.

تراجع تلواتر

جاء في مقال لصحيفة «The National News»: «توقع معهد التمويل الدولي، أن

الحرب ستؤثر بشكل كبير على الاقتصاد «الإسرائيلي» من خلال تقلص المعروض من العمالة، فضلاً عن انخفاض الاستثمار وتدفقات رأس المال. تحدّث إليوت غارسايد، الخبير الاقتصادي في جامعة أكسفورد عن خسارة القطاع السياحي قائلاً: «نتوقع أن يتركز التأثير على قطاع السياحة في ضعف الصادرات السياحية، الأمر الذي سيمتد إلى ارتفاع معدلات البطالة، وتباطؤ نمو الاستثمار. تشير تقديراتنا الأولية إلى أن الخسارة الكلية لصادرات خدمات السفر والنقل ستبلغ حوالي 4 مليارات شيكل (مليار دولار) في عام 2023، وخسارة قدرها 12 مليار شيكل خلال 2024. يمثّل هذا خسارة بنسبة 0,3% للناتج المحلي الإجمالي لعام 2023، و0,7% في 2024، مما يؤدي إلى زيادة العجز التجاري».

وتتوقع وكالة موديز، أن يؤدي ارتفاع الإنفاق الدفاعي في «إسرائيل» إلى زيادة العجز المالي. وقال إريديان، مسؤول المنطقة في معهد التمويل الدولي: «نتوقع انكماشاً في الاقتصاد «الإسرائيلي» بنسبة 4% على الأقل في الربع الرابع من هذا العام، وانكماشاً بنسبة 5% على الأقل لعام 2024 بأكمله». كما خفض بنك جيه بي مورجان الأمريكي توقعاته الاقتصادية للربع الرابع «إسرائيل» ويقدر أن الناتج المحلي الإجمالي قد ينكمش بنسبة 11% مقارنة بالربع الثالث.

ووفقاً لليام بيتش، كبير اقتصاديي الأسواق الناشئة في كابيتال إيكونوميكس: «من الصعب معرفة حجم التأثير على الناتج المحلي الإجمالي حتى الآن، لكن حوالي نصف الشركات أفادت في استطلاع حديث أنها تتوقع انخفاض الإيرادات بنسبة 50%». وقال بات شاك، مدير المنطقة في EIU: «على المدى القريب، نتوقع إغلاقاً كاملاً في بعض القطاعات على سبيل المثال: أغلقت شركة شيفرون حقل غاز تمار البحري التابع لها، وخط أنابيب غاز شرق المتوسط، الذي يرسل الغاز «الإسرائيلي» للمعالجة في مصر بعد وقت قصير من اندلاع الحرب، على الرغم من استمرار حقل ليفيathan الأكبر في العمل».

«إياكم والصين»: كيف يحاول



البنوك الصينية سريلانكا هذه القروض «المفترسة» لبناء الميناء مع افتراض أن الحكومة ستتخلف عن سداد ديونها، ما سمح للصين بالاستيلاء على الميناء مقابل تخفيف الديون وإنشاء موقع بحري صيني هناك.

وبما أن تمويل التنمية الصيني عادة ما يكون مدفوعاً برغبة المستفيدين من القروض، فقد تم اقتراح الميناء من جانب الحكومة السريلانكية، وليس من جانب الصين، وكان الميناء موضوعاً لخطة حكومية كانت لدى البلاد لعدة عقود، وذلك قبل فترة طويلة من مبادرة «الحزام والطريق». وفي الواقع، اتصلت الحكومة السريلانكية أولاً بالهند والولايات المتحدة لتمويل الميناء. بعد أن قال كلا البلدين لا، اقتربت من الصين. وفازت شركة إنشاءات صينية، هي مجموعة «تشاينا هاربور»، بالعقد ووافق بنك صيني على تمويله. لذلك لم يكن ميناء هامبانتوتا اقتراحاً صينياً بهدف دفع مبادرة «الحزام والطريق» لتغليب المصالح الصينية كما تحاول المنشورات الغربية أن تقول، بل حدث هذا كله في عام 2007 أي قبل ست سنوات من إطلاق مبادرة «الحزام والطريق» وبطلب سريلانكي رسمي. ثمة مشكلة أخرى تتعلق بالإشارة إلى هذا على أنه «دبلوماسية فخ الديون» الصينية، وهي أن عبء ديون سريلانكا كان يرجع في جزء صغير منه فقط إلى الإقراض الصيني. في عام 2017، كان لدى سريلانكا أكثر من 50 مليار دولار من الديون الخارجية، و9% منها فقط مملوكة للصين.

في الواقع، تم تضخيم ديون سريلانكا في المقام الأول من خلال اقتراض القروض الغربية؛ حيث كانت الحكومة

مشاريع البنية التحتية من قبل الدولة المتلقية، وليس الصين، بناءً على مصالحها الاقتصادية والسياسية الخاصة.

المشكلة الثانية في الأسطورة هي أنها تعتمد على افتراض أن السياسة الصينية هي تقديم قروض «مفترسة» بشروط وأحكام مرهقة لإيقاع الدول في شرك الديون. لكن في الواقع، غالباً ما تقدم الصين قروضاً بأسعار فائدة منخفضة إلى حد بعيد، وغالباً ما تكون على استعداد لإعادة هيكلة شروط القروض الحالية لتكون أكثر ملاءمة للبلد المقترض، أو حتى الإعفاء من القروض تماماً.

المثال الفاقع على ذلك هو ما جرى في آب من عام 2022، حين أعلنت الحكومة الصينية أنها ستسمح 23 قرضاً بدون فوائد في 17 دولة أفريقية. وقبل ذلك، بين عامي 2000 و2019، أعادت الصين أيضاً هيكلة ما مجموعه 15 مليار دولار من الديون وأعفت 3,4 مليار دولار من القروض التي قدمتها للدول الأفريقية. وأخيراً، فإن المشكلة الثالثة في رواية «دبلوماسية فخ الديون» هي أنه على الرغم مما تدعيه، فإن الصين لم تستولي أبداً على أي أصل في أي دولة بسبب أن هذه الدولة تخلفت عن سداد قرض.

تفنيدي رواية ميناء هامبانتوتا في سريلانكا

كان ميناء هامبانتوتا في سريلانكا واحداً من أوائل الأمثلة على ما يسمى «دبلوماسية فخ الديون» الصينية. تقول الرواية الغربية التقليدية إن سريلانكا أرادت بناء ميناء على ساحلها الجنوبي في قرية هامبانتوتا، كجزء من مبادرة «الحزام والطريق» الصينية. ثم منحت

يشيع بين السياسيين ووسائل الإعلام في الولايات المتحدة نشر الادعاء بأن الصين تستدرج الدول النامية بقروض ذات فوائد مرتفعة ضمن مبادرة «الحزام والطريق» لتمويل مشاريع البنية التحتية. تدعي هذه الرواية الغربية أن الصين تنتظر تعثر هذه الدول في سداد القروض لتمكين من السيطرة على أصولها، وذلك بهدف توسيع نفوذها العسكري أو الجيوستراتيجي، مما يعتبر - حسب هذه المزاعم - بمثابة إشارة إلى ما يوصف بالاستعمار الصيني للنصف الجنوبي من الكرة الأرضية.

قاسيون

الدولية الأمريكية، ووسائل الإعلام المملوكة للشركات مثل نيويورك تايمز وواشنطن بوست وذا هيل. في إحدى الحالات المثيرة للسخرية، والتي ينبغي حشرها في أنوف المؤمنين بحيادية الإعلام الغربي ومهنيته، قامت شبكة BBC الإخبارية بنشر مقابلة مع الباحثة المرموقة والمعروفة بتحليلاتها التي تنكر كذبة «فخ الديون الصينية»، ديبورا بروتينغام. وما كان من BBC التي تدعي المهنية سوى أن حذف كل ما يشير إلى موقف بروتينغام الرافض لكذبة «دبلوماسية الديون الأمريكية»، وأبقت على جزء وحيد تشرح فيه الباحثة هذه الفكرة من وجهة نظر أعداء الصين!

لا أساس للإدعاءات المناوئة للسياسات الصينية

بشكل عام، ثمة ثلاث مشاكل في أسطورة «دبلوماسية فخ الديون». المشكلة الأولى هي أن هذه الأسطورة تفترض أن الصين تلي من جانب واحد مشاريع مبادرة «الحزام والطريق» لجذب الدول الأخرى إلى الحصول على هذه القروض «المفترسة». لكن في الواقع، تمويل التنمية الصيني مدفوع إلى حد كبير من خلال التفاعلات والصفقات الثنائية. حيث يتم تحديد

ظهر مصطلح «دبلوماسية فخ الديون» الصينية لأول مرة في مقالة تحليلية نُشرت في 2017 من قبل معهد بحثي في شمال الهند، تناولت تمويل الصين لميناء هامبانتوتا في سريلانكا. لاحقاً في 2018، قام طالبان في جامعة هارفارد بتبني هذا المفهوم في ورقة بحثية اتهمت الصين بممارسة «دبلوماسية الديون» لتحقيق أهدافها الاستراتيجية. وتم الاستشهاد بهذه الورقة، الضعيفة من الناحية العلمية، على نطاق واسع في وسائل الإعلام الغربية، وسرعان ما انتشرت فكرة «فخ الديون» الصينية في أوساط الغرب. وبحلول تشرين الثاني من عام 2018، بلغ عدد النتائج المتعلقة بـ«دبلوماسية فخ الديون» على محرك البحث «غوغل» نحو مليوني نتيجة.

منارات الحرية الإعلامية كذبة محترفون

في واقع الأمر الآن، أصبحت لازمة «دبلوماسية فخ الديون» اتهاماً متكرراً من الحزبين الحاكمين في الولايات المتحدة؛ حيث روجت له إدارتا ترامب وبايدن على حد سواء، وتمّ تعزيزه بشكل أكبر من جانب منظمات الهيمنة الغربية، مثل مؤسسة تمويل التنمية

بحلول عام 2018 بلغ عدد النتائج المتعلقة بـ«دبلوماسية فخ الديون» على محرك البحث «غوغل» نحو مليوني نتيجة

الغرب استغفال شعوب العالم؟

2017

بدأ مفهوم «دبلوماسية فخ الديون» الصينية في مقال «أكاديمي» نشره عام 2017 مركز أبحاث في شمال الهند.

15 مليار \$

أعدت الصين أيضاً هيكله ما مجموعه 15 مليار دولار من الديون وأعتت 3,4 مليار دولار من القروض التي قدمتها للدول الأفريقية

10%

اعتباراً من عام 2021، كانت 81% من ديون سريلانكا مملوكة للمؤسسات المالية الغربية والحلفاء الغربيين مثل اليابان والهند. وأقل من 10% مملوكة لبيكين



التي انتشرت مثل الفيروس المتحدث باسم هيئة الطيران المدني الأوغندية، فياني إم لوجيا، إلى نفي مزاعم الخطط الصينية للاستيلاء على المطار جملة وتفصيلاً. وعلى الرغم من كل الأدلة التي تشير إلى عكس ذلك، فإن ذلك لم يمنع المصادر الإعلامية الغربية من نسج رواياتها الخاصة.

من يستعد الشعوب يحاول اتهام غيره بفعل ذلك

من الواضح أن ما يعرف بـ«دبلوماسية فخ الديون» الصينية هي رواية أمريكية مقدمة لإخفاء سياساتها الإمبريالية المكشوفة، لصرف الانتباه عن ممارسة صندوق النقد الدولي والبنك الدولي الخاصة بدفع القروض المفترسة ذات أسعار الفائدة المرتفعة للغاية إلى دول الجنوب العالمي.

الجدير بالذكر أن القروض الصينية تُمنح اليوم لمشاريع البنية التحتية، التي تعتبر حاسمة لتنمية أي بلد، فهي ليست مرتبطة بمشاريع الخصخصة والتكيف البنوي كما هي قروض صندوق النقد الدولي والبنك الدولي.

والواقع أن قروض صندوق النقد الدولي والبنك الدولي تُمنح بشروط خصخصة القطاعات العامة، وتدمير برامج الرعاية الاجتماعية، وتحرير التجارة لإثراء المصالح الرأسمالية الغربية. وتضمن أسعار الفائدة المفترسة عدم إمكانية سداد هذه القروض أبداً، ما يبقي البلدان المقترضة فقيرة ويحبسها في حالة من التخلف لضمان المزيد من الذهب وتوجيه الموارد نحو أيدي هؤلاء الرأسماليين الغربيين أنفسهم. هذا هو فخ الديون الحقيقي!

حول مطار إنتيبي الدولي في أوغندا

في تشرين الثاني 2021، نشرت صحيفة «ديلي مونيتور» الوطنية الأوغندية قصة بعنوان «أوغندا تتنازل عن الأصول الرئيسية مقابل أموال الصين». وادعى المقال أنه ما لم يعاد التفاوض على بعض الأحكام الواردة في العقد لتوسيع مطار إنتيبي الدولي في أوغندا، فإن البلد معرض لخطر إجباره على تسليم المطار إذا لم يسدّد القرض. وبلغت قيمة القرض المذكور الممنوح لأوغندا لتوسيع المطار 207 ملايين دولار بفائدة 2% من بنك التصدير والاستيراد الصيني، وهو مشروع في إطار مبادرة «الحزام والطريق».

انتشر العنوان على نطاق واسع، حتى أن صحيفة «ديلي شو» بثت مقطعاً يغطي القصة كأحدث مثال مفترض على «دبلوماسية فخ الديون» الصينية، كما تم التقاطه من قبل صحيفة «ول ستريت جورنال» وصحيفة «إيكونوميك تايمز» الهندية، حيث ادعى الأول أن «بنداً في اتفاقية مع الدولة الأفريقية قد أثار جدلاً حول ما إذا كانت البلاد قد وقعت ضحية السيطرة المالية المفروضة على مطار إنتيبي الدولي».

ولكن وفقاً لتحليل أجرته AidData، التي حصلت على نسخة من العقد، لم يكن المطار حتى مصدراً للضمانات التي يمكن للطرف المقرض الاستيلاء عليها في المقام الأول! فما تطلبته شروط الاتفاقية هو وضع الضمانات النقدية في حساب ضمان منفصل، يمكن بعد ذلك الحجز عليه في حالة التخلف عن السداد - وهو بند مثالي إلى حد ما لتمويل المشاريع الدولية. بعد فترة، دفع انتشار القصة الغربية

كوديتواكو، قال صراحة في مقابلة إن «الصين لم تطلب منا هذا أبداً. ونحن لم نعرضه أبداً». واليوم، لا يسمح للسفن البحرية الصينية باستخدام الميناء، بل إنه مخصص للقيادة البحرية لسريلانكا فقط.

وفي الأونة الأخيرة، بدءاً من شهر آذار 2022، شهدت سريلانكا احتجاجات حاشدة، حيث خرج الناس إلى الشوارع محبين بسبب نقص الوقود وارتفاع تكاليف المعيشة. ومرة أخرى، انتهزت وسائل الإعلام الغربية مثل «واشنطن بوست» و«سي إن بي سي»، و«أسوشيتد برس» والعديد من وسائل الإعلام الأخرى، الفرصة لإلقاء اللوم على «الإقراض الصيني» في «إغراق» سريلانكا في أزمة اقتصادية.

وبتحويل اللوم بعيداً عن دور صندوق النقد الدولي، وصفت صحيفة وول ستريت جورنال الصين بأنها «أكبر دائن لسريلانكا» وأن سياساتها الإقراضية «ساعدت في خلق» الأزمة في البداية. لكن مرة أخرى، هذا غير صحيح. واعتباراً من عام 2021، كانت 81% من ديون سريلانكا مملوكة للمؤسسات المالية الغربية والحلفاء الغربيين مثل اليابان والهند. وأقل من 10% مملوكة لبيكين. والواقع أن صندوق النقد الدولي وحده كان قد منح في ذلك الوقت قروضاً لسريلانكا 16 مرة، واستمر في إعادة هيكلتها في أوقات الأزمات الاقتصادية لصالح دائنيه. بمعنى واضح، لا يوجد «فخ ديون» صيني في هذه المسألة، وإقراض المؤسسات المالية الغربية وما يصاحبه من تقشف قسري وليبرالية جديدة تضرب الاقتصاد هو الذي خلق أزمة سريلانكا.

مدينة للبنك الدولي واليابان أكثر بكثير من الصين. وبسبب سقوط سريلانكا في الديون، رتبت الحكومة ما وصفته بـ«خطة إنقاذ» من خلال صندوق النقد الدولي. وتبين أن ميناء هامبانتوتا بحلول ذلك الوقت كان فشلاً تجارياً، لذلك قررت الحكومة السريلانكية أيضاً تأجيله لشركة ذات خبرة من أجل استخدام هذه الأموال لسداد ديونها. اتصلت حكومة ماهيندا راجاباكسا، الرئيس في ذلك الوقت، أولاً بالشركات الهندية واليابانية، وكلها رفضت العرض. ثم تفاوضت مع شركة China Merchants Ports Holdings، وهي شركة صينية مملوكة للدولة، لاستئجار الميناء مقابل 1,12 مليار دولار، والتي استخدمتها لسداد ديون أخرى ليست ديون للصين!

بعبارة أخرى، لم تكن ثمة مبادلة ديون بأصول كما تقول المزاعم الغربية، وما حدث للميناء لم يكن «استيلاء» على الإطلاق، بل كان تأجيلاً هدفه جمع الأموال، مما سمح لسريلانكا بسداد ديون أخرى والتعامل مع قضايا أخرى ليس للصين شأن بها.

وأخيراً، يزعم الكثيرون أن الصين استولت على ميناء هامبانتوتا لأغراض عسكرية. حتى أن نائب الرئيس الأمريكي آنذاك، مايك بنس، أعرب عن «خوفه» من أن الميناء «سيصبح قريباً قاعدة عسكرية أمامية لبحرية المياه الزرقاء المتنامية في الصين». لكن هذا لم يحدث أبداً، حيث أصر الدبلوماسيون والسياسيون السريلانكيون على أن استخدام الصين للميناء كقاعدة بحرية عسكرية لم يكن موضوعاً أبداً في محادثاتهم مع بيكين، حتى أن سفير سريلانكا لدى الصين، كاروناسينا



ما يعرف

بـ«دبلوماسية

فخ الديون»

الصينية هي

رواية أمريكية

مقدمة لإخفاء

سياساتها

الإمبريالية

المكشوفة

أليكساندرا إلباكيان منقذة الباحثين



في الوقت نفسه، في 2008-2009 كنت طالبة وتعرفت على تقنية جديدة تسمى «واجهات الكمبيوتر الداخلية» التي يمكنها توصيل دماغك مباشرة بالكمبيوتر، مما يتيح لك التحكم في أزرار الماوس أو كتابة بعض النصوص من خلال التفكير في ذلك. أردت أن أخصص مشروع السنة النهائية في الجامعة لذلك.

بدأت العمل على شهادتي واكتشفت أن جميع المعلومات التي أحتاجها تم نشرها في المجلات الأكاديمية. لكنها كانت مدفوعة الأجر، لقراءة أي مقال في تلك المجلة عليك دفع حوالي 30 دولاراً من أجل الوصول لأنه تم حظره بواسطة نظام حظر الاشتراك غير المدفوع. كان علي أن أقرأ عنها 100 ورقة، وكان ذلك مبلغاً ضخماً بالنسبة لي في ذلك الوقت.

لذا قمت بالأمر بطريقة أخرى، بحثت في شبكة الإنترنت وأخيراً وجدت طريقة لسرقة هذه المقالات، للوصول إلى هذه المعلومات مجاناً. ثم خطرت لي فكرة لإنشاء تطبيق لسرقة هذه المقالات تلقائياً. يمكن تصميمها كنوع من شبكة P2P اللامركزية. في ذلك الوقت، كان eMule شائعاً، وهو شبكة لا مركزية. أنا استخدمت eMule لتنزيل الكثير من قضايا العلوم والأفلام الوثائقية المجانية. ويمكن القيام بشيء مماثل للباحثين. من خلال اشتراكات بعض الأشخاص في المجلات التي تشترك بها الجامعات، لذا، أثناء تواجد الأشخاص في الجامعة، يتمتع البرنامج بإمكانية الوصول مجاناً إلى المجلات، وبوجود أشخاص آخرين هم خارج الأوساط الأكاديمية أو جامعتهم ليس لديها الاشتراك في تلك المجلة. يطلقون التطبيق، ثم يتم تنزيل المقال مجاناً بواسطة بعض أجهزة الكمبيوتر الموجودة في الجامعة. بدأت مناقشة الفكرة مع الهاكر في المنتديات، لكنها لم تثر الكثير من الاهتمام.

في عام 2011 كنت مبرمجة ويب وعضواً في مختلف المنتديات عبر الإنترنت حيث يجتمع العلماء معاً. المنتديات أكثر ديمقراطية

جعل جميع المعرفة المدفوعة مجانية، ويعتبر مشروع Sci-Hub هو المشروع الأكثر إثارة للجدل في العلوم الحديثة. حيث الهدف منه هو توفير الوصول المجاني وغير المقيد إلى جميع المعرفة العلمية. وتصل نسبة التنزيل إلى أكثر من نصف مليون ورقة يومياً...

لكن أليكساندرا إلباكيان «روبن هود العلم» لا تستطيع أن تسافر خارج بلدها لأنها مطلوبة من عدة دول على رأسها أمريكا، ومن حسن حظها أنها تحظى بالرعاية الروسية، وتعرف إلباكيان مشروعها بأنه مشروع سياسي يكافح من أجل حرية الوصول إلى المعرفة كحق من حقوق الإنسان، وقد كتبت ألكساندرا إلباكيان في ورقة بحثية محكمة في العام 2020 عن مشروعها بعنوان «تكنولوجيا خارجة عن القانون لخلق حرية المعلومات في العلوم»: تتشابك الديمقراطية بقوة مع فكرة حرية المعلومات وحقوق الوصول إلى المعلومات. لكن اليوم، يحرم معظم الأشخاص الذين يعيشون في البلدان الديمقراطية من حقهم في الوصول إلى المعلومات في مجال العلوم. تتمتع المجلات الأكاديمية بثمن باهظ بما يكفي لحظر تداولها الحر في المجتمع بشكل فعال، أو بعبارة أخرى، إخضاعها للرقابة. لقد وضعت تقنية فريدة من نوعها من كازاخستان، تم تطويرها في عام 2011، حلاً للرقابة الأكاديمية من خلال فتح الوصول المجاني إلى عشرات الملايين من المجلات الأكاديمية. هذا هو موقع Sci-Hub الذي يضم 500000 قارئ فريد يومياً. معظم الناس في جميع أنحاء العالم يدمعون موقع Sci-Hub، لكن الموقع محظور في كل بلد.

لقد تمت مناقشة «الحق في الحصول على المعلومات» كثيراً في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين من قبل الحكومات وحتى في الأمم المتحدة. في عام 2010 نشرت الأمم المتحدة تقريراً رائعاً بعنوان «حرية المعلومات: الحق في المعرفة» مع تحليل لحرية المعلومات في مختلف دول العالم. في الواقع، لا يذكر هذا التقرير شيئاً عن الحق في المعرفة على الإطلاق.

إذا أتممت درجة الماجستير أو الدكتوراه فيما قبل عصر الإنترنت، فإن الحصول على المراجع العلمية والأوراق البحثية المحكمة على وجه الخصوص كان يتطلب الذهاب إلى المكتبات العلمية وتصوير النشرات المطلوبة في حال سمحت لك إدارة المكتبة بذلك، وكانت الكثير من المكتبات تتبع سياسة لا تسمح لك بالتصوير، بل تسمح بنقل المعلومات بنسخها بخط اليد على قدر ما يسمح لك وقت دوام المكتبة، وهو نوع من التعذيب وتضييع الوقت إذ لا يملك طالب الدراسات العليا رفاهية وجود هذا الوقت الضائع، وتتضاعف الكارثة في حال عدم وجود المجلات المحكمة الضرورية في مكتبات الجامعات، وهو حال معظم دول العالم الثالث التي لا تستطيع دفع اشتراكات هذه المجلات أو أنها لا تصل لأسباب سياسية غالباً، وكان الطالب يضطر إلى مشقة البحث عن عنوان كاتب المقال ومراسلته عبر البريد العادي لطلب نسخة من الورقة البحثية، وقد يرد عليك الباحث كاتب المقال أو لا يرد وهو الغالب، «وقد عاصرت شخصياً هذه المرحلة القاسية».

يستخدم الآلاف من علماء الأمراض في الدول الفقيرة موقع Sci-Hub يومياً للبحث عن علاجات للمرضى وتأمين أفضل رعاية صحية لهم.

سورية استثناءً، بل هي المنقذ لملايين الطلاب حول العالم، عبر موقع Sci-Hub «المشهور بشعار الغراب الذي يحمل المفتاح، والذي أضافت إليه لاحقاً المطرقة والمنجل»، الذي كان ينتقل بين المخدمات المختلفة ويتعرض للعقوبات من كل دول العالم ويتم حظره على الدوام، حتى أن الصحافة الصهيونية هاجمت موقعها واصفة إياه بالسرقة، واهتمتها مجلة نيتشر بأنها تهديد للعلم، إلى أن تم إنقاذ الموقع حيث تبنت المخدمات الروسية الموقع وأصبح الوصول إليه آمناً.

المبرمجة الكازاخستانية

جاء السادس من تشرين الثاني، ليذكرنا بميلاد للمبرمجة الكازاخستانية أليكساندرا إلباكيان Alexandra Elbakyan في العام 1988 صاحبة موقع Sci-hub الذي بدأ كأداة لتوفير الوصول السريع إلى المقالات من المجلات العلمية - مثل هذه المقالات هي الوسيلة الرئيسية لتوصيل المعرفة العلمية اليوم. حيث قام موقع Sci-Hub بتطوير قاعدة بيانات تضم 88,343,822 مقالة بحثية وكتاباً حتى يوم إعداد المقال - يمكن لأي شخص الوصول إليها مجاناً لقراءتها وتنزيلها. في السابق، كانت هذه المعرفة متاحة فقط بأسعار مرتفعة لا يستطيع معظم الناس دفعها. لقد أحدث Sci-Hub ثورة في العلوم من خلال

د. عروب المصري

وجاء عصر الإنترنت ليسهل الوصول إلى المعلومات العلمية نسبياً لكن موضوع حقوق النشر كان عائقاً أساسياً للوصول إلى الأوراق البحثية التي كانت مدفوعة على الغالب، وكان في دمشق مركز وحيد يؤمن هذه الخدمة في بدايات عهد الإنترنت ويضطر الطالب لدفع مبالغ كبيرة للحصول على نشرة أو اثنتين يدعم بهما بحثه.

لكن ملايين الباحثين الآخرين وفي غالبية أنحاء العالم كانوا يتبعون طرقاً أخرى للتغلب على هذه المعضلة عبر المنتديات التي يتم تبادل النشرات فيها بين الباحثين والطلاب بين من يملكون نسخاً من هذه النشرات ومن يرغبون بقراءتها، لكن هذا التبادل الراجح غير المشروع لم يكن ليحل إلا جزءاً من المشكلة، لتبقى العديد من النشرات الضرورية لإتمام البحث بعيدة عن متناول الباحث أو طالب الدراسات العليا.

وقد أتممت الدكتوراه في العام 2012 وفي نهايات هذه الفترة ظهرت بطلاة تشبه «روبن هود الباحثين» المنقذة من أهوال البحث عن النشرات المدفوعة وهي أليكساندرا إلباكيان التي كانت بالنسبة لي ولطلابي من بعدي فرجاً كبيراً لمتابعة أحدث إنجازات العلم ومواكبتها، وليس الطلاب والباحثون في



مفتوحاً طالما أن الشبوعية والتواصل كلمتان من جذر واحد «في اللغات اللاتينية». انتقلت أليكساندرا إلى روسيا وفي عام 2012، وبدأت برنامج الماجستير في الإدارة العامة أو الحوكمة في جامعة HSE في موسكو. وفي عام 2017، بدأت أليكساندرا إلباكيان برنامج الماجستير في اللغويات في جامعة ولاية سان بطرسبرغ، في اختصاص لغات الكتاب المقدس، وبذلك تمكنت من دراسة الاتصالات والأديان. تخرجت في عام 2019 وحصلت على درجة الماجستير في اللغويات. تقوم اليوم بإعداد درجة الدكتوراه في معهد الفلسفة التابع لأكاديمية العلوم الروسية. وتدرس نظرية المعرفة وتريد أن تثبت أن المعرفة يجب أن تكون مفتوحة.

ناقشناها فيها البداية «الحق في المعرفة، حرية الوصول إلى المعلومات». في هذا التقرير لا شيء يذكر حول مشكلة الوصول إلى المعلومات العلمية، ولكن التقرير يذكر فقط الحريات الصحفية، ولكن هذا هو الحال قضية مهمة مثل الوصول إلى المجالات العلمية غابت تماماً هنا. لماذا؟ تقييد الوصول إلى المجالات العلمية هو شكل واضح من أشكال الرقابة ومع ذلك، لا يتم فرض هذه الرقابة بشكل مباشر من قبل الحكومة، ولكن من خلال بعض الآلات الرأسمالية - ويمكن أن يكون السبب وراء ذلك أن تبقى القضية في بعض النقاط العمياء ولا يتم الاعتراف بها كما هي، وهي الحد من حرية الوصول إلى المعلومات والرقابة. تقول أليكساندرا إلباكيان، يجب أن يكون العلم

إن إضفاء الشرعية على Sci-hub من شأنه أن يفيد الإنتاجية العلمية ومخرجات البحث العلمي أكثر من 5 مليارات دولار إضافية في تمويل الأبحاث وتطويرها

للغاية بين العلماء. ظهرت مجلة اسمها PLoS، أنشأها عالم الأحياء مايكل أيزن، وهارولد فارموس الحائز على جائزة نوبل، وباتريك براون، عالم الكيمياء الحيوية. نشر مايكل أيزن رسالة مفتوحة يدعو فيها العلماء إلى رفض الناشرين الذين يستخدمون نموذج حظر الاشتراك غير المدفوع، وحصلت الرسالة على 34000 توقيع من 180 دولة. وولدت حركة العلم المفتوح.

كان هناك العديد من المقاطعات وغيرها من الأحداث، تم تنظيم مقاطعة واحدة ضد النظام بوساطة عالم الرياضيات الشهير تيموثي جاورز في عام 2012 ضد الناشر العلمي Elsevier. جمعت رسالة تيموثي جاورز ما يقرب من 17000 توقيع.

وفقاً للقانون الحالي، العلم في المجالات هو «ملكية فكرية» للناشرين. ومن هنا فإن ما يفعله Sci-Hub يكاد يكون كذلك مساوياً للسرقة - وتسمى «القرصنة» - وهذه القوانين تعمل في جميع دول العالم. إن الوصول إلى المعرفة العلمية أمر غير قانوني في جميع دول العالم اليوم.

تتم مقاضاة Sci-Hub باستمرار، وكانت الدعوى الأولى جاء من Elsevier وناشرين آخرين في عام 2015. ونتيجة لذلك، فرضت محكمة أمريكية غرامة على Sci-Hub تقدر بـ 15 مليون دولار وأصبح Sci-Hub محظوراً قانونياً في الولايات المتحدة، وحدث ذلك بغض النظر.

الرأي العام الذي كان تماماً إلى جانب Sci-Hub وداعماً للوصول المجاني إلى المعلومات العلمية. وتم الإعلان عن مشروع تجريب الموقع في فرنسا وإيطاليا والسويد.

الحق في المعرفة حرية الوصول إلى المعلومات

دعونا نعود إلى وثيقة الأمم المتحدة التي

ولامركزية من الشبكات الاجتماعية اليوم حيث كل منتدى يعمل على خادم منفصل. لقد كنت عضواً في منتدى البيولوجيا الجزيئية، لكن الموضوع الأكثر شعبية لم يكن علم الأحياء، بل كيف نفعل ذلك؟ ما هي كيفية الحصول على المعلومات من هذه المجالات البحثية؟ وكانت نفس المشكلة التي واجهتها أثناء العمل على شهادتي.

استغرق الأمر حوالي ثلاثة أيام لترميز وبدء هذا المشروع. لقد بدأت الموقع في 5 أيلول 2011 ونشرت إعلاناً في منتدى البيولوجيا الجزيئية قائلاً إنه الآن هناك «خدمة للوصول إلى الأدبيات البحثية» التي يمكنها تنزيل المجالات العلمية تلقائياً. كان الناس يرقصون من السعادة يشكرونني ويثنون علي. لم يقل أحد أن هذه سرقة أو خرقاً للقانون.

اكتسبت الخدمة على الفور شعبية كبيرة في مجتمع العلوم الروسي، وفي غيرها من الدول، الهند والصين وإيران وغيرها. هناك كان هناك طوفان هائل من المستخدمين من هذه المواقع.

قال المستخدمون من إيران إن بلادهم تحت العقوبات، لذا لا يمكنهم حتى شراء الاشتراكات في هذه المجالات بشكل قانوني.

الوصول المحظور إلى العلم

بدأت Sci-Hub في عام 2011، ولكن تمت مناقشة مشكلة الوصول المحظور إلى المجالات البحثية قبل ذلك بكثير، منذ التسعينيات. أول شخص عبر عن هذه القضية كان الفيزيائي بول جينسبارج. في مقابلته مع مجلة التايم قال إن الناشرين الأكاديميين يديرون أعمالاً تجارية غير شريفة، فإنها تجمع أرباحاً ضخمة وتحد من الوصول إلى المعلومات، وقال بأنه سيكون سعيداً إذا رأى انهيار هذا النظام.

في أوائل العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، أشارت هذه القضية نقاشاً نشطاً

كتبت أليكساندرا إلباكيان تحت عنوان «الشبوعية»: يعد النظام الحالي لإنتاج المعرفة في العلوم مثلاً كلاسيكياً للنظام الرأسمالي الفاشل. يتم استغلال الباحثين، ولا يحصلون على أموال مقابل عملهم، المعرفة التي ينتجونها في شكل أوراق بحثية، ليست ملكهم. وهي لا تخص الناس أيضاً. وبدلاً من ذلك، أصبحت المعرفة العلمية اليوم ملكية خاصة لعدد قليل من الشركات القوية، التي تجني منها مبالغ ضخمة. ولا يشكل هذا النظام عائقاً أمام التقدم فحسب، بل إنه يخلق أيضاً مسافات شاسعة بين الأغنياء والفقراء، حيث يمنع الفقراء من الوصول إلى المعرفة. وهذا يشمل مجالات مهمة مثل الطب والرعاية الصحية.

كل هذا أصبح ممكناً بفضل المفهوم الخاطئ للملكية الفكرية. فالملكية الفكرية لا تؤدي إلى الظلم فحسب، بل إنها تتناقض مع نفسها أيضاً. الوحدة الأساسية للمعرفة العلمية هي النشر في مجلة أكاديمية. لكن المجالات هي في الأساس أدوات للتواصل، فهي موجودة للتواصل أو لجعل الأمور مشتركة. المعرفة والتواصل لا ينفصلان. ومن ثم فإن الشبوعية هي الجوهر الحقيقي للعلم والمعلومات والمعرفة.

فكرة أن الذكاء مرتبط بطبيعته بالتواصل، تم إثباتها أيضاً من خلال بنية الدماغ، الدماغ هو في الأساس شبكة من مليارات الخلايا العصبية التي تتواصل فيما بينها.

كما حدد عالم الاجتماع روبرت ميرتون الشبوعية كواحدة من القيم الأخلاقية الأساسية في العلوم. وليس من قبيل الصدفة أن الاتحاد السوفييتي، أول دولة شيوعية، كان يقوم على العلم.

التغيرات الجيوسياسية المسببة



على المستوى الدولي من خلال مبيعات النفط المقومة بالدولار، والتي تمت إعادة تدويرها بعد ذلك في شراء سندات الخزنة الأمريكية والأسلحة. وفي السنوات الأخيرة، بالتنسيق مع أموال وأسلحة دول الخليج، دفعت الولايات المتحدة أيضاً بأجندة التطبيع مع «إسرائيل». كلما زاد الاعتراف الرسمي «بإسرائيل» في المنطقة، أصبحت مصالح الإمبريالية التي تقودها الولايات المتحدة أكثر أماناً. مع ذلك، فقد كشفت عمليتان أخريان هزتا التوازن الجيوسياسي في المنطقة. أولاً، أظهر تدخل روسيا في سورية عام 2015 أن التوازنات الإقليمية والجيوسياسية قد تغيرت. ثانياً، أن قدرة إيران على تحمل عقود من العقوبات «كما فعلت كوبا وكوريا الشمالية وفنزويلا»، سمحت لها بالنمو لتصبح لاعباً سياسياً مهماً في المنطقة، وأصبحت العدو رقم واحد للكيان الصهيوني. ومن خلال تقديم الدعم للتشكيلات الاجتماعية والسياسية الأخرى في المنطقة، بما في ذلك حزب الله في لبنان وأنصار الله في اليمن، يمثل الحزم السياسي والعسكري لإيران تحولاً حاسماً في طبيعة المسيرة الأيديولوجية للمنطقة ضد الصهيونية. حافظت المقاومة جديلاً على الاستمرارية التاريخية والأيديولوجية للمنطقة، منتقلة من الوحدة العربية إلى الوحدة الإسلامية. لم ترفض الماضي مسبقاً، قامت بدلاً من ذلك، بدمج الماضي مع الحاضر، وخلقت نظاماً أيديولوجياً جديداً يدعو الهوية العربية والإسلامية للمنطقة إلى القتال ضد المضطهدين الأجانب لتقويض سيادة كل دولة في المنطقة.

في ظل تراجع النظام العالمي أحادي القطب، تجسد المقاومة محور الدفاع الذي يقف بثبات لدرء الهجمات الإمبريالية على المنطقة. كما يمكن أن يخلق مساحة لعمليات إعادة التنظيم المستقبلية وغير المتوقعة. في الواقع، في الوقت الذي أشبعت فيه التحليلات السائدة الرأي العام الغربي بصورة الانقسام بين «السنة والشيعية»، واضحة السعودية في مواجهة إيران، منطلقة من أن هذا الانقسام

الطبقات الحاكمة الأوروبية مستعدة للتضحية بشعوبها وبلدانها بأي ثمن من أجل الإمبريالية الجبارة.

الصهيونية والرجعية

في البدء، عملت الإمبريالية التي تقودها الولايات المتحدة في تعاون وثيق مع حليفين مخلصين، «إسرائيل» وممالك الخليج الرجعية. أصبح الكيان الصهيوني فعلياً موقعاً عسكرياً أمريكياً في المنطقة. كتبت شيلا رايبان، من 1948 حتى منتصف 1973، تلقت «إسرائيل» مبلغاً مدهلاً يزيد عن 8 مليارات دولار على شكل مساعدات اقتصادية من مصادر أجنبية مختلفة، بمتوسط 233 دولاراً سنوياً للفرد من المساعدات. وهكذا، فإن المواطن «الإسرائيلي» العادي تلقى كل عام من المساعدات وحدها أكثر من ضعف دخل الفرد المصري في الفترة ذاتها «102 دولار في 1969». بين عامي 1943 و2023، قدمت الولايات المتحدة «لإسرائيل» مساعدات تصل عند حسابها اليوم إلى حوالي 260 مليار دولار، دون النظر إلى ضمانات القروض العادية التي تبلغ قيمتها المليارات. هذه المساعدات «لإسرائيل» هي استثمار في النزعة العسكرية للإمبريالية التي تقودها الولايات المتحدة. تكمن خصوصية الكيان الصهيوني في كونه تشكيلاً استعماريًا استيطانيًا، يحتضن نمطاً من الوعي يعزز القيم الإمبريالية ويضمن هيمنة الولايات المتحدة في المنطقة.

من خلال امتلاك الأسلحة النووية، ومن خلال هجماتها العسكرية العديدة وغزواتها لدول أخرى في المنطقة - مثل العراق ولبنان وسورية - لعبت الصهيونية رأس الحربة للإمبريالية في المنطقة. من هنا يشكل تحرير فلسطين نضالاً ضد الإمبريالية التي تقودها الولايات المتحدة، ومحاولة لتقويض المصالح الأساسية للولايات المتحدة وحلفائها الرجعيين في المنطقة بشكل مباشر. كانت إسرائيل هي القوة الرئيسية التي تحمي تراكم رأس المال الإمبريالي في المنطقة. فقد ضمنت الولايات المتحدة عبر سيطرتها على ممالك الخليج الغنية بالنفط سيادة الدولار الأمريكي

طبول الحرب في فلسطين مستمرة، والمقاتلون الفلسطينيون ما زالوا منخرطين في المعركة. في هذه المقالة، أحاول التفكير في حجم الحرب وأهميتها على المستويين الإقليمي والعالمي، بالاعتماد على الأدوات النظرية التي غالباً ما وجهت شعوب الجنوب العالمي لفهم محنتهم ونضالاتهم. وهذا يعني أنني أعتقد أنه من المهم العودة إلى الثلاثي المفاهيمي للإمبريالية والصهيونية والرجعية لوضع هذه المعركة التاريخية خارج حدود سجن غزة المفتوح. ويجب علينا للقيام بذلك أن نعتمد على هذه المفاهيم، ولكن مع الارتقاء بها إلى العصر الحاضر، لفهم الطبيعة الجذرية لهذه الحرب في عالم يشهد الانحدار البطيء «ولكن الثابت» للإمبريالية التي تقودها الولايات المتحدة.

■ صحيفة EBB

ترجمة: اوديت الحسين

مع إزالة الحواجز التجارية والمالية، والكتل التجارية الحصرية، والسياسات التقييدية من كل نوع. وفي الوقت الذي تم فيه تصوير هذه الترتيبات التجارية الجديدة على أنها تسهل حرية محايدة للمشروعات والتبادل الدولي، فقد مثلت في الواقع أمركة النظام العالمي. ومع ذلك، فإن الصعود الاقتصادي التدريجي للصين، والتدخلين العسكريين الروسيين، على التوالي لدعم الدولة السورية في 2015، وضد تعديلات الناتو في أوكرانيا في 2022، دفع الولايات المتحدة وحلفائها، أوروبا واليابان، بشكل حاسم إلى كابوس جيوسياسي. دخلت الإمبريالية التي تقودها الولايات المتحدة مرحلة تاريخية من الانحدار السياسي. اللحظة أحادية القطبية تنتهار، في حين أصبحت الكتل السياسية الجديدة من الجنوب العالمي، مثل مجموعة بريكس، أكثر حزمًا في تشكيل نظام دولي يمنع إذلالها، ويعاملها على قدم المساواة. إلى جانب هذه العمليات، شهدنا أيضاً موجة من الانقلابات العسكرية في غرب إفريقيا ضد الاستعمار الفرنسي/الغربي الجديد، وزيادة مقاومة إيران في غرب آسيا وتعاونها مع روسيا، في حين صمدت كوبا وفنزويلا لعقود من العقوبات والانقلابات التي رعتها الولايات المتحدة.

يتزايد الضغط على الإمبريالية التي تقودها الولايات المتحدة وحلفاؤها، وكان رد الفعل الفوري على الإدراك الواعي لانحدارهم هو موجة متجددة من الخطاب والأيديولوجية الفاشية الصارخة. كانت السمة الأكثر لفتاً للانتباه في أوروبا الفاشية الجديدة هي إعادة التأهيل الكامل للنازية في أوكرانيا، وتصديرها كشكل من أشكال المقاومة الشعبية ضد روسيا.

يشير مصطلح الإمبريالية إلى نظام عالمي لاستخراج فائض القيمة، حيث يتم تقسيم التنمية بشكل غير متساو على أسس عرقية وطبقية. إنها مجموعة من علاقات الاستغلال المادية بين دول الشمال العالمي والجنوب، والتي تنتم من خلال التعاون الطبقي بين الطبقات الحاكمة في المركز العالمي مع الكومبرادور في الأطراف. يعتمد التراكم بعد ذلك أكثر فأكثر على درجة قمع واستغلال الدول الإمبريالية للدول النامية. وينطوي ذلك، على سبيل المثال، على استخدام الهيمنة والسياسات العسكرية التي تمنع الدول النامية من تسخير مواردها الداخلية لأغراض التنمية الإقليمية أو الشعبية. في الوقت نفسه، فإن هذا التراكم غير المتكافئ للثروة، الثابت تاريخياً، لا يستلزم تكديس السلع والموارد الطبيعية فحسب، بل يعمل أيضاً كعملية مادية وأيديولوجية متوافقة مع منطوق زحف رأس المال. بمعنى آخر، تكون البعد الفكري للإمبريالية كظاهرة اجتماعية.

في أعقاب الحرب العالمية الثانية، كانت الولايات المتحدة هي التي عززت نفوذها السياسي والمالي في مختلف أنحاء العالم، فأصبحت القوة الإمبريالية الكبرى. وبعابعتها دانئا لفرنسا وبريطانيا خلال الحرب، حاولت الولايات المتحدة إعادة هيكلة النظام العالمي. استندت هذه المهمة إلى المجالات المترابطة للتجارة والتوسع العسكري. وفيما يتعلق بالمسائل التجارية، سعت إدارة ترومان ما بعد الحرب إلى إنشاء «الباب المفتوح»،

يتزايد الضغط على الإمبريالية التي تقودها الولايات المتحدة وحلفاؤها وكان رد الفعل الفوري على الإدراك الواعي لانحدارهم هو موجة متجددة من الخطاب والأيديولوجية الفاشية الصارخة

والمصاحبة لطوفان الأقصى



والتحالفات الإستراتيجية مع أصداءها المفترضين. فالغرب الجمعي، الذي أعمته غطرسته الإمبريالية، إما انزلق بسرعة كبيرة إلى الدعم الفاشي والمتعصب «لإسرائيل»، أو وجد جماعته اليسارية مشوشة تماماً. في الواقع، يستمر اليسار الغربي في البحث بياس عن القدر أو النوع «الصحيح» من العنف، وعندما لا يكون موجوداً، يسارع إلى إدانة V كلا الجانبين بالتساوي.

وغني عن القول إنه بعد تطبيع ودعم سبعة عقود من العنف الصهيوني ضد الفلسطينيين والقصف المتتالي للمنطقة، فإن الغرب يخل نفسه كحليف لفلسطين في هذا المنعطف التاريخي. ولنطرح الأمر على نحو استهتام، هل تمكن اليسار الغربي، على الرغم من كل معارضته، من منع القصف الذي تقوده الولايات المتحدة أو حلف شمال الأطلسي في المنطقة؟ وفي هذه اللحظة التاريخية الحاسمة، لا بد من تذكير اليسار الغربي بأن غزة والنضال من أجل فلسطين يشكّلان أمل البشرية في عالم أفضل. لقد أظهرت الأيام القليلة الماضية كيف تعمل المؤسسات الغربية المدنية والتعليمية والإعلامية الجماعية جنباً إلى جنب مع أجهزتها العسكرية والأمنية، المنتشرة جميعها لحماية مصالح الطبقات الحاكمة.

حان الوقت لليسار الغربي للتعبئة على العديد من الجبهات، على التوالي، على المدى القصير والطويل: 1) لمواجهة دعم الإبادة الجماعية بالإجماع الذي تقدمه طبقاتهم الحاكمة للكيان الصهيوني؛ 2) توفير بديل سياسي ينضم إلى الجنوب في خلق نظام عالمي بديل وأكثر عدالة. وكما كتب غسان كنفاني في عبارته الشهيرة: «القضية الفلسطينية ليست قضية الفلسطينيين فقط، بل قضية كل ثائر أينما كان... قضية الجماهير المستغلة والمضطهدة».

طوفان الأقصى لحظة تجسد زمننا التاريخي. لقد قررت الجماهير الفلسطينية والعربية والمسلمة أن تدخل المسرح وتقول للعالم إنها لن تترك خارج التاريخ. إنهم على استعداد للانضمام إلى النضال من أجل عالم أكثر مساواة لغالبية شعوبه. إما أن نقف معهم، أو أن نكون خارج التاريخ.

الخطوات الرئيسية التي سوف تؤدي إلى حراثة المحاصيل في حقل التحرير، والذي بدأ من الانتصار العسكري الذي حققه حزب الله ضد إسرائيل في 2006.

ثانياً، لقد أخذ الكيان الصهيوني على حين غرة تماماً. فشل الجيش الأكثر تقدماً من الناحية التكنولوجية في المنطقة في منع مثل هذا الهجوم، وهذا يمثل بالفعل خسارة سياسية كبيرة. في ظل التناقضات المجتمعية المتزايدة - التي تضع المستوطنين الليبراليين والمحافظين ضد بعضهم البعض - يأمل نتنياهو في توحيد البلاد حول ما يمثل «إسرائيل» أكثر: الإبادة الجماعية للفلسطينيين. ولهذا الأسباب، دعا العديد من السياسيين الإسرائيليين علناً إلى نكبة ثانية، بهدف محو غزة عن وجه الأرض.

ومع ذلك، فإن دعوات الإبادة الجماعية هذه هي انتصار باهظ للثمن للصهاينة، لأنها تظهر فقط لدول الجنوب العالمي الانحدار السريع للغرب وحلفائه إلى الفاشية الأخلاقية والسياسية. وفي الوقت نفسه، قد تواجه دعوات الإبادة الجماعية مصيراً آخر. أي إنه إذا توسعت الحرب إلى الضفة الغربية لرفع السلاح والانضمام إلى الفصائل في غزة، أو فتحت المقاومة جبهات عسكرية جديدة، فمن الممكن أن تجد «إسرائيل» نفسها محاصرة تماماً. إن الهجوم الكامل على غزة من قبل الكيان الصهيوني - كما هو موضح أعلاه - هو إعادة تأكيد لتراجع قوة الولايات المتحدة في المنطقة. بمعنى آخر، إنها تسير ضد التاريخ، حيث إن كلاً من روسيا والصين ومختلف دول الجنوب العالمي كلها تراقب الحرب، وتمثل فلسطين اختباراً لرغبتهم الجديدة في تشكيل نظام عالمي متساوٍ.

اليسار الغربي المضلل

هذه الحركة الجدلالية غير مفهومة لمن يسمون باليساريين الغربيين، الذين لا يستطيعون التصالح مع فكرة أن المعركة التقدمية في المنطقة قد اتخذت منحى يقوده الإسلام. حتى في الوقت الذي تبنت فيه قوى المقاومة غير المتجانسة أيديولوجياً في فلسطين التنسيق

يتعين مراقبة شكلها وكثافتها.

على سبيل المثال، يظهر هجوم المتظاهرين اللبنانيين على ماركونالدز في صيدا مثلاً مبكراً للتعبئة الجماهيرية ضد التجسيد الإيديولوجي والمادي للإمبريالية التي تقودها الولايات المتحدة في المنطقة. وفي الإسكندرية، يمثل إطلاق النار على سائحين «إسرائيليين» والخطاب الذي روج له حول «الإسرائيليين» كأعداء للأمة العربية، ضربة أخرى للموقف المصري الرسمي من التطبيع. وهذا يعني أن المعركة لا تدور حول غزة أو داخلها فحسب، بل إنها تجري في جميع العواصم العربية - من القاهرة إلى عمان وبغداد - وأن تنظم الجماهير العاملة في المنطقة نفسها حول فلسطين يعني استعادة مستقبها واستقلالها.

البداية وليس النهاية

في مثل هذا السياق، هناك عدة عناصر يجب أن نأخذها في الاعتبار عند النظر إلى العملية الفلسطينية التي انطلقت في 7 أكتوبر 2023. أولاً، تمثل العملية طريق الفلسطينيين للدخول بشكل حاسم في هذه اللحظة التاريخية من التراجع الأمريكي، وشن حرب التحرير ضد الكيان الصهيوني، في الوقت ذاته، بالرغم من الطبيعة التاريخية لطوفان الأقصى دون شك، فإن قدرته على جذب الجماهير العربية وتجميعها عسكرياً حول النضال من أجل تحرير فلسطين ليست فورية. لا تزال هناك عقبة ملموسة - كما ذكرنا أعلاه - تتمثل في الأنظمة الرجعية في المنطقة، التي ترتبط مصالحها الأساسية برأس المال الذي تقوده الولايات المتحدة، دون أن ننسى التدمير الكبرى المناهضة للصهيونية في المنطقة «العراق وليبيا وسورية». ومع ذلك فإن محور المقاومة لا يستطيع أن يخسر حلفاءه في فلسطين. والحقيقة أن حزب الله حذر مراراً وتكراراً من أنه مستعد لدخول الحرب في حالة حدوث غزو بري لغزة. وهذا يكشف عن الطابع التراكمي للتاريخ، لا يمكننا أن ننظر إلى طوفان الأقصى باعتباره الطريق الأخير إلى حرب التحرير، بل باعتباره إحدى

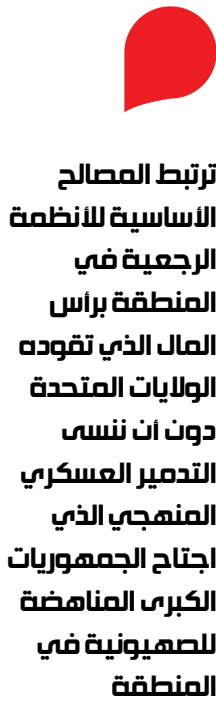
هو من يشكل مستقبل المنطقة، تمكنت الصين من تسجيل هدف سياسي هام عند التحرك للتوسط في اتفاق دبلوماسي بين هذين البلدين في 2023، فاتحة الباب أمام إيران والسعودية لتشكيل مسار مشترك معاً في مستقبل المنطقة.

تسريع ظهور التناقضات

مع ذلك، فإن الرجعية لا تزال حية وتنشط في المنطقة. لا تزال مصالح الطبقات الحاكمة في مختلف الأنظمة الكومبرادورية مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالرأسمال الإمبريالي الذي تقوده الولايات المتحدة، وخاصة في الأردن ومصر والإمارات. ومع ذلك، فقد أدى طوفان الأقصى إلى تسريع ظهور هذه التناقضات القائمة بين الدول الرجعية في المنطقة وشعوبها، وكذلك داخل النظام متعدد الأقطاب الناشئ.

في حين قامت دول خليجية مثل الإمارات بالتطبيع بالفعل مع الكيان الصهيوني، فإن السعودية ترد الآن بتجميد أي نقاش مستقبلي حول التطبيع، في الوقت الذي تتواصل لأول مرة مع إيران بشأن الوضع. من هذا المنطلق، يمكن أن يصبح طوفان الأقصى مقبرة للخطة الأمريكية في المنطقة. بعد تطور هذه الأحداث بمثابة أخبار سيئة للولايات المتحدة وأمالها في «الانسحاب» من منطقة مهشمة من أجل التركيز على الصين. وجه الفلسطينيين ضربة مباشرة للمصالح الأساسية للولايات المتحدة. لم يفتحوا جبهة عسكرية جديدة وغير متوقعة فحسب، بل ذكروا أيضاً الجنوب العالمي بأن إنشاء نظام عالمي جديد يجب أن يمر عبر فلسطين.

كما أدى طوفان الأقصى إلى تفاقم الفجوة القائمة بين الأنظمة الحاكمة الرجعية وقواعدها الانتخابية. وبغض النظر عن مصالح الكومبرادوريين، فإنها لا تعكس مصالح الجماهير العاملة في المنطقة. تمت إعادة إشغال وعي الطبقة العاملة في المنطقة حول مدى ترابط مصيرهم بالنضال ضد رأس المال الأمريكي، وقواعده العسكرية، وحلفائه الرجعيين. هذه عملية تتكشف ببطء ولا يزال



ترتبط المصالح الأساسية للأنظمة الرجعية في المنطقة برأس المال الذي تقوده الولايات المتحدة دون أن ننسى التدمير العسكري الذي اجتاحت الجمهوريات الكبرى المناهضة للصهيونية في المنطقة

تغطية شاملة لأعمال «القمة العربية

مقدمة:

تعرض «قاسيون» في ملفها هذا أبرز محطات القمة العربية الإسلامية التي عقدت في العاصمة السعودية الرياض، والتي دعيت 55 دولة مع عدد من المنظمات الدولية والإقليمية للمشاركة في أعمالها، وبالنظر إلى أوزان هذه الدول في المنطقة وتأثيرها المباشر على القضية الفلسطينية، لا بد لنا أن نقف عند هذا الحدث، ونحاول فهم معناه في هذه اللحظة بالذات.



متى تتحول آلاف الوثائق والقرارات إلى واقع؟

ووقعت مجموعة من الدول العربية بالفعل اتفاقيات تتعارض مع «الثوابت العربية»، واليوم، وبالرغم من أن القمة تبنت مجدداً هذه «الثوابت» إلا أنه لم تحدد آلية واضحة لإلزام الموقعين، أو لاتخاذ خطوات ملموسة في الاتجاهات المطلوبة، ولم يحدد موقف واضح من الولايات المتحدة التي تتحمل المسؤولية الرئيسية عما يجري، وعن زعزعة الاستقرار في المنطقة. كل هذا يبدو كافياً بالنسبة للبعض للهجوم على القمة ومخارجتها، لكن ينبغي قبل التسرع في أخذ المواقف النهائية نقاش بعض المسائل:

اعتبرت الجامعة العربية أن توقيع مصر لاتفاقية كامب ديفيد مع الكيان الصهيوني أضرت بحقوق الشعب الفلسطيني وعلى هذا الأساس طردت مصر من الجامعة في قمة بغداد 1978 لكن الموقف العربي بدأ يتبدل بشكل تدريجي وتحديداً مع الهيمنة المتزايدة للولايات المتحدة الأمريكية على المستوى العالمي، فعادت مصر إلى الجامعة عام 1989 دون أن تنسحب من كامب ديفيد، وعلى الرغم من هذه الخطوات إلا أن الجامعة عادت واعتمدت عام 2002 مبادرة السلام العربية وأصبحت هذه المبادرة نظرياً ملزمة لكل الدول الموجودة في الجامعة، ومع ذلك بدأت فكرة التطبيع مع الكيان تصبح مقبولة على مستوى بعض الدول العربية بما يتناقض مع موقف الشارع العربي والفلسطيني. وفي السنوات الماضية انضمت دول جديدة إلى اتفاقيات التطبيع وذلك تماشياً مع الأهداف الأمريكية الواضحة وهي نسف المبادرة العربية وتقديمها بصورة جديدة مشوهة، لكن أهداف واشنطن هذه لم تتحقق ولم تستطع تمرير صفقة القرن بكل ما تعنيه من التغاف على قرارات الأمم المتحدة.

مواقف سياسية ضيقة الأفق، تنتمي لعصر سابق لا مكان لها اليوم، وتحديداً بالنظر إلى ميزان القوى العالمي. وبالنظر إلى القرارات الصادرة عن القمة يبدو واضحاً أن الكتلة الأساسية على المستوى الإقليمي «تركيا وإيران والسعودية» كانت قادرة على التوافق حول الحد الأدنى، وفرض هذا السقف على الآخرين الذين لا تسمح لهم أوزانهم بالسير باتجاهات مخالفة، ما سيتحول مع مجمل ما يجري في المنطقة إلى عوامل ضغط وإرباك على عدد كبير من القوى السياسية الحاكمة في المنطقة، التي ستلحظ انخفاضاً كبيراً في قدرتها على «المناور» في الفترة التي تتبع «طوفان الأقصى».

المسألة الثانية التي ينبغي الإشارة إليها: هي أن مجموعة من الأنباء جرى تداولها بصيغة غير رسمية، عن أن نقاشاً موسعاً جرى حول مجموعة من البنود المقترح إضافتها إلى قرارات القمة، إلا أنها لم تلق الإجماع الكافي، وأبرزها: «منع استخدام القواعد العسكرية الأمريكية وغيرها في الدول العربية، لتزويد «إسرائيل» بالسلح والذخائر، وتجميد العلاقات الدبلوماسية والاقتصادية والأمنية والعسكرية العربية مع «إسرائيل»، والتهديد باستخدام العقوبات النفطية والعقوبات الاقتصادية الأخرى، بالإضافة لمنع الطيران المدني للكيان الصهيوني من الطيران في الأجواء العربية».

يرى الشارع العربي، وكل المتعاطفين مع القضية العادلة للشعب الفلسطيني، أن النظام الرسمي العربي ظل دائماً أقل من الطموحات، واكتفى بإصدار البيانات والقرارات التي لم تقدم عوناً حقيقياً للشعب الفلسطيني. وازداد الوضع سوءاً بعد أن أصبح الحديث عن تطبيع العلاقات مع الكيان أمراً اعتيادياً،

استضافت العاصمة السعودية الرياض أعمال «القمة العربية الإسلامية الاستثنائية المشتركة غير العادية» وذلك في يوم السبت 11 تشرين الأول الجاري، وناقش المجتمعون التطورات الأخيرة التي تشهدها الأراضي الفلسطينية المحتلة، وأعطت القمة مساحة واسعة لقادة الوفود المشاركة لعرض مواقفهم المرتبطة بالعدوان الأخير الذي يشهده قطاع غزة، والتصعيد الأمريكي-الصهيوني في المنطقة، وأصدرت في ختام أعمالها بياناً ختامياً، واتخذت جملة من القرارات في هذا السياق.

■ علاء ابو فراج

من الاهتمام، وخصوصاً بالنظر إلى أوزان الدول المشاركة فيها على المستويين العربي والإسلامي، إذ شملت قائمة المشاركين إلى جانب السلطة الفلسطينية والسعودية «الدولة المستضيفة والتي تتولى الرئاسة الدورية للجامعة العربية» كلاً من إيران وتركيا اللتين تشكلان مع السعودية الثلاثي الإقليمي الأبرز، هذا إلى جانب حضور ومشاركة «دول الطوق» مصر وسورية ولبنان والأردن، وكان من ضمن قائمة الدول الـ 36 المشاركة، عدد من الدول الإسلامية البارزة، مثل: إندونيسيا وباكستان، وكذلك حضور لدول إفريقية وازنة، مثل: إثيوبيا ونيجيريا والسنغال، كل هذا يعطي وزناً سياسياً لا ينبغي إهماله، فالموقف الرسمي الصادر عن القمة والمعبر عنه بـ 31 قراراً معروضاً في البيان الختامي، ثبت مجدداً جملة من المسائل المفتوحة في حل القضية الفلسطينية، ووضع التصعيد الأخير والعدوان على غزة ضمن سياقه التاريخي، ولم يتعاط معه كحدث منفصل.

ملاحظات جوهريّة

قبل استعراض قرارات «القمة العربية الإسلامية المشتركة غير العادية»، ينبغي الإشارة إلى مسألتين غابتا عن التغطية والتحليل المرافق للحدث. المسألة الأولى: هي أن المراقب لكلمات الوفود المشاركة يلحظ تبايناً في المواقف السياسية العميقة لهذه الدول، فإذا ما أزلنا الحشو الإنشائي من مجمل هذه الكلمات المطولة، يظهر أن سقف بعض الوفود كانت أخفض بشكل ملموس من سقف القرارات النهائية الصادرة عن القمة، ويظهر وضوحاً أن بعض المشاركين كانوا يأملون لو تتحول هذه القمة إلى فرصة للتفاف على مقررات عربية سابقة، أبرزها: «مبادرة السلام العربية»، فالإغراق في التنديد بالعدوان وجرائم الاحتلال- التي تستحق كل الاستنكار- كان محاولة للتغطية على

تأتي القمة الاستثنائية المشتركة في ظرف دقيق تشهد منطقة الشرق الأوسط، فيعد عملية حركة حماس «طوفان الأقصى» شن جيش الاحتلال عملية وحشية على قطاع غزة، ارتكب خلالها جرائم حرب بدعم وتوجيه أمريكي، لم ينحصر في إعاقه مشاريع قرارات في مجلس الأمن لوقف إطلاق النار، بل تعدى ذلك ليشمل تحركات عسكرية، كان أبرزها: نقل حاملات طائرات إلى المنطقة وغواصة نووية، هذا بالإضافة إلى إمدادات من الأسلحة المتطورة، استخدمها جيش الاحتلال بقصف المدنيين في القطاع، وتقديم دعم لوجستي في الميدان، قالت بعض التقارير: إنه وصل حد المشاركة المباشرة في عملية جيش الاحتلال. فكيف يمكن قراءة انعقاد القمة في هذا الظرف، وما هي مجرياتها ومخارجاتها؟

قمة بمشاركة عربية وإسلامية واسعة

نقلت وكالة الأنباء السعودية «واس» بياناً عن الخارجية السعودية، أعلنت فيه أنه «استجابة للظروف الاستثنائية التي تشهدها غزة، وبعد تشاور المملكة العربية السعودية مع جامعة الدول العربية، ومنظمة التعاون الإسلامي، فقد تقرر عقد «قمة عربية إسلامية مشتركة غير عادية» بشكل استثنائي عوضاً عن «القمة العربية غير العادية» و«القمة الإسلامية الاستثنائية» اللتين كانتا من المقرر أن تعقدتا في التاريخ نفسه، حيث يأتي ذلك استجابة من قادة جميع الدول لأهمية توحيد الجهود، والخروج بموقف جماعي موحد يعبر عن الإرادة العربية الإسلامية المشتركة، بشأن ما تشهده غزة والأراضي الفلسطينية من تطورات خطيرة وغير مسبوق، تستوجب وحدة الصف العربي والإسلامي في مواجهتها واحتواء تداعياتها».

لا مجال للشك بأن انعقاد القمة لاقى الكثير

بالرغم من أن قرارات القمة تبدو قديمة بالنسبة للبعض، ولم تواكب التطورات الجديدة، إلا أنها تبدو من زاوية أخرى بمثابة إعلان عن بداية لمرحلة جديدة، عنوانها الأساسي «الفشل الأمريكي والصهيوني» فإعادة تثبيت قضايا أساسية في الموقف العربي والإسلامي، مثل: مبادرة السلام العربية، وحل القضية الفلسطينية على أساس حل الدولتين والقرار 242 يمكن أن تتحول في ظل التوازن الدولي الجديد إلى نقطة انطلاق حقيقية، فمع أن هذه القرارات ظلت حبراً على ورق، إلا أن الحفاظ عليها وتثبيتها يعتبر جزءاً أساسياً وضرورياً للمرحلة القادمة، كونها تشكل الإطار القانوني للقضية الفلسطينية، وإذا أردنا النظر بشكل معمق في المسألة، فيجب علينا أن نرى أن عملية مثل «طوفان الأقصى» يمكن أن تتحول إلى أساس مادي ملموس يحول آلاف الأوراق والوثائق والقرارات إلى واقع، وإن كانت القرارات الدولية ومبادرة السلام العربية هي الأساس القانوني العام، فتكون المقاومة التي تنشأ وتتطور في المنطقة هي الضامن الوحيد لقيام دولة فلسطينية مستقلة.

الإسلامية المشتركة غير العادية»



باختصار: القرار الختامي للقمة العربية الإسلامية

من أبرز الكلمات في القمة

■ محمد بن سلمان - السعودية

أكد ولي العهد السعودي إدانة بلاده للحرب الشواء التي تشنها قوات الاحتلال على قطاع غزة، وطالب بإنهاء الحصار والسماح بوصول المساعدات الإنسانية، وجدد مطالب السعودية بالوقف الفوري للعمليات العسكرية، وفتح المعابر الإنسانية لتأمين حاجات المدنيين، واعتبر أن الكارثة الحالية تعتبر شاهداً على فشل مجلس الأمن والمجتمع الدولي في وضع حد للانتهاكات «الإسرائيلية» الصارخة للقوانين والأعراف الدولية. وذكر بموقف بلاده الراض لاستمرار العدوان والاحتلال والتهجير القسري لسكان غزة، وقال: إن السبيل الوحيد لتحقيق الأمن والسلام والاستقرار في المنطقة هو إنهاء الاحتلال والحصار والاستيطان، وحصول الشعب العربي الفلسطيني على حقوقه المشروعة، وإقامة دولته المستقلة على حدود 1967 وعاصمتها القدس الشرقية. معتبراً أن ذلك هو السبيل الوحيد لضمان أمن المنطقة ودولها.



■ ابراهيم رئيسي - إيران

اعتبر الرئيس الإيراني أن هذا الحدث هو أحد مظاهر وحدة الأمة الإسلامية وتقاربها مع القيام بالأدوار الصحيحة، معتبراً أن فلسطين اليوم أصبحت «معيان الشرف الإسلامي والإنساني». وقال رئيسي في كلمته أمام القمة: «على الجميع اليوم أن يحددوا في أي صف يقفون»، وتابع: «لا شك في أن الولايات المتحدة هي الأمرة والمتأمرة في هذه الحرب» وأضاف أن «الولايات المتحدة تفتح لـ «إسرائيل» المجال للبطش بسكان غزة، وهي من يرسل شحنات الأسلحة إلى «إسرائيل» واعتبر أن «كل المفاسد تأتي من قبل الولايات المتحدة، التي تلغي القوانين الدولية وتشعل الفتن في العالم». وأشار الرئيس الإيراني أن الحرب كانت ستنقل إلى الدول العربية والإسلامية لو لم تقم المقاومة في غزة ولبنان بمواجهة الاحتلال. وأضاف: أن تسليح الشعب الفلسطينية لمواجهة الكيان يجب أن يكون على عاتق الدول الإسلامية. واعتبر أن: «الحل المستدام هو إقامة دولة فلسطينية من البحر إلى النهر».



يفرض وقف العدوان ويكبح جماح سلطة الاحتلال الاستعماري التي تنتهك القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني وقرارات الشرعية الدولية. مطالبة جميع الدول بوقف تصدير الأسلحة والذخائر إلى سلطات الاحتلال. تكليف وزراء خارجية المملكة العربية السعودية بصفتها رئاسة القمة العربية (32) والإسلامية، وكل من الأردن- مصر- قطر- تركيا- اندونيسيا- ونيجيريا وفلسطين، وأية دول أخرى مهتمة، والأميين العاميين للمنظمتين بدء تحرك دولي فوري باسم جميع الدول الأعضاء في المنظمة والجامعة، لبلورة تحرك دولي لوقف الحرب على غزة، والضغط من أجل إطلاق عملية سياسية جادة وحقيقية لتحقيق السلام الدائم والشامل، وفق المرجعيات الدولية المعتمدة.

إدانة تهجير حوالي مليون ونصف فلسطيني من شمال قطاع غزة إلى جنوبيه، باعتبار ذلك جريمة حرب. الرفض الكامل والمطلق والتصدي الجماعي لأية محاولات للنقل الجبري الفردي، أو الجماعي، أو التهجير القسري، أو النفي، أو الترحيل للشعب الفلسطيني، سواء داخل قطاع غزة، أو الضفة الغربية بما في ذلك القدس، أو خارج أراضيه لأي وجهة أخرى أياً كانت، باعتبار ذلك خطأ أحمر وجريمة حرب. التأكيد على أن منظمة التحرير الفلسطينية هي الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، ودعوة الفصائل والقوى الفلسطينية للتوحد تحت مظلتها.

إعادة التأكيد على التمسك بالسلام كخيار استراتيجي، لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي وحل الصراع العربي الإسرائيلي، وفق القانون الدولي، وقرارات الشرعية الدولية ذات الصلة، بما فيها قرارات مجلس الأمن 242 (1967) وغيره من القرارات، والتأكيد على أن الشرط المسبق للسلام مع إسرائيل وإقامة علاقات طبيعية معها، هو إنهاء احتلالها لجميع الأراضي الفلسطينية والعربية، وتجسيد استقلال دولة فلسطين المستقلة كاملة السيادة على خطوط 4 يونيو/ حزيران 1967

انتهت أعمال القمة المنعقدة في الرياض في تاريخ 11 تشرين الثاني 2023، وأصدر المجتمعون قراراً بعنوان: «القرار الصادر عن القمة العربية والإسلامية المشتركة غير العادية لبحث العدوان الإسرائيلي على الشعب الفلسطيني». ويتألف القرار من 7 صفحات احتوت على 31 بنداً، كان أهم ما جاء فيه: التأكيد على كل القرارات الصادرة من المنظمة، والجامعة بشأن القضية الفلسطينية والأراضي العربية المحتلة، واستدرك البيان كل قرارات منظمة الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى إزاء القضية الفلسطينية، وجرائم الاحتلال الإسرائيلي، وحق الشعب الفلسطيني بالحرية والاستقلال في جميع أراضيه المحتلة منذ العام 1967، والتي تشكل وحدة جغرافية واحدة. وأكد كذلك على مركزية القضية الفلسطينية، وحق الشعب الفلسطيني المشروع في النضال والكفاح، لتحرير كل أراضيه المحتلة، وكذلك حقه في تقرير المصير والعيش في دولته المستقلة ذات السيادة على خطوط الرابع من يونيو/ حزيران 1967 وعاصمتها القدس الشريف. وأشار البيان، أن إنهاء العنف لن يتحقق إلا بعد إنهاء الاحتلال الإسرائيلي وحل القضية الفلسطينية على أساس حل الدولتين، وذكر بأن المرجعية الأساسية لتحقيق السلام الإقليمي هي مبادرة السلام العربية التي أيدتها منظمة التعاون الإسلامي.

أبرز البنود الواردة في القرار الختامي

إدانة العدوان «الإسرائيلي» على القطاع والمطالبة بالوقف الفوري للعدوان. رفض توصيف هذه الحرب الانتقامية دفاعاً عن النفس أو تبريرها تحت أي ذريعة. كسر الحصار على غزة وفرض إدخال قوافل مساعدات إنسانية شاملة عربية وإسلامية ودولية إلى القطاع. دعم كل ما تتخذه جمهورية مصر العربية من خطوات لمواجهة تبعات العدوان الإسرائيلي الفاشم على غزة. مطالبة مجلس الأمن اتخاذ قرار حاسم ملزم



من أبرز الكلمات في القمة

رجب طيب اردوغان- تركيا

وصف الرئيس التركي في كلمته «إسرائيل» بأنها «طفل الغرب المدلل» واستنكر المعايير المزدوجة للولايات المتحدة والدول الغربية التي قال: إنها «لم تطالب حتى بوقف إطلاق النار» وأكد أنه لا مجال للحديث عن التطبيع في المنطقة دون حل للقضية الفلسطينية وقال: إن الحل يجب أن يكون «بإقامة دولة فلسطين المستقلة على حدود 1967 وعاصمتها القدس الشرقية». وأشار، إلى أن بلاده يمكن أن تلعب دور الدولة الضامنة. وفي السياق ذاته، نبه أردوغان إلى ضرورة «الكشف على الأسلحة النووية التي تمتلكها إسرائيل»، ويجب على الوكالة الدولية للطاقة النووية متابعة هذا الأمر، «وإلا يمر هذا الأمر مرور الكرام». في إشارة إلى تهديدات وزير التراث الصهيوني باستخدام السلاح النووي ضد قطاع غزة، والذي يعتبر اعترافاً رسمياً بامتلاك أسلحة الدمار الشامل.



فيليب لازاريني- المفوض العام للاونروا

قال المفوض العام للاونروا: إن «وكالة الأمم المتحدة للاجئين الفلسطينيين، في حداد على 101 من الزملاء الذين تأكد مقتلهم في غزة، ولذلك سنتكس الأمم المتحدة أعلامها يوم الإثنين في جميع أنحاء العالم، حداداً على أرواحهم وتكريماً لذكراهم». وأفاد لازاريني أن أكثر من 10 آلاف شخص قتلوا في قطاع غزة، غالبيتهم من النساء والأطفال، وأكد: أن الأعداد أكبر من ذلك لأن الكثيرين لا يزالون تحت الأنقاض. وأشار المفوض العام، أن قوات الاحتلال الاسرائيلي تدفع أكثر من مليون ونصف شخص للخروج من شمال القطاع. وقدم المسؤول الدولي أن أكثر من 700 ألف من النساء والأطفال والرجال يقيمون الآن في مدارس وملاجئ الأونروا. التي تدير 150 مأوى هناك. وذكر فيليب لازاريني بالموقع الحازم للاونروا الرفض للتهجير القسري لسكان غزة، والذي يأتي معظمهم من نسل لاجئي فلسطين. وحذر من امتداد النزاع إلى المنطقة، ودعا في الوقت نفسه إلى وقف إطلاق نار إنساني، وضمان التدفق المجدي والمستمر للمساعدات الإنسانية بما في ذلك الوقود. ووصف ضرورة إقامة دولة فلسطينية بالأمر الحاسم.



عبد الفتاح السيسي- مصر

اعتبر الرئيس المصري، أن المجتمع الدولي، ولا سيما مجلس الأمن «يتحمل مسؤولية مباشرة» لتحقيق مجموعة من المسائل دون إبطاء، وهي حسب كلمة الرئيس: الوقف الفوري والمستدام لإطلاق النار في القطاع، بلا قيد أو شرط. ووقف كافة الممارسات التي تستهدف التهجير القسري للفلسطينيين إلى أي مكان داخل أو خارج أرضهم. والتوصل إلى صيغة لتسوية الصراع، بناء على حل الدولتين، وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة على حدود الرابع من يونيو 1967 وعاصمتها «القدس الشرقية». وإجراء تحقيق دولي في كل ما تم ارتكابه من انتهاكات ضد القانون الدولي.



ما هي مبادرة السلام العربية؟

هي مبادرة أطلقها الملك السعودي عبد الله بن عبد العزيز لتحقيق السلام في الشرق الأوسط، والتي جرى تبنيها رسمياً في قمة الجامعة العربية المنعقدة في بيروت عام 2002، ورهنت المبادرة السلام مع «إسرائيل» بانسحابها إلى حدود 1967 وقيام دولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة على الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ النكسة، في الضفة الغربية وقطاع غزة، وتكون عاصمتها القدس الشرقية.



انعكاس الاصطفافات الدولية في قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة



187 دولة مع القرار، وامتنعت دولة واحدة وهي أوكرانيا، وصوتت دولتان ضده وهي الولايات المتحدة و«إسرائيل».

القرار الثاني تم التصويت عليه يوم الخميس 9 تشرين الثاني 2023 - ولم يتم نشر القرار بعد - وكان القرار فيه إدانة للمستوطنات «الإسرائيلية» غير الشرعية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، والجولان السوري المحتل، تم اعتماد القرار بتصويت 145 دولة مع القرار، امتناع 18 دولة، وتصويت 7 دول ضده، بينها الولايات المتحدة و«إسرائيل» وكندا. ومن الجدير بالذكر هنا، أنه وفق القانون الدولي وكذلك وفق القرارات الدولية، ومنها قرار مجلس الأمن «2334» (2016) الذي أكد على عدم شرعية إنشاء «إسرائيل» للمستوطنات في الأرض المحتلة منذ عام 1967، وتم اعتماد القرار بتصويت 14 دولة لصالح القرار، وامتناع الولايات المتحدة عن التصويت. بكلام آخر، الدول التي صوتت ضد القرار قبل أيام، رفضت إدانة أمر يُعتبر غير قانوني وفق قرار تم اعتماده سابقاً من قبل مجلس الأمن، ما يعني أنها فعلياً تؤيد الممارسات غير الشرعية من قبل دولة الاحتلال.

صوتت الجمعية العامة خلال دورتها الحالية- الدورة 78- على عدة قرارات، ركز عدد لا بأس منها على القضية الفلسطينية في ظل العدوان الصهيوني الجاري على قطاع غزة بالأخص. على الرغم من أن بعض الدول كان لها دائماً موقف مؤيد للكيان الصهيوني، وعلى رأسها الولايات المتحدة وكندا، إلا أن بعض الدول كانت تتبع الولايات المتحدة سابقاً في التصويت لحسابات متعلقة بمصالحها وتبعيتها، إلا أن تغير ذلك أصبح ملحوظاً وبشكل أكثر وضوحاً مؤخراً. وذات الشيء ينطبق على قرارات أخرى تعتبر مهمة لكل من يدور في فلك الولايات المتحدة.

ريم عيسى

وفي هذا السياق يمكن النظر إلى قرارين تم التصويت عليهما في الجمعية العامة للأمم المتحدة خلال الأسبوعين الماضيين: القرار الأول كان القرار رقم A/RES/77/78 المؤرخ 2 تشرين الثاني 2023، حيث نص القرار على «ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا»، والذي تم اعتماده بتصويت

الهجوم الأوكراني المضاد «فشل وانتهى»



فقدت بنفس الفترة 557 دبابة، وقرابة 1900 مركبة مدرعة من مختلف الفئات. ومن داخل الأوساط السياسية الأوكرانية، اعتبر مستشار الرئاسة السابقة أوليغ سوسكين، أنه من الممكن عزل الرئيس الأوكراني فلاديمير زيلينسكي، وقال تعليقاً حول إمكانية عقد مفاوضات: «لا يستطيع زيلينسكي القيام بذلك [...] من الضروري تحييد الرأس، وبعد ذلك سيصبح هناك من يتفق على صيغة لسلام مؤقت». وهو الذي اعتبر في وقت سابق أن الجيش الأوكراني لن يستطيع الصمود ومقاومة الجيش الروسي بخرقه لخطوط الجبهة قريباً.

طريق سوي المفاوضات

تدل جميع المؤشرات العسكرية والسياسية والاقتصادية من داخل الولايات المتحدة والدول الأوروبية، أن إمكانيات مواصلة دعم كييف مالياً، وإمدادها عسكرياً ولوجستياً باتت تصل نهاياتها، والحقيقة أن أي تخفيض بهذا الدعم سيعني على الفور هزيمة صريحة حول مفاوضات أوكرانية روسية مستقبلاً، ويجري تحضير المجتمع الغربي لها عملياً بأكثر شكل يحفظ ماء الوجه لهم، وأكثر من ذلك كان من الملفت الأحاديث التي تتعلق بانضمام أوكرانيا إلى الاتحاد الأوروبي، بالاستناد إلى الأراضي الخاضعة تحت سيطرتها حالياً فقط. إن مصلحة الولايات المتحدة هي نفسها كما كانت عليه منذ عام ونصف: إطالة أمد الصراع مع روسيا لأطول فترة ممكنة، بغية زعزعة الاستقرار والاستنزاف، وتأجيل إعلان الهزيمة لأكثر قدر ممكن من الوقت، أما بالنسبة للأوكرانيين، بقيادتهم الحالية، تتقاطع مصالحهم مع واشنطن بإطالة أمد النزاع إلى ما لا نهاية، بمقابل ألا يجري إعلان الهزيمة، إلا أن مثل هذا الوضع يفرض انعكاسات داخلية: ففي الولايات المتحدة فرض الكونغرس تقليص الدعم لكييف، وفي كييف بدأت الانقسامات تظهر بوضوح، ما قد يدفع الأمور إلى عزل زيلينسكي بالفعل.

بالتمهيد والتحضير لإعلان الهزيمة بشكل ناعم، وبعنوان المفاوضات، وقد صرح الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون، أن الوقت قد يحين «لمفاوضات نزيهة وجيدة وللعودة إلى طاولة التفاوض وإيجاد حل مع روسيا».

اعترافات بفشل وانتهاء الهجوم المضاد

وقد اعترف قائد القوات الأوكرانية الأعلى فاليري زالوجني بمقال نشر على مجلة «الإيكونوميست» بفشل أوكرانيا وهجومها العسكري المضاد، معتبراً أن القوات الأوكرانية قد «وصلت إلى طريق مسدود» فلم تستطع تحقيق أي اختراق عميق في الدفاعات الروسية، وأوجدت نفسها بـ «مأزق»، ليعكس مقال زالوجني - وما قوبل من ردود من السياسيين الأوكرانيين، ومن زيلينسكي نفسه - حالة انقسام حاد بالتقييم والموقف بين الطرفين لم تتضح ملامح كل منهما بعد. وجاء في مقال بـ «إيكونوميست» أن «الهجوم المضاد الكبير قد انتهى [...] باستخدام بيانات أنظمة الأقمار الصناعية، تبين أن شدة القتال انخفضت بشكل ملحوظ منذ 13 أكتوبر (الماضي)، مما يشير إلى تباطؤ في مستوى تقدم القوات الأوكرانية [...] الهجوم المضاد الذي طال انتظاره، والذي بدأ أخيراً في 4 يونيو 2023، فشل، وكانت المكاسب الإقليمية ضئيلة جداً ذلك».

أما بمقال في صحيفة «تلغراف» فقد جاء «على خلفية الهجوم «المضاد» المتوقف، أصبحت علنية التوترات بين القيادتين السياسية والعسكرية في أوكرانيا، والتي عادة ما تظل سرية، وهذه علامة قد تشير إلى أن زيلينسكي بات منكمراً [...] لم تعجب السلطات الأوكرانية حقاً حقيقة وصف الوضع على خطوط المواجهة بأنه طريق مسدود». وفي ثانياً ذلك، أعلن الرئيس الروسي فلاديمير بوتين خلال جلسة منتدى فالداي للحوار، أن خسائر القوات المسلحة الأوكرانية خلال هجومها العسكري المضاد - لـ 5 أشهر - قد تجاوزت 90 ألف قتيل، مشيراً أيضاً إلى أنها

بات من الواضح والمعلن رسمياً أن الهجوم الأوكراني المضاد على القوات الروسية، والذي بدأ في شهر نيسان من العام الجاري قد فشل تماماً بكافة أهدافه، وذلك على الرغم من التحشيد والدعم المالي والعسكري واللوجستي والسياسي الكبير للأوكرانيين طيلة الفترة السابقة، وتظهر خلافات علنية توضح انقساماً في الصفوف الأوكرانية، وتبدأ التلميحات الغربية حول «الهزيمة» و«ضرورة الدخول في مفاوضات».

ملاذ سعد

يحاول الرئيس الأوكراني فلاديمير زيلينسكي شراء المزيد من الوقت والدعم والتعاطف من الغربيين، عبر إطلاقه التطمينات والوعود بأن القوات الأوكرانية ستقوم بمحاولات هجومية جديدة العام المقبل، قائلاً: «لدينا خطة، لدينا مدن محددة للغاية، واتجاهات محددة للغاية نسير فيها» معترفاً بما وصفه «بالتقدم البطيء للهجوم المضاد» وذلك رغم تحميله مسؤولية فشل الهجوم المضاد على الغربيين، بذريعة أنهم لم يرسوا ما يكفي من الأسلحة. وفي سياق ذلك تتزايد الأصوات التي تحمل الغربيين اللوم على الفشل الأوكراني، وأكثر من ذلك قال رئيس الوزراء الأوكراني السابق ميكولا أزاروف: إن الولايات المتحدة مستعدة لتقديم كافة الوعود لكييف من أجل إطالة أمد الصراع مع روسيا، وتعليق له على توصية الاتحاد الأوروبي ببدء حوار حول انضمام أوكرانيا له، قال: «زعماء الدول الأوروبية الرائدة يتصرفون بما يتماشى مع السياسة الأمريكية: تمديد الصراع بين أوكرانيا وروسيا لأطول فترة ممكنة... لأن هذا، باعتقادهم، يضعف روسيا... ولإرضاء هذا الموقف، فإنهم على استعداد لتقديم وعود باي شيء».

خفض الدعم الأمريكي والمخاوف الأوروبية

من جهتها، بدأت واشنطن - منذ ما قبل طوفان الأقصى أساساً - إلى التلميح والتحذير بأن الدعم الأمريكي لكييف بات يصل نهاياته، ويتعرض لصعوبات وضغوطات مالية ولوجستية وسياسية، ومنذ ما قبل طوفان

الأقصى أيضاً، كانت تتواجد وتكثر الدعوات داخل الكونغرس الأمريكي إلى تخفيض الدعم المقدم لكييف، وصولاً لإعلان صراحة عن ذلك، على لسان منسق الاتصالات الاستراتيجية بالبيت الأبيض جون كيربي منذ نحو أسبوعين، أن الدعم الأمريكي لكييف ليس إلى ما لا نهاية، وليعلن مجدداً يوم الأربعاء الماضي أن بلاده أنفقت بالفعل 96% من الأموال المخصصة لكافة أنواع الدعم لأوكرانيا، بما في ذلك توريدات الأسلحة، وقال: «بالنسبة للأموال المتبقية، من إجمالي الأموال المخصصة لأوكرانيا منذ بداية الأعمال القتالية - وهذا ليس دعماً عسكرياً فحسب، وإنما أيضاً ما يتعلق بالمساعدات الاقتصادية والمالية والإنسانية، فقد أنفقنا نسبة حوالي 96% منها».

خلال اجتماع القادة الأوروبيين في مدينة غرناطة بإسبانيا الأسبوع الماضي، أعرب مسؤول السياسة الخارجية بالاتحاد الأوروبي جوزيف بوريل عن أمله بتراجع الولايات المتحدة الأمريكية عن موقفها حول دعم أوكرانيا، مشيراً إلى أن أوروبا لا يمكنها القيام بالدور الأمريكي، قائلاً: «علمنا أن الكونغرس الأمريكي لم يدرج دعم أوكرانيا في الميزانية الأخيرة حتى يتجنب الإغلاق. نأمل ألا يكون هذا موقفاً محدداً للولايات المتحدة [...] أملنا وأمل الأوكرانيين أن نبحث عن طرق تمكن الولايات المتحدة من مواصلة دعم أوكرانيا. من المؤكد أن أوروبا لا تستطيع أن تحل محل الولايات المتحدة».

وبالمثل، تعكس الحكومات الأوروبية حالة تملل ويأس من التطورات في الساحة الأوكرانية، وبدأ سياسيوها ووسائل إعلامها

تدل جميع المؤشرات العسكرية والسياسية والاقتصادية من داخل الولايات المتحدة والدول الأوروبية أن إمكانيات مواصلة دعم كييف مالياً وإمدادها عسكرياً ولوجستياً باتت تصل نهاياتها

تفاقم الجفاف بسورية والعراق وإيران - انعدام استقرار وسوء تعاون

نشرت المجلة المناخية العالمية **World Weather Attribution** في الثامن من الشهر الجاري، تقريراً عن زيادة شدة الجفاف في سورية والعراق وإيران نتيجة تغير المناخ الناجم عن النشاط البشري، ربطت فيها تفاقم هذه المشكلة والضغط الاجتماعي والاقتصادية الناجمة عنها، بمسؤولية الحروب وعدم الاستقرار في الإقليم، إضافة إلى سوء إدارة المياه في بلدان المنبع والمصب.

■ **هورلد ويذر تريبيوشن**
تصريب وإعداد: د. أسامة دليقان

أورد التقرير غلافاً له صورة رجل عراقي يقف أمام نهر جاف بالعراق، تم التقاطها في نوفمبر 2021. حيث قال الرجل للصليب الأحمر "كان هذا النهر خلفي عزيزاً لدرجة أنه كان يستشهد به في القصائد. والآن أصبح مجرد خندق...". منذ شتاء عام 2020 في نصف الكرة الشمالي، عانت منطقة كبيرة في غرب آسيا، تشمل الهلال الخصيب حول نهري الفرات ودجلة وكذلك إيران، من انخفاض هطول الأمطار بشكل استثنائي وارتفاع بدرجات الحرارة. وأدى الجفاف الناتج عن ذلك والذي استمر لمدة 3 سنوات إلى آثار شديدة على الزراعة وتراجعاً بإمكانية الحصول على المياه الصالحة للشرب.

وفي هذه المنطقة القاحلة، يعتمد جزء كبير من السكان على الزراعة البعلية، ولا سيما زراعة القمح وتربية الماشية. وفي حين أن هناك تبايناً كبيراً نسبياً في هطول الأمطار من سنة إلى أخرى، إلا أن هذا الجفاف كان ثاني أسوأ الجفاف في السجل المرصود، مدفوعاً بارتفاع درجات الحرارة. وقد جاء ذلك في وقت كانت فيه العوامل الاجتماعية والاقتصادية الأخرى، بما في ذلك الحرب المستمرة في أوكرانيا وتأثيراتها على أسعار الطاقة والمواد الغذائية، فضلاً عن الصراعات والاضطرابات السياسية، تؤدي إلى تفاقم عواقب الجفاف.

استخدم علماء من إيران وهولندا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة منشورات محكمة لتقييم ما إذا كان الجفاف لمدة 3 سنوات قد حدث، وإلى أي مدى، وذلك في منطقتين: (1) الهلال الخصيب حول نهري دجلة والفرات، والذي يشمل أجزاء كبيرة من العراق وسورية و(2) إيران.

طرائق وصف الجفاف

الجفاف الجوي يأخذ في الاعتبار قلة هطول الأمطار فقط، في حين يجمع الجفاف الزراعي بين تقديرات هطول الأمطار والتبخّر. نظراً لأن زيادة التبخر بسبب ظاهرة الاحتباس الحراري يمكن أن تلعب دوراً رئيسياً في تفاقم آثار الجفاف، فإننا نقوم بتقييم الجفاف الزراعي في هذه الدراسة. المتغير الرئيسي المستخدم لتوصيف الجفاف هو ما يسمى «مؤشر التبخر والنسج الموحد لهطول الأمطار» (SPEI) الذي يحسب الفرق بين هطول الأمطار والتبخّر والنسج المحتمل لتقدير المياه المتاحة. وكلما كانت القيم سلبية، كلما زاد تصنيف الجفاف. تمت دراسة SPEI لمدة 36 شهراً من يوليو 2020 حتى يونيو 2023 في منطقتي الدراسة.

دور الحروب وعدم الاستقرار

يؤثر الجفاف على منطقة ذات سكان معرضين بشدة للخطر بسبب درجات متفاوتة من الهشاشة والصراع بما في ذلك الحرب والمرحلة الانتقالية بعد الحرب، والتوسع الحضري السريع في مواجهة القدرات التقنية المحدودة، وعدم الاستقرار الإقليمي. وزادت هذه الديناميات من التعرض لآثار الجفاف وخلقت أزمة إنسانية.

شهد حوض الفرات ودجلة بأكمله وأجزاء كبيرة من إيران جفافاً زراعياً شديداً واستثنائياً على مدار 36 شهراً حتى حزيران 2023، مما يجعله ثاني أسوأ جفاف مسجل في كلا المنطقتين بناءً على مؤشر SPEI المذكور آنفاً. إن الطبيعة الشديدة للجفاف ليست نادرة في المناخ الحالي (الذي ارتفعت حرارته بمقدار 1.2 درجة مئوية بسبب حرق الوقود الأحفوري). ومن المتوقع أن تقع أحداث ذات خطورة مماثلة كل عقد على الأقل.

وباستخدام ثلاثة مخرجات لبيانات مختلفة قائمة على الملاحظات، وجدنا اتجاهات قوية نحو موجات جفاف أكثر شدة في كلتا المنطقتين. لقد وجدنا أن الجمع بين انخفاض هطول الأمطار وارتفاع معدل التبخر والنسج غير عادي مثل الظروف الأخيرة - حيث إنه يقع كل 5 إلى 10 سنوات تقريباً - في عالم لم ترتفع فيه درجة الحرارة بمقدار 1.2 درجة مئوية، سيكون أقل خطورة بكثير لدرجة أنه في الوقت الحاضر لن يتم تصنيفها على أنها جفاف على الإطلاق.

الحروب وسوء
التعاون الإقليمي
بين بلدان المنبع
والمصب ساهمت
بمفاقمة الجفاف
بالمناطق

مسؤولية بشرية

من أجل تحديد ما إذا كان تغير المناخ الناجم عن الإنسان هو المحرك لهذه الاتجاهات وإلى أي مدى، فإننا نجمع بين مخرجات البيانات القائمة على الملاحظات والنماذج المناخية وننظر إلى مؤشر SPEI لمدة 36 شهراً في كلتا المنطقتين. لقد وجدنا أن احتمالية حدوث مثل هذا الجفاف في حوض المنطقة قد زادت بمعدل 25 مقارنة بعالم أكثر برودة بمقدار 1.2 درجة مئوية. وفي إيران، زادت احتمالية حدوث مثل هذا الجفاف بمعدل 16 مقارنة بعالم أكثر برودة بمقدار 1.2 درجة مئوية.

وفي كلتا المنطقتين، أدى التغير المناخي الناجم عن النشاط البشري إلى زيادة شدة هذا الجفاف بحيث لم يكن من الممكن تصنيفه على أنه جفاف في عالم أكثر برودة بمقدار 1.2 درجة مئوية. مما يؤكد أن النتيجة المرصودة ناجمة بالفعل عن تغير المناخ الناجم عن الإنسان. لفهم دوافع الأرصاد الجوية وراء هذا التغير في الجفاف الزراعي، قمنا أيضاً بتحليل هطول الأمطار ودرجة الحرارة بشكل منفصل ووجدنا أن هناك تغييراً طفيفاً في احتمالية هطول الأمطار وكثافته ولكن هناك زيادة كبيرة جداً في درجة الحرارة. ومن ثم نستنتج أن هذه الزيادة القوية في شدة الجفاف ترجع في المقام الأول إلى الزيادة القوية للغاية في درجات الحرارة القصوى بسبب حرق الوقود الأحفوري.

وما لم يتوقف العالم بسرعة عن حرق الوقود الأحفوري، فإن هذه الأحداث سوف تصبح

أكثر شيوعاً في المستقبل. وفي عالم أكثر احتراقاً بمقدار درجتين مؤبقتين عن عصر ما قبل الصناعة، فإن حدثاً كهذا سيكون بمثابة جفاف استثنائي، وهو أسوأ تصنيف ممكن.

سوء إدارة المياه في الإقليم

تتفاقم المستويات المرتفعة من الإجهاد المائي في المنطقة اليوم بسبب القيود المفروضة على القدرات الفنية، وإدارة المياه، والتعاون الإقليمي. وقد ساهم النمو السكاني السريع، والتصنيع والتغيرات في استخدام الأراضي، وممارسات السدود وإدارة تدفق الأنهار بين بلدان المنبع والمصب، ومحطات معالجة المياه القديمة، وانخفاض كفاءة شبكات مياه الري، في أزمة مياه معقدة. علاوة على ذلك، يتم استخدام المياه كسلاح في الصراعات، حيث يتم استهداف شبكات المياه بشكل متزايد للتخريب.

تسلط هذه النتائج الضوء على أنه على الرغم من «انخفاض الثقة» في توقعات الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ بشأن الجفاف في المنطقة، فإن الإجهاد المائي المتزايد الناجم عن تغير المناخ الناجم عن النشاط البشري بالإضافة إلى العوامل النظامية الأخرى لا يزال يمثل تهديداً كبيراً للسكان ويتطلب جهوداً عاجلة لتحقيق المزيد من الفعالية في إستراتيجيات إدارة المياه، والاستجابة الإنسانية متعددة التخصصات، والتعاون الإقليمي الذي يشمل المزارعين وأصحاب المصلحة الآخرين في التخطيط.

معركة غزة.. ورقة عباد الشمس

إذا كانت الحروب تظهر الوجوه الحقيقية للبشر فإن معركة غزة اليوم أظهرت الوجوه والقلوب ومعادن الناس أيضاً، إنها مثل ورقة عباد الشمس. تعددت وجوه المعركة وعلى أكثر من محور، فهي حرب عسكرية وسياسية وإعلامية وإنسانية وأخلاقية.. الخ. ويطول النقاش في كل محور على حده.

■ إيمان الذباب

تشددت الحرب الإعلامية وتأخذ أبعاداً جديدة، أبطالها قنوات إعلامية كبيرة مثل: بي بي سي - سي إن إن - فوكس نيوز وغيرها من الإمبراطوريات الإعلامية الغربية، ذات الارتباط المباشر برأس المال العالمي وممثليه، وفي مواجهته على الجانب الآخر، الإعلام المواجه والمقاوم لكل الأكاذيب التي ينشرها الأول. لطالما أصم الإعلام الغربي أذاننا بشعارات الموضوعية والمهنية وحرية التعبير.. الخ، ولكن ممارساته تجاه معركة غزة أظهرت حقيقته، كونه سلاح بيد مموليه من الحكومات والمؤسسات الاستعمارية، لم تكف بالتضليل وتبني الأخبار الكاذبة، بل وصلت إلى درجة التواطؤ مع الكيان في اعتدائه على الشعب الفلسطيني، فمثلاً قامت «BBC» بنشر تقرير، قبل يوم واحد من قصف «مستشفى المعمداني»، تساءلت فيه: «هل تبني حماس الأنفاق تحت المستشفيات والمدارس؟»، مقدّمة ذريعة لقوات الاحتلال لارتكاب المزيد من المجازر، عبر الترويج لأخبار تمهّد وتبرر للصهاينة جرائمهم. يقود الإعلام الغربي معركة فكرية



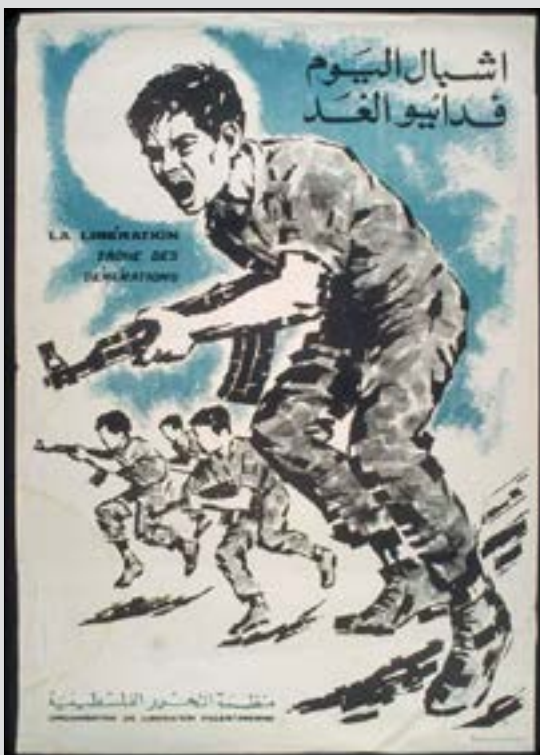
ومع ذلك فقد انقلب عليه مشاهدوه ومتابعوه ووصفوه بالمنافق والكاذب، وردوا عليه من خلال التعليق على ما ينشره وانتقدوا طريقته «للاحيادية» في معالجة الموضوع. وكذلك فعلت سفيرة النوايا الحسنة في الأمم المتحدة الممثلة الأمريكية أنجيلينا جولي، باداتها للمقاومة، رغم علمها وبالتفاصيل عن حصار الفلسطينيين وقطع الدماء والغذاء والماء عنهم، وذلك باعتراف المنظمات التي تعمل معها الممثلة!! أمام هول ما جرى وقفت شعوب كثيرة منددة بالاحتلال ومجازره. وأثبتت لهؤلاء المشاهير وللإعلام أيضاً أن الحق يعلو ولا يعلى عليه.

منطقياً للوقوف إلى جانب الحق، ظهوروا على الشاشات ليثبتوا ولاءهم للمؤسسات التي ينتمون إليها، عبر إظهار التعاطف مع الاحتلال وأفعاله، أمثال جاستين بيبر ومارك رافيلو وغيرهم. ومنهم بيرس مورغان المذيع البريطاني الذي عرف بمواقفه وتفاعله مع الجمهور تجاه مواضيع حساسة ومثيرة للجدل، كالمثلية والمتحولين جنسياً وغيرها، همه الشاغل تقديم ضيوف فلسطينيين، طالباً منهم إدانة المقاومة وحماس! في المقابل يعطي ضيوفه من «الإسرائيليين» مساحة أكثر من الوقت لتبرير قتل الأطفال والنساء.

ونفسية مهمتها ترويض الرأي العالمي بكل ما يخص القضية الفلسطينية والمقاومة، وتبرير اعتداءات الكيان الصهيوني على فلسطين وشعبها وشيئنا المقاومة ومناصريها، إضافة إلى محاولة التغلغل داخل العقل المقاوم للاحتلال والتأثير عليه، مستخدماً ترسانته التقليدية من وسائل وأدوات. ممثلون ومغنون ورياضيون ومشاهير يجري تسويقهم لامتلاكهم «إنسانية وعاطفة وحساً

أخبار ثقافية

كانوا وكنا



أشبال اليوم فدايو الغد

من بوسترات منظمة التحرير الفلسطينية في السبعينيات من القرن الماضي



«ال موندو» تخضع لإملاءات الصهاينة

حذفت صحيفة «إل موندو» الإسبانية تحقيقاً نشرته يوم الجمعة الماضي، أكد على استقدام الكيان الصهيوني مرتزقة لمساعدته في حربه ضد الفلسطينيين في غزة بعدما أثار ضجة واسعة في وسائل الإعلام الغربية والعربية. وتضمن التحقيق مقابلة مع المرتزق الإسباني، بيدرو دياز فلوريس، الذي سافر إلى «إسرائيل» وشارك في القتال في صفوف جيش الاحتلال، لقاء مبلغ 3900 يورو مقابل كل أسبوع خدمة. وأكد فلوريس الذي جند عبر شركة عسكرية خاصة تدعم الكيان، أنه وافق من أجل المال حسب ما قال «إنهم يدفعون جيداً، ويقدمون معدات جيدة». وقد أقدمت الصحيفة على هذه الخطوة بسبب تعرضها لضغوط كبيرة من الكيان، خاصة بعد أن انتشرت صورة للمرتزق الإسباني برفقة جنود «إسرائيليين»، إضافة إلى صور أخرى له خلال خدمته في الكيان على نطاق واسع عبر وسائل التواصل.



صحافيو غزة تحت التهديد

استشهد وأصيب وأسر قرابة 100 صحافي في فلسطين المحتلة، منذ بدأ الاحتلال الإسرائيلي عدوانه على قطاع غزة، في 7 تشرين الأول الفائت، وفق إحصاءات «لجنة دعم الصحافيين». وأكدت اللجنة، استشهاده 49 صحافياً وأصابة 33 واعتقل 26 في الضفة الغربية المحتلة واختفى اثنان من الصحافيين. كما تم تدمير أكثر من 55 مؤسسة إعلامية و40 منزلاً لصحافيين بشكل كامل. وتوقفت 24 إذاعة محلية عن البث. ولفتت اللجنة إلى أن ما يزيد على 1000 صحافي يعيشون تحت التهديد وانقطاع الاتصال والإنترنت في قطاع غزة.

الشروط التاريخية لتركز التوليف ووزن العامل الذاتي («أمن2»)



كل فعل هادف وواع بهدفه يستبمّه وينخلّله تصوّر وتقييم للواقع الذي ستتحقّق فيه عملية تحقيق الهدف. وفي الأهداف التاريخية الكبرى، كالثورات، تكون عملية التقييم تلك عالية الدقة. مثلاً، في خطأ حسابات الفاعلين في كومونة باريس، حسب ماركس، إنهم لم يهجموا كفاية. أما في حسابات لينين عن الثورة في روسيا فكانت شديدة الدقة وتحديدًا لحسابه للحلقة الأضعف في النظام العالمي، وكذلك حساباته للصالح مع ألمانيا وفي توقيت القبض على السلطة. فما بالنا اليوم؟ كيف هو هذا الحساب، في مرحلة عالية الترابط وشديدة التعقيد. وهنا نقاش لجانب واحد هو عامل اختراق جدار التوازن وتوليف المتناقضات.

■ د. محمد المعوش

التناسب بين الذاتي والموضوعي

حازت الانتقالات التاريخية على الكثير من التحليل لظروفها وشروطها والقوى الفاعلة ولكن الأهم للتقييم الواعي الذي عبرت عنه تلك القوى نفسها عن هذه الشروط والظروف وعن موقفها من نفسها، قبل وخلال الانخراط بالفعل التاريخي. وليست المرحلة الحالية بمختلفة. وما يحتل التوسع في نقاشه في هذه المرحلة، ولكونها عالية التعقيد وشديدة الترابط، هو فرضية أنه ليس فقط أن كل حدث «موضوعي» له من الوزن الكبير في عملية التحول التاريخي «كما يجري النقاش مثلاً حول طوفان الأقصى»، ولكن أيضاً إن كل فعل «ذاتي» له ذلك الوزن في عملية التحول. وهذا التناسب هو تناسب الذاتي والموضوعي، والتناسب بين البنية الفوقية والبنية التحتية على اعتبار أن الذاتي هو جانب من الوجود الموضوعي، وتحديدًا جانبه الفاعل. إن نقاش هذا التناسب ضروري لتقدير وزن المبادرة الذاتية التي مهما قل «حجمها» الكمي فهي تعبّر عن وزن تأثيري وفعالية مرتفعين، وهذا حصراً إن كانت تلك المبادرة فعلاً تعبّر عن الحركة الموضوعية وتعكس حاجاتها. وهذا له أهمية في تقدير دور خطوة إطلاق مبادرة مرتبطة بالنقاش حول قضية الانتقال الحضاري بمعناه الواسع، وما تمثله من التعبير عن الكامن في هذه المرحلة، وتحشيد القوى الحية حوله، وتحقيق اختراق في التوازن القائم لصالح تطوير الهجوم وفتح طريق هذا الهجوم،

وبالتحديد الخروج من إحداثيات النظام القائم، وفي جوهرها قاعدة نمط الحياة الاستهلاكي والإنتاج البضاعي وكل ما هو مرتبط بها على مستوى تنظيم المجتمع والبنية الفوقية، فالانحكام لهذه الإحداثيات يخنق دور الفاعلية الذاتية ويحدّها في حدود هذه الإحداثيات. يجب التحرر من أرض معركة العدو ونقله إلى أرض معركة ليست أرضه، وعليها يمكن هزيمته التاريخية عبر استخدام أسلحة لا يملك قدرة الردع في وجهها.

حول الشروط التاريخية لهذا الوزن

إن ارتفاع الوزن الذاتي نابع من شروط تاريخية مختلفة، إضافة إلى شرط الترابط والتعقيد. ومن أول هذه الشروط هو طبيعة العلاقة بين الوعي والواقع والتي تطورت على مدى العقود السابقة من الليبرالية. وتحديدًا العلاقة الاغترابية. فتغلّت الوعي من هذه العلاقة الاغترابية محكوم بشروط اجتماعية-اقتصادية-سياسية معقدة تسمح للوعي بأن يقدر على وعي ذاته، ولكن وفي ذات الوقت أن يربط أزمته بطبيعة النظام القائم، وهذا يحتاج إذًا إلى عناصر أيديولوجية وفكرية وسياسية محددة أمام هذا الوعي. وفي مواد سابقة كنا قد أشرنا إلى قضية اغتراب النخب نفسها في خضوعها «النسبي» نفسها لهذا الاغتراب، ما يؤدي إلى انفصال مصادر الوعي النظري الثوري عن القوى التي تحتاجها. وبسبب عدم سهولة توفر هذه الشروط التاريخية «المثالية» التي تتطلب صدفًا أقل احتمالية على الحدوث، فإن حدوث هكذا صدف، أي أن يعي الوعي أزمة اغترابه، وترجمتها إلى

تكون الحياة الروحية والمادية في حالة دفاع عن نفسها في وجه التدمير الحضاري يعني أن الكامن كبير جداً ويظهر اليوم بأشكال مختلفة غير صريحة الهوية وربما غير مكتملة الموقف

موقف سياسي، له معنى تاريخي عظيم نابع من معناه السياسي المرتبط بتطوير الهجوم نفسه. فإن تركيز كل أزمة العقل الإنساني اليوم وأزمة الحضارية المهيمنة مع كل إحداثياتها، كل تركيز هذه الأزمة يتمثل بهذا الوجود المتشبي، الذي هو مكافئ للإنتاج البضاعي والنمط الاستهلاكي من الحياة. وبالتالي فإن البرنامج القادر على طرح تجاوز هذا النمط الحضاري المأزوم له وزن عظيم نتيجة قدرته على تجاوز إحداثيات الهجوم الحاصل عالمياً اليوم لكونه محكوماً بقاعدة الاستهلاك والإنتاج البضاعي. فهذه القاعدة هي قاعدة التدمير ومصدر احتياطي القوات في يد العالم القديم، وهي أرض معركة. وفي استعراضة سريعة للخضاء العالمي المرتبط بالصراع الفكري والأيديولوجي اليوم، قد نجد مواداً قليلة مكتوبة حول هذا النقاش، ولكن والأقل هو مدى وزنها في النقاش القائم، منها ضرورة البحث عن حامل هذا الموقف في أي خطوة عملية سياسية محتملة لتشكيل نواة وعقل «الجهة الحضارية» المشار إليها. وما يكمل هذا الشرط التاريخي هو الاستعداد المرتفع لدى قوى اجتماعية كبيرة جداً تعيش توتراً بين وجودها المغترّب وبين نقضه، ولكن دون أن يتبلور هذا التوتّر إلى موقف سياسي واع. وهذا كان قد أشير إليه في الكثير من المواد. أي إن الوزن نابع من حجم الكامن في هذه المرحلة. فإن تكون الحياة الروحية والمادية في حالة دفاع عن نفسها في وجه التدمير الحضاري يعني أن الكامن كبير جداً ويظهر اليوم بأشكال مختلفة غير صريحة الهوية وربما غير مكتملة الموقف «الدفاع عن العائلة، وعن التراث، والدفاع عن الفعالية الفردية ضد العدمية، الاستعداد العالي للمبادرة الفردية-في الغرب تحديداً- ربطاً بقضايا كبرى والبحث عن المعنى فيها، الخ». والشرط التاريخي الثاني الذي هو تعبير عن أحد أهم ملامح المرحلة الراهنة هو أن القضايا اليوم كلها ترد إلى جذرها، انطلاقاً من كون التناقض وصل حدّه التاريخي ويتحقق فعلاً

التوصيف النظري بأن علاقات الإنتاج صارت مدمرة لقوى الإنتاج، فعلاً كون الرأسمالية اليوم تدمر مصدري ثروتها، الإنسان والطبيعة. هذا التوصيف النظري صار اليوم حقيقة واضحة وليس فقط ميلاً تاريخياً عاماً. وكون الظواهر كلها ترد إلى جذرها، فإن التعبير عن هذا الجذر بشكل واع هو من شروط الممارسة «الجذرية» اليوم. والشرط الثالث الذي يعطي وزناً كبيراً لمبادرات من خارج إحداثيات القائم هو الانقسام الثنائي الذي يطبع الصراع عالمياً، أو بالأحرى تحويله إلى انقسام ثنائيات تدميرية، أو هي إرباك للهجوم الحاصل على العالم القديم. فاستعادة الحرب الأيديولوجية في وجه الشيوعية اليوم، وربط الموقف من روسيا الحالية بالإرث المعادي للشيوعية، مضافاً إليه شعارات «الدكتاتوريات»، وتحويل المعركة ضد روسيا والصين على هذا الأساس، وحتى ضمن روسيا والصين لفهمهما، تعبيراً عن ضرورة تجاوز إحداثيات مرحلة «الأزمة» في التجربة الاشتراكية نفسها، التي على بعضها يتكئ هذا الهجوم المعادي للشيوعية. فما لم تقله التجربة الاشتراكية بالشكل الكافي يجب أن يقال اليوم، وتحديدًا استكمال إعادة الفرد إلى هذا المشروع، وما تجاوز الوجود الاغترابي إلا تعبير عن أزمة الفرد وشكل وجوده المستقبلي الضروري لبقائه كإنسان عاقل وفاعل. فما فشلت وعجزت عنه الليبرالية والذي هو اليوم أحد أسس أزمة النمط الحضاري المهيمن، أي تحقيق ذات الفرد، يجب أن يصير أحد أسس المشروع الحضاري النقيض. هذا أحد أدوات تعطيل سلاح «معاداة الاشتراكية والشيوعية». هذه بعض الشروط التاريخية لارتفاع وزن العامل الذاتي، وتحديدًا مبادرة نقل المعركة إلى إحداثيات وأرض جديدة، فعبّرنا عن تحصين التوازن الحالي، وتشكيل توازن أقوى، قادر على اختراق العالم الغربي من داخله «وتحديدًا عبر القوى الاجتماعية في دوله بالتحديد»، وتعطيل ثنائياته القاتلة.